الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص مالية

عنوان الأطروحة :

النفط، أي سلعة استراتيجية في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية
ـــ حالة الجزائر ـــ

إعداد الطالب :
بن دخيس عبد الكريم

تحت إشراف :
أ. د. عبد السلام مخلوفي

لجنـــة المنـاقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د.بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	رئيساً
أ. د. عبد السلام مخلوفي	أستاذ التعليم العالي	بشار	مقرراً
أ. د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	ممتحناً
أ. د. بلحاج فراجي	أستاذ التعليم العالي	بشار	ممتحناً
أ.د. طافر زهير	أستاذ التعليم العالي	بشار	ممتحناً
د. بن لدغم فتحي	أستاذ محاضر	تلمسان	ممتحناً

السنة الجامعية 2017 / 2018

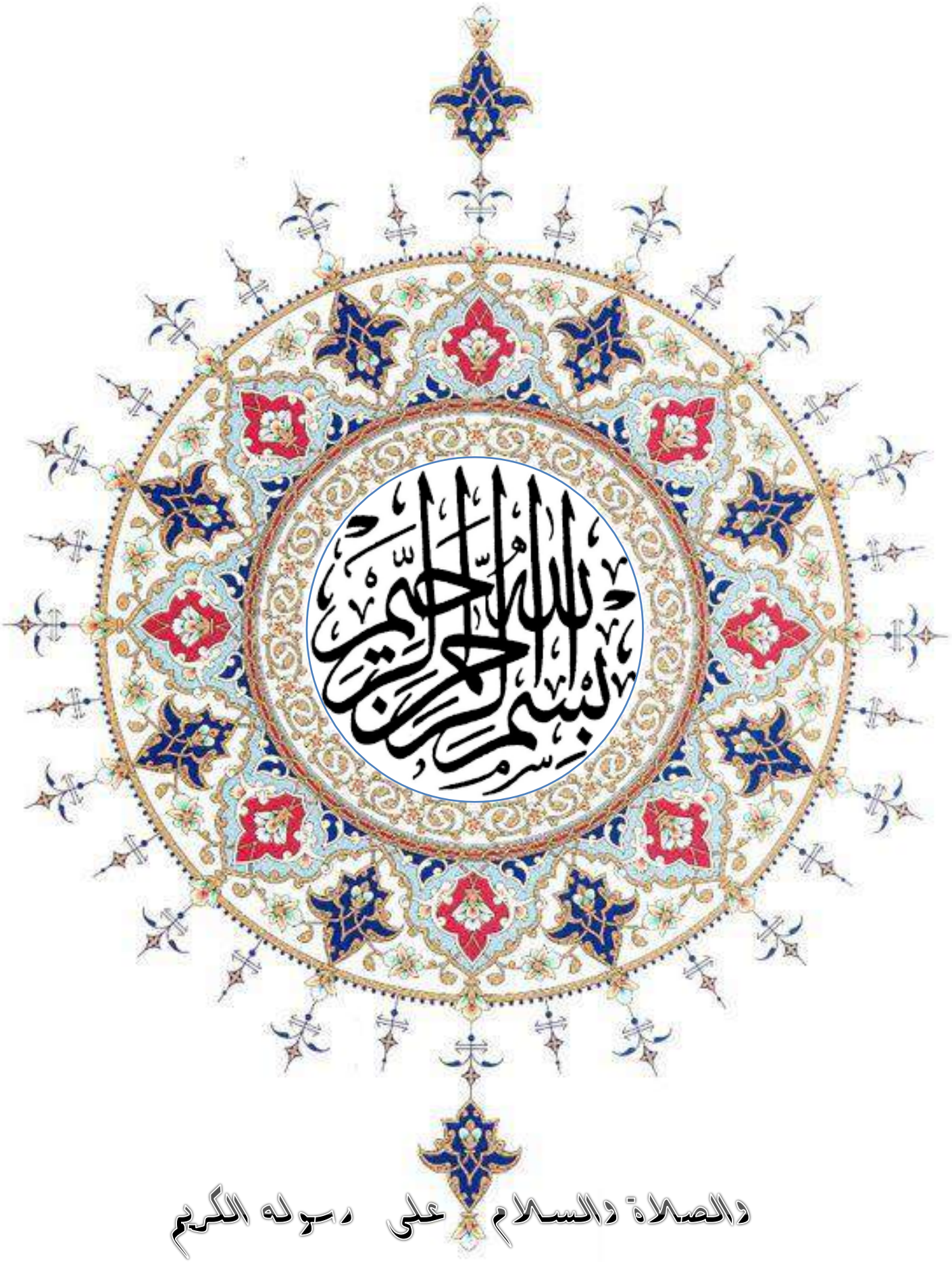

والصلاة والسلام على رسوله الكريم

إهداء

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود الوالدين الكريمين حفظهما الله ، وإلى الزوجة الغالية والأبناء الأعزاء أحمد إلياس ، عمر ، نسيبة ، لقمان الحكيم ، وإلى جميع الإخوة والأخوات ، أهدي لهم عملي المتواضع هذا، وبدوها ما أنسى كل الأهل والأصدقاء.

بن دخيس عبد الكريم

شكر الناس من شكر الله

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الخلق وحبيب الحق محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وبعد ...

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" لا يشكر الله من لا يشكر النّاس " .(أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي بإسناد صحيح)

إنه ليعجز القلم عن اختيار عبارات الشكر الجزيل والعرفان بالجميل لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا البحث المتواضع، وأخص بالذكر أستاذنا المشرف والدكتور القدير عبد السلام مخلوفي، الذي لم يبخل علينا بنصائحه، وتوجيهاته القيمة وإرشاداته البناءة والمفيدة، كما نوجه شكرنا الجزيل أيضاً إلى كافة أساتذة الكلية والذين ساهموا معنا في إخراج هذه الأطروحة، وخاصة الأستاذ بن عبد العزيز سفيان، والشكر دائماً وأبداً متواصلاً لله العزيز الكريم ، الذي مَنّ علينا ورفقنا في حياتنا.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله تعالى.

الملخص

باللغة العربية :

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة تحليل وتقييم دور النفط في المسار الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية من جراء الأزمات التي تعرض لها العالم بشكل عام والجزائر بالخصوص باعتبارها دولة ريعية، وذلك منذ التصحيح السعري لسنة1973 وإلى غاية التطورات الحديثة، ومن خلال هذا التحليل نسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه قطاع المحروقات، والوصول إلى توصيات قد تساهم في معالجته لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة تكون أكثر أمناً واستقراراً وتنويعاً للاقتصاد الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، النفط، الاقتصاد الجزائري، المديونية الخارجية، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري.

باللغة الأجنبية :

Abstract

This thesis aims to study the analysis and assessment of the role of oil in the economic path remains oil price fluctuations in the global market crises from which the world suffered in General and Algeria in particular, since the price correction of 1973 and until the recent developments, And in the given analysis , to highlight the major challenges facing the gas sector, and then access to recommendations that may contribute to the future possibilities and prospects to addressing the future and prospects, especially in the light of the current conditions of the world through a search for alternatives sustainable development to be more secure and stable, and a diversification for the Algerian economy

Key Words : economic crisis, oil, the Algerian economy. external debt, GDP, trade balance JEL Classification.

نطة البحث

الـــفـــهـــــرس

العـنـــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	أ- ب-ج-د- هـ - و - ز
الفصـــــــــــــل الأول : مكانة النفط الاقتصاد والتجارة الخارجية	
مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول : تعريف البترول ومكوناته	02
المطلب الأول : تعريف البترول	02
المطلب الثاني : نشأة البترول وتكونه	04
المبحث الثاني : التطور التاريخي للبترول	06
المطلب الأول : تاريخ اكتشاف النفط.	07
المطلب الثاني : التصنيفات والأنواع العالمية للبترول.	08
الفرع الأول : تصنيف البترول	08
الفرع الثاني : الأنواع العالمية البترول	10
المطلب الثالث : الاحتياطي البترولي العالمي	10
الفرع الأول : تعريف الاحتياطي البترولي	10
الفرع الثاني : أنواع الاحتياطي البترولي	11
المبحث الثالث : ماهية السعر النفطي والعوامل المؤثرة فيه.	13
المطلب الأول : مفهوم السعر النفطي وأنواعه	13
المطلب الثاني : التطور التاريخي لأسعار النفط	15
الفرع الأول : مراحل السعر النفطي	15
الفرع الثاني : التطور التاريخي لأسعار النفط	16
المطلب الثالث : الأسواق العالمية للنفط	19
الفرع الأول : تعاريف الأسواق النفطية العالمية	19
الفرع الثاني : أنواع الأسواق العالمية للنفط	19
المطلب الرابع : العوامل المحددة لأسعار النفط	21
الفرع الأول : العوامل الاقتصادية	21
الفرع الثاني : العوامل الجيوسياسية	22
المبحث الرابع : الصناعة النفطية وخصائصها	23
المطلب الأول : مفاهيم حول الاقتصاديات النفطية	23
المطلب الثاني : خصائص الصناعة النفطية	24
المطلب الثالث : مراحل الصناعة النفطية	26
المبحث الخامس : أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث	28
المطلب الأول : أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي	30
المطلب الثاني : أهمية النفط في القطاع الصناعي	31
المطلب الثالث : أهمية البترول في القطاع الزراعي	31

الفرع الأول : النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة	32
الفرع الثاني : استعمال المنتجات البتروكيمائية وأثرها في التقدم الزراعي	32
المطلب الرابع : أهمية البترول في القطاع التجاري	32
المطلب الخامس : أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي	33
المطلب السادس : أهمية النفط في قطاع المواصلات	34
المطلب السابع : أهمية البترول في توليد الطاقة الكهربائية	34
المبحث السادس : القوى المؤثر في سوق النفط العالمية	34
المطلب الأول : منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" opec":	35
المطلب الثاني : الوكالة الدولية للطاقة	36
المطلب الثالث : شركات النفط العالمية	37
المطلب الرابع : وكالة الطاقة الدولية (IEA)	38
المطلب الخامس : دولتي الصين والهند	39
خاتمة الفصل الأول	41
الفصـــــــــــــل الثاني : ماهية الأزمة المالية العالمية	
مقدمة الفصل الثاني	44
المبحث الأول : أهم الأزمات المالية في السبعينيات	45
المطلب الأول : أزمة الكساد العظيم سنة 1929	45
الفرع الأول : أسباب الأزمة	45
الفرع الثاني : ملامح وآثار الأزمة	45
المبحث الثاني : الأزمات المالية العالمية في الثمانينات	47
المطلب الأول : أزمة يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987	47
الفرع الأول : أسباب الأزمة يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987	48
الفرع الثاني : نتائج الأزمة يوم الإثنين 19 أكتوبر 1987	49
المطلب الثاني : أزمة يوم الجمعة 1989	51
الفرع الأول : أسباب الأزمة يوم الجمعة 1989	51
الفرع الثاني : نتائج الأزمة يوم الجمعة 1989	52
المبحث الثالث : أزمة الأسواق الناشئة	53
المطلب الأول : أزمة اليابان المالية والاقتصادية 1993 – 2000م	54
الفرع الأول : أسباب أزمة اليابان المالية	54
الفرع الثاني : آثار أزمة اليابان المالية والاقتصادية	54
المطلب الثاني : الأزمة المكسيكية 1994 – 1995م	55
الفرع الأول : أسباب الأزمة المالية في المكسيك	56
الفرع الثاني : النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية	57
المطلب الثالث : أزمة جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية 1997)	58
الفرع الأول : أهم المؤشرات التي سبقت وقوع أزمة دول النمور الآسيوية	59
الفرع الثاني : أسباب أزمة دول جنوب آسيا	60
الفرع الثالث : النتائج المستخلصة من الأزمة	61
المطلب الرابع : أزمة الأرجنتين 1998م	62
الفرع الأول : أسباب أزمة الأرجنتين 1998	63
الفرع الثاني : الدروس المستفادة من أزمة الأرجنتين	64

المبحث الرابع : الأزمة المالية العالمية 2008	65
المطلب الأول : الجذور التاريخية للأزمة المالية العالمية	66
المطلب الثاني : تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية .	67
الفرع الأول : توفير ما يعرف بالأموال الرخيصة (الربا - سعر الفائدة)	68
الفرع الثاني : الانفصام بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الورقي	68
الفرع الثالث : فلسفة التوسع بالدين	69
الفرع الرابع : الإفســـاد وانعدام الرقابة	69
المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن الأزمة المالية 2008	70
الفرع الأول : آثار الأزمة على و.م.أ	70
الفرع الثاني : آثار الأزمة على الدول الأوروبية	72
الفرع الثالث : آثار الأزمة على الدول العربية	72
الفرع الرابع : نتائج الأزمة المالية 2008	73
المطلب الرابع : الأزمة المالية 2008 والتطورات في أسواق النفط العالمية.	76
المبحث الخامس : الأزمات البترولية العالمية	78
المطلب الأول : الأزمة البترولية 1973 وأوضاعها	78
الفرع الأول : أسباب الأزمة البترولية 1973	79
الفرع الثاني : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي	82
المطلب الثاني : الأزمة البترولية 1986م	83
الفرع الأول : خلفيات الأزمة البترولية 1986	85
الفرع الثاني : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي	87
المطلب الثالث : الأزمة البترولية 1998 - 1999	90
الفرع الأول : أسباب الأزمة البترولية 1998 - 1999	91
الفرع الثاني : آثار الأزمة البترولية 1998 - 1999	93
المطلب الرابع : الأزمة البترولية 2004	95
الفرع الأول : الأوضاع التي سبقت الازمة	95
الفرع الثاني : أسباب الأزمة البترولية 2004	96
الفرع الثالث : آثار الأزمة البترولية 2004	98
المطلب الخامس : الأزمة البترولية 2014	99
الفرع الأول : أسباب انخفاض أسعار النفط سنة 2014م	102
الفرع الثاني : آثار الأزمة النفطية 2014	107
الفرع الثالث : الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط	108
الفرع الرابع : الدول المستفادة من انخفاض أسعار النفط	108
خاتمة الفصل الثاني	111
الفصــل الثالث : النفط في الاقتصاد الجزائري، أي ثروة إستراتيجية	
مقدمة الفصل الثالث	114
المبحث الأول : الاقتصاد الوطني وموقع النفط منه	115
المطلب الأول : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري والتطور التاريخي له	115
الفرع الأول : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري	115
الفرع الثاني : المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية	115

الفرع الثالث : المحروقات والقطاع الصناعي	116
المطلب الثاني : التطور التاريخي لقطاع المحروقات	116
الفرع الأول : تطور قطاع المحروقات في الفترة (1962-1971)	116
الفرع الثاني : تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2009)	117
المبحث الثاني : التحديات التي تواجه مستقبل الصناعة النفطية في الجزائر	120
الفرع الأول : التحديات التي تواجه مستقبل الصناعة النفطية في الجزائر	120
المبحث الثالث : تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني	130
المطلب الأول : الأزمات النفطية في السبعينيات	131
الفرع الأول : أثر الأزمة الاقتصادية 1973م على الاقتصاد الجزائري	131
الفرع الثاني : آثار الأزمة النفطية 1979م على الاقتصاد الجزائري	137
المطلب الثاني : الأزمات النفطية في الثمانينات	143
الفرع الاول : آثار الأزمة النفطية 1986م على الاقتصاد الجزائري	143
المطلب الثالث : الأزمات النفطية في التسعينيات	149
الفرع الأول : الأزمة النفطية سنة 1998	149
المطلب الرابع : الأزمات النفطية في الألفينيات	156
الفرع الأول : الصدمة البترولية لعام 2004 وأثرها على الاقتصاد الجزائري	156
الفرع الثاني : الصدمة النفطية 2008	160
الفرع الثالث : الصدمة النفطية 2014	166
المبحث الرابع : بدائل النفط المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري	172
المطلب الأول : النفط ومصادر الطاقة الأخرى في الميزان	172
المطلب الثاني : أسباب البحث عن مصادر بديلة للنفط	174
المطلب الثالث : ترشيد استهلاك الطاقة ضرورة حتمية لاستمرار التنمية	176
المطلب الرابع : السياسات اللازمة لتنفيذ برنامج ترشيد الطاقة	176
المطلب الخامس : إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة	177
المطلب السادس : الأسس والتوجهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر	180
الفرع الأول : الاتجاهات المستقبلية في استهلاك وإنتاج الطاقة	180
الفرع الثاني : الأسس والتوجهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر	181
الفرع الثالث : أسباب البحث عن مصادر بديلة للطاقة	182
الفرع الرابع : تطوير المحروقات والمحافظة عليها	183
الفرع الخامس : تطوير الطاقات المتجددة	184
الفرع السادس : إجراءات الحفاظ على الطاقة و ترشيد استهلاكها	184
الفرع السابع : البحث والتطوير في صناعة الطاقة	186
الفرع الثامن : صعوبات تنمية مصادر الطاقة البديلة	186
خاتمة الفصل الثالث	188
خاتمة البحث	193
قائمة المراجع	197

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	الـعـنــوان	الصفحة
01	تاريخ اكتشاف النفط لبعض الدول العربية واستغلاله	08
02	احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013)	12
03	ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2013.	13
04	تطور أسعار النفط خلال (1970-1979)	17
05	تطور أسعار النفط خلال (1980-1989).	17
06	تطور أسعار النفط خلال (1990-1999).	17
07	تطور أسعار النفط خلال (2000-2009).	18
08	تطور أسعار النفط خلال (2010-2015).	18
09	قيمة الصادرات النفطية لبعض الدول العربية لعام 2008.	30
11	عائدات دول أوبك من البترول خلال الفترة 1971 - 1980	82
12	المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك خلال 2010 – 2015	101
13	إمدادات العالم من النفط خلال الفترة 2011 – 2015	103
14	معدلات النمو السنوية في الطلب على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة 2011 – 2015	103
15	تطور المخزون الاستراتيجي النفطي العالمي لسنتي 2013 – 2014	106
16	تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1970 – 1979)	131
17	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 – 1979	132
18	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1970 – 1979	133
19	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 1979	134
20	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970 – 1979	135

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
21	تطور بعض المتغيرات الكلية خلال الفترة 1970 – 1979	137
22	تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1979 – 1984)	138
23	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1978 – 1984	138
24	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1978 – 1984	139
25	تطور الصادرات من المحروقات، ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1978 – 1984	140
26	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1978 – 1984	141
27	بعض المؤشرات الكلية خلال الفترة 1978 – 1984	142
28	تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1979 – 1984)	143
29	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985 – 1990	144
30	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1985 – 1989	145
31	تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1985 – 1989	146
32	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990	147
33	بعض المؤشرات الكلية خلال الفترة 1985 – 1990	148
34	تطور أسعار النفط خلال 1990 – 1999	149
35	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 1999	150
36	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1995 – 1999	151
37	تطور الصادرات من النفط ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995-1999	152
38	تطور المديونية الخاراجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990	153
39	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 1995 – 1999	153
40	حجم الصادرات الواردات الميزان التجاري للفترة 1997 – 1998	154

رقم الجدول	الـعـنــوان	الصفحة
41	تطور أسعار النفط خلال 2001 – 2006	156
42	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2006	156
43	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2002 – 2006	157
44	تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002 – 2006	158
45	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2001 – 2006	159
46	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2001 – 2006	160
47	تطور أسعار النفط خلال 2007 – 2011	161
48	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007 – 2011	161
49	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2007 – 2011	162
50	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 – 2011	163
51	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2007 – 2011	164
52	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2007 – 2011	165
53	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2012 – 2016	166
54	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012 – 2016	168
55	حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2012 – 2016	169
56	تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2012 – 2016	169
57	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2012 – 2016	170
58	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2012 – 2016	171
59	إمكانية اقتصاد الطاقة في آفاق 2030	185

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	الـعـنـــوان	الصفحة
01	احتياطيات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2014)	11
02	أنواع الأسواق العالمية للنفط	19
03	أهمية النفط في سنتي 1973 و2008.	29
04	أهم الأحداث المرافقة لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-1981)	83
05	أهم الأحداث المرافقة لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1981-1998).	90
06	أسعار النفط خلال الفترة 28 جويلية - 16 أكتوبر 2004	96
07	منحنى هبوط أسعار النفط في العام 2014(خام برنت القياسي)	100
08	المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك 2010 – 2015	101
09	إمدادات العالم من النفط 2011 – 2015	102
10	تطور إنتاج و.م.أ. من النفط الصخري، 2012 – 2015	104
11	الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط	108
12	تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1970 – 1979	132
13	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 1979	134
14	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970– 1979	136
15	تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1978 – 1984	138
16	تطور الصادرات من المحروقات، ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 - 1979	140
17	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1978 – 1984	141
18	تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1985 – 1989	144
19	تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1985 – 1989	146
20	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990	148

الرقم الشكل	الـعـنــوان	الصفحة
21	تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 – 1999	150
22	تطور الصادرات من النفط ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995–1999	152
23	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990	153
24	حجم الصادرات الواردات الميزان التجاري للفترة 1997 – 1998	155
25	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2006	157
26	تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002 – 2006	158
27	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2001 – 2006	159
28	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007 – 2011	162
29	رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 – 2011	166
30	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2007 – 2011	164
31	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008 – 2015	166
32	الانحدار المفاجئ في أسعار النفط مع نهاية عام 2014	167
33	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012 – 2016	168
34	تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2012 – 2016	170
35	تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2012 – 2016	171
36	تطور الطلب على الطاقة ما بين 2011 و 2030 (مليون طن م ن)	185

المقدمة العامة

المقـــــدمـــــــــة العـــــامـــة

مدخل للموضوع

تميّز القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون بكونه عصر البترول، حيث احتل فيهما النّفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطّاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية، وغيرها، فهو سلعة تتمحور حولها كل الخيارات، كما أنه مصدر الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية.

ولقد أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصّناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، فهو اليوم الطريق للوصول إلى المدنية، ومرادف للسيادة الوطنية، وأكبر متغير في التجارة الدولية.

إنّ ما تعرض له الاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق البترولية العالمية من هزات متتالية منذ سنة 1973 وإلى يومنا هذا نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، وقد ترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري بشكل خاص والعربي والعالمي بشكل عام، وعلى التنمية بكل أبعادها حيث أصبحت الدول البترولية العربية تترقب يوميا أسواق الطاقة العالمية وما ستفرزه، فهي ذات حساسية كبيرة لكل تغيير يطرأ عليها، وأصبح اقتصادها رهين لسلعة البترول. كما أنه بواسطة التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط يقوم مؤطرو السياسة الاقتصادية ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرًا لما يمثله قطاع الطاقة في هيكل اقتصادها، خاصة إذا علمنا أنّ الدول العربية ككل لا تستهلك أكثر من ربع إنتاجها من البترول الموجه معظمه للتّصدير حيث تتربع السعودية لوحدها على ربع الاحتياطي العالمي يليها العراق كثاني أكبر احتياطي.

ولقد مرت السوق البترولية الدولية بعدة محطات، حيث تميزت مرحلة الثمانينات باضطرابات وعدم استقرار، حيث تراجعت أسعار النفط وتهاوت معلنة بحدوث أزمة سنة 1986، كما جاءت فترة التسعينات مليئة بالأحداث منها احتلال الكويت وانهيار الاتحاد السوفياتي والأزمة المالية الآسيوية وبروز ظاهرة الاندماجات بين الشركات النفطية العملاقة وقد تميزت بتقلبات متباينة في أسعار النفط، ومع مطلع سنة 2000 توالت الأحداث السياسية والاقتصادية التي خلفت تداعيات خطيرة على حركة أسعار النفط، إلا أن السوق النفطية استردت عافيتها لتحقق أسعار النفط أرقاما قياسية ولأول مرة في التاريخ حيث وصل خام برنت إلى حوالي 147 دولار للبرميل في شهر جوان من عام 2008. لتنخفض مع نهايته إلى 40 دولاراً للبرميل. وهكذا توالت الأحداث حيث شهدت المنطقة العربية

اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ 2011 سميت بالربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، اذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطع أوبك تعويض الكمية ، مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار. واستمر الارتفاع الى عام 2012، اذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني جعل أسعار النفط مرتفعة دائماً. يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن الهبوط المفاجئ وبالطريقة التي حصلت عام 2014 هو زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل والذي كانت له عواقب عالمية خصوصاً في البلدان المنتجة للنفط، ففي جوان 2014 كان النفط يباع بـ 115 دولارا للبرميل، وكان الافتراض السائد أن السعر سيبقى أعلى من 100 دولار ويزداد ببطء في المستقبل.

من أجل هذا كله تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور البترول في المسار الاقتصادي من خلال آثار الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم بشكل عام والجزائر بالخصوص منذ التصحيح السعري لسنة 1973 وإلى غاية التطورات الحديثة، ومن خلال هذا التحليل نسلط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه قطاع المحروقات، والوصول إلى توصيات قد تساهم في معالجته لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العالم.

والجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد في اقتصادها على الثروة النفطية اعتمادا كبيراً منذ الاستقلال، ذلك لتوفرها على امكانات وموارد طبيعية هامة جداً، شهدت عدة أحداث وتطورات في القطاع النفطي أهمها ما جاء في 24 فيفري 1971 تاريخ تأميم المحروقات لتبدأ الجزائر أولى خطواتها في مجال قطاع المحروقات ويصبح النفط أهم مورد حققت من خلاله ايرادات ساهمت إلى حد كبير في بناء الاقتصاد الجزائري. وتعتبر الميزانية العامة للجزائر من أحد اهم الأدوات المالية للدولة التي تستخدمها للوصول إلى اهدافها المرجوة، فهي تتأثر وترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أنها تنعكس على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي على الوضع الكلي الاقتصادي للبلد سواء كان هذا الانعكاس إيجابي أم سلبي.

طرح الإشكالية

من خلال ما سبق تسعى الدراسة الى الاجابة على الاشكالية الجوهرية التالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار النفط سلعة استراتيجية في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية؟.

ومن أجل الاحاطة بكل جوانب الاشكالية اقتضى ذلك تفكيكها إلى أسئلة فرعية، والتي نوجزها فيما يلي:

- ما هي أهمية النفط في الاقتصاد العالمي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص؟
- ما هي الرهانات الحقيقية التي تواجه سوق النفط في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتسارعة ؟
- كيف أثرت الأزمات المالية العالمية على سوق النفط؟.
- ما مدى فعالية البدائل الاخرى خارج قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- ما مدى مساهمة الثروة النفطية في بناء الاقتصاد الجزائري؟.
- ماهي التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري في المستقبل؟.

فرضيات الدراسة :

نفترض في بحثنا هذا النقاط التالية :

- يعتبر النفط قطاعاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه في المدى القصير.
- لا يعتبر النفط قطاعاً استراتيجياً في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية في المدى المتوسط والبعيد.
- لقد أصبحت الضرورة أكثر من ملحة لإيجاد بدائل عن النفط في تكوين الطّاقة وترشيدها بما يضمن أكبر استقراراً.
- لقد أثرت الأزمات الاقتصادية على الجزائر من خلال تدنى أسعار النفط باعتبار أنها تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي.

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى إعطاء الصورة الحقيقية للأزمات الاقتصادية والتي ضربت اقتصاديات أكبر دول العالم، ومعرفة مدى تأثيرها على سوق النفط باعتبار أن هذا الأخير من السلع الإستراتيجية للدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط ومنها الجزائر، مع تحليلها حسب المعطيات المتوفرة، وهل من بديل عن النفط في مجال التنمية والطاقة.

أسباب اختيار الموضوع:

انطلاقا من أهمية الموضوع جاءت أسباب اختيار الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

- أهمية موضوع النفط كونه يعتبر من المواضيع الاقتصادية الهامة التي لا تزال تثير جدلا على الصعيد الدولي بصفة عامة وعلى الصعيد الجزائري بصفة خاصة، وخاصة في ظل التقلبات المتسارعة التي يشهدها القطاع.
- الاهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بمواضيع المالية الدولية والاقتصاد الدولي خاصة الاقتصاديات النفطية كونها تدرس مادة آيلة للنضوب ورغبة في البحث عن بدائل لها.

المنهج المتبع:

لدراسة الجوانب والنقاط المتعلقة بالموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي عند استعراض أهم الأسباب والتداعيات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية على سوق النفط بالاعتماد على الأفكار والمعلومات المستقاة من عدة مراجع باللغة العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المجلات والتقارير الصادرة من منظمات متخصصة. كما أخذ المنهج التحليلي الاستقرائي حظه من الاستعمال عند الاشارة الى مختلف الاحصائيات والأشكال والجداول البيانية الخاصة بتغيرات الثروة النفطية في الجانب التطبيقي من الدراسة.

أهمية البحث :

تأخذ أهمية الدراسة من أهمية البترول فهو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسياً واقتصادياً وسيظل للبترول دائما الكلمة العليا في صراعات العالم السياسية والاقتصادية، وعندما تطورت صناعة البترول وفتحت له الأسواق العالمية أصبح الإنسان أسيراً في احتياجاته ومتطلباته خاضعاً للبترول ومشتقاته حتى في توفير الغذاء، مما جلب مع هذا التغير مخاطر كثيرة تهدّد صحّة الإنسان والبيئة بفعل تعمق مخاطر تلوث البيئة نتيجة الاستخدام المفرط له، هذا ما يدعونا إلى الوقوف عليه بجدية والبحث عن بدائله مما يضمن تنمية مستدامة، ويقلل من وقوعه في أزمات هو في غنى عنها.

الدراسات السابقة :

من خلال بحثنا الحثيث والمتواصل عن مراجع تخدم البحث لم نتحصل على رسائل علمية سواءً ماجستير أو دكتوراه تطرقت إلى إشكالية الدراسة، والدراسات التي وجدتها تمثلت فيما يلي :

❖ دراسة بعنوان **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** للباحث عماد الدين المزيني، دراسة نشرة في مجلة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية سنة 2013.
لقد توصلت الدارسة إلى إن ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، أدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على النفط ومشتقاته، مما انعكس بالإيجاب على ارتفاع أسعار النفط العالمي، وأن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب فقط بل هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط عالمياً ومنها عوامل جيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، وعامل الندرة، كما بينت الدراسة أن هناك تداعيات مترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، ومنها الاقتصادية واجتماعية وسياسية.

❖ دراسة بعنوان **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري** Fluctuations prices, Which alternatives for the Algerian economy ? in oil للباحثة فوقة فاطمة والباحثة مرقوم كلثوم - جامعة" حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، دراسة نشرت في مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني، سنة 2016. وقد توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، والتي تنعكس مباشرة على الطلب والعرض العالميين، كما إعتبرت الدراسة أن العوائد النفطية ممول أساسي للموازنة العامة وللإقتصاد الوطني الجزائري، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر صندوق ضبط الموارد، وأن الجزائر تتوفر على إمكانات عديدة طبيعية وبشرية وحتى مالية (خاصة في الفترة الأخيرة) مما يؤهلها لأن تكون قطبا اقتصادياً هاماً، إلا أن واقع مساهمة هذه الإمكانيات كقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يبقى دون المستوى المطلوب منها لتحقيق تنمية اقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات، الذي يبقى هدف الجزائر منذ الاستقلال إلا أن هذه التبعية تبقى قائمة رغم تعرضها للعديد من الأزمات الاقتصادية جراء تقلبات أسعار النفط فالهدف والإمكانيات والوسائل موجودة يبقى فقط التطبيق الفعلي لفك التبعية وتدعيم القطاعات المنتجة.

❖ دراسة بعنوان **" أثر تقلبات أسعار النفط على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية (مقاربة الأورو والدولار) "** للباحثين بن عبد العزيز سفيان، وبن علي محمد قدمت كورقة بحثية في الملتقى الوطني بجامعة قالمة حول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري يومي 03 و04 ماي 2016. وقد توصلت الورقة البحثية إلى أنه من الضروري تنويع الصادرات الجزائر والتوجه إلى التصدير للمنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعة التقليدية ضمن استراتيجية وطنية فعالة، وإعادة النظر في حجم المبادلات التجارية مع أوروبا و الاتجاه نحو تنويع المبادلات التجارية مع دول أخرى و العمل على رفعها، كما أنه من الضروري الاهتمام بمصادر دخل أخرى غير النفط كترقية القطاع الخدماتي والاهتمام بخلق قيم مضافة من خلال خلق مؤسسات تقوم على الكفاءة المؤسسية.

❖ دراسة بعنوان **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة يوم 14 ماي 2015 من إعداد الأستاذة مريم شطيبي محمود، وقد توصلت الباحثة إلى أن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية. فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث سنة 1986 م حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك اختلالات هيكلية بارزة فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي التابع للنفط مما تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة حيث استنتجت الباحثة إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز. وأن هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة وإن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمداً على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

❖ دراسة بعنوان **الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر - رؤية تحليلية آنية ومستقبلية**، للباحثين كسيرة سمير وعادل مستوي نشرة في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2015/14 جامعة الجزائر، حيث توصل الباحثان من خلال هذه المداخلة أن حجم إنتاج واستهلاك الطاقة التقليدية أو الأحفورية عرف نموا متزايدا خلال (1965 – 1912) غير انه يعرف تراجعا بعد هذه الفترة و من جهة أخرى تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مجال النفط، الشيء الذي يجعل الاهتمام بموضوع الطاقة أمر ضروري في الجزائر وذلك من خلال اعتماد مشروع الطاقة المتجددة وهي خطوة ايجابية في هذا المجال ولاسيما أن الجزائر تملك بعض المقومات الطبيعية لإنجاز هذا المشروع، بالرغم من هذا إلا أن جميع الدلائل والإحصائيات المتوقعة والمرصودة حول هذا المشروع والاستراتيجية توضحان هذا الانجاز مرغوب لكنه لم يصل إلى المستوى العالمي وأن الطاقة المتجددة لن تستطيع أن تلعب الدور الكبير في الإنتاج الوطني الكلي من الطاقة في الجزائر في آفاق 2030 وحتى في المستقبل البعيد، وذلك نتيجة لتوفرها للتكاليف العالية والتكنولوجيا العالية أيضا التي تتطلبها في

إنتاجها. لذلك لابد من إنشاء مراكز بحثية في مجال الطاقة المتجددة يشارك فيها القطاع العام والخاص لدفع مشروع الطاقة المتجددة في الجزائر، و تشجيع التعاون مع المؤسسات العلمية الأجنبية لتنفيذ برامج تدريبية للكوادر الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة، كما يجب الاستفادة من الظروف المناخية والمقومات الطبيعية لإقامة وتطوير الطاقة المتجددة في الجزائر من خلال بعض الشراكة مع المؤسسات الأجنبية المتطورة في هذا المجال، والاهتمام بتطوير تكنولوجيات الطاقة في الجزائر.

صعوبات البحث :

كأي بحث أكاديمي عند انجازه، تلقينا في بحثنا هذا صعوبات تمثلت في :

- قلة المراجع النوعية والتي تساير الأوضاع المتغيرة بسرعة والتي تربط النفط بالأزمات الاقتصادية العالمية خاصة ما تعلق منها بالسنوات الحديثة.
- المتغيرات المتسارعة في الأحداث العالمية وانعكاساتها على سوق النفط.
- صعوبة التوقعات بما سيحدث لتعدد المتغيرات.

خطة البحث :

لقد حاولنا في بحثنا هذا جاهدين الإلمام بالموضوع في أغلب جوانبه، وفي سياق ما ذكرناه تحت خطة منهجية متمثلة في :

1. **الفصل الأول** : عبارة عن مدخل عام يشرح عموميات حول النفط، من حيث التعريف، التطور التاريخي له، الأهمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة في تسعيرة النفط.
2. **الفصل الثاني** : حاولنا من خلاله التعرف على حيثيات الأزمات العالمية والأزمات النفطية التي جاءت وعلى مدار أكثر من ثمانية عقود من الزمن حيث تطرقنا المباحث الآتية:
   - الأزمة العالمية في السبعينيات.
   - الأزمات العالمية في الثمانينات
   - أزمة الأسواق الناشئة
   - الأزمة المالية العالمية 2008
   - الأزمات البترولية العالمية.
3. **الفصل الثالث** : تطرقنا من خلاله إلى الآثار الناجمة عن الأزمات النفطية على الوضع الاقتصادي للجزائر، من خلال معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي. ثم تطرقنا بعد ذلك إلى التوقعات المستقبلية لقطاع الطاقة، مع ذكر بدائل عن النفط المتاحة أمام التحديات التي تواجه الجزائر.

الفصل الأول

الفصل الأول : مكانة النفط في الاقتصاد العالمي

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول : تعريف البترول ومكوناته.

المبحث الثاني : التطور التاريخي للبترول.

المبحث الثالث : ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الرابع : الصناعة النفطية وخصائصها.

المبحث الخامس : أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث.

المبحث السادس : القوى المؤثرة في سوق النفط العالمية.

خاتمة الفصل الأول

مقدمة الفصل:

تميز القرن العشرون بكونه عصر البترول، واحتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها، وأصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، تجارته وتطور طرق التكرير والتصنيع رغم وجود عدد من المصادر البديلة لتوليد الطاقة غير أن البترول يتبوأ مركز الصدارة، على الأقل في المدى القريب.

لقد غير البترول مسار الحياة البشرية منذ اكتشافه سنة 1859م على يد الكولونيل أدوين دريك بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت المشتقات البترولية في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحر وتسيير المواصلات وتوليد الطاقة الكهربائية والحرارية والميكانيكية وغير ذلك من خلال هذا الفصل نحاول إعطاء نظرة على البترول وأهميته من خلال المباحث التالية :

- تعريف البترول ومكوناته.
- التطور التاريخي للبترول.
- ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.
- الصناعة النفطية وخصائصها.
- أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث.
- القوى المؤثرة في سوق النفط العالمية.

المبحث الأول : تعريف البترول ومكوناته:

المطلب الأول : تعريف البترول :

التعريف الأول : النفط لغة هو دهن معدني سريع الاحتراق توقد به النار ويتداوى به وقد وجدت مكامنه عند حفر الأراضي الرسوبية تحت البحار و اليابسة على أعماق مختلفة.[1]

كلمة النفط مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو " نافتا" و هي تعني قابلة للسيران.[2] أما كلمة بترول petroleum فأصلها من اللغة اللاتينية، وهي تعني زيت الصخر (صخر= petr+زيت = oleum)[3]، والنفط عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة ذهنية لها رائحة خاصة و تتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية. أما المواد الهيدروكربونية الغازية فهي تشكل الغاز الطبيعي.[4]

التعريف الثاني : إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني Petr صخر+ زيت Oleum (زيت الصخر) والبترول هو مادة بسيطة ومركبة، بسيطة لأنه يتكون كيمياوياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون ومركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما.

إذن فالبترول مكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكوّن من عنصرين تعرف باسم "الهيدروكربونات" وهو سائل أسود كثيف سريع الاشتعال.

إن مادة البترول تكون على شكل[5] :

1. **مادة سائلة** : ويطلق عليها مادة البترول الخام، وهذه المادة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر
2. **مادة غازية** : ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Natural Gas) وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها (Méthane) والإيثان (Ethane) والبروبين (Propane) والبوتان (Butane) والنيتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة.

ويتكون البترول من عدة مواد هي :

---

[1] صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر،1991، ص1.

[2] محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010، ص7.

[3] إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط – الأسباب وطرق العلاج–، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الحلول المصدرة له: المخاطر والحلول، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 7–8 أكتوبر 2015.

[4] محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق، 1979، ص15.

[5] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8

1) **نافتا البترول :** سائل شفاف له رائحة تشبه رائحة الكازولين ، والحد الخطر على الصحة هو 10 ألاف جزء من المليون يدخل الجسم عن طريق الرئتين أو بالتلامس و أعراضه هي الدوخة والصداع والغثيان وتهيج أغشية العيون مع جفاف وتشقق الجلد.
2) **الكيومين :** سائل شفاف ذو رائحة عطرية ، الحد المسموح به للتركيز في الجو 50 جزءًا من المليون والحد الخطر هو 8 آلاف جزء من المليون، يسبب الإغماء وتهيج أغشية العيون والتهاب الجلد.
3) **سيكوهكسان :** سائل شفاف له رائحة حلوة ، تركيزه المسموح هو 300 جزء من المليون ويكون خطرا إذا وصل التركيز إلى 10 آلاف جزء من المليون يسبب تهيج الجهاز التنفسي والعصبي والتهاب الجلد.
4) **دايكلوروبنزين :** سائل شفاف أو أصفر شاحب له رائحة عطرية، تركيز الحد المسموح به هو 50 جزءًا من المليون ويصبح خطرا إذا وصل تركيزه إلى 1700جزء من المليون يتسبب في تدمير أنسجة الكبد والكلي والجلد والعيون.
5) **تولوين :** سائل شفاف رائحتة عطرية، الحد المسموح به هو 200 جزء من المليون والخطر هو 2000 جزء من المليون، يسبب أمراض الكبد و الكلي والجلد و الجهاز العصبي .
6) **هيكسان :** سائل شفاف رائحتة تشبه رائحة الكازولين الحد المسموح به هو 500 جزء من المليون ويصبح خطرا إذا وصل تركيزه إلى 5 آلاف جزء من المليون، يُسبب الصداع والغثيان، ضعف العضلات، التهاب الجلد والالتهاب الرئوي و تهيج العيون .
7) **الغازات :** هناك تقريبا ثلاثة أنواع من الغازات ، الغازات الخانقة أو الغازات الملهبة أو الغازات السامة، الغازات الخانقة هي متعددة مثل غاز(الهيدروجين، الميثان، وثاني أكسيد الكربون) وهي جميعها تحل محلّ قدر من الهواء في جو العمل مما يقلل نسبة غاز الأوكسجين؛ الغازات الملهبة مثل(الكلور، الفلور) تسبب تهيجا والتهابا بأنسجة الجلد والمسالك التنفسية وتآكل الأنسجة مما يؤدي إلى موت الخلايا ويتعرض العاملون له لغاز الكلور في الصناعات البتركيميائية مثل صناعة البلاستيك؛ وكذلك غاز الفلور يتعرض له العاملون في البترول والبلاستيك، أما الغازات السامة فمن أمثلتها غاز أول وأكسيد الكربون، وغاز كبريتيد الهيدروجين، وأعراض تسمم غاز أول وأكسيد الكربون تظهر على صورة إجهاد مع الارتباك الذهني وفقدان القدرة على التركيز وفقدان الوعي؛ أما غاز كبريتيد الهيدروجين فإنه يؤثر على المركز التنفسي بالمخ .

وعلى وجه العموم يعطي التسلسل التالي مكونات النفط الناتجة بحسب تسلسل درجة غليانها تحت تأثير الضغط الجوي في التقطير التجزيئي :

- إثير بترول L'éther de pétrole: يستخدم كمذيب .
- بنزين خفيفEssence de lumière : يستخدم كوقود للسيارات .
- بنزين ثقيلEssence lourde : يستخدم كوقود للسيارات .
- كيروسين خفيفKérosène léger : يستخدم كمذيب ووقود للمنازل .
- كيروسين Kérosène: يستخدم كوقود للمحركات النفاثة .
- زيت الغازGasoil : يستخدم كوقود للديزل / للتسخين .
- زيت تشحيم l'huile de graissage : يستخدم زيت محركات .
- الأجزاء المتبقية: قار، أسفلت، وقود متبقي .

المطلب الثاني : نشأة البترول وتكونه[1].

-1- نشأة النفط:

يعود تاريخ اكتشاف النفط إلى عهود قديمة فالتوراة ذكرت أن النبي نوح عليه السلام استخدم "القار"[2] لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما ذكرت أن أم النبي موسى عليه السلام قد استخدمت القار أيضا في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه وألقت به في اليم خوفا عليه من بطش فرعون.

كما استخدم الأشوريون و البابليون، منذ 7000 سنة خلت القار الفائض على سطح الأرض في علاج بعض الأمراض وفي سد شقوق المعابد أيضا.[3]

أما الكلدانيون فكانوا يستعملونه كملاط القرميد في بناء أسوار مدنهم وأرضيات قصورهم، كما كان القار يكتم قنوات المياه.[4]

---

[1] محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 16.

[2] القار أو القطران: هو خليط من السوائل العضوية عالية اللزوجة، لونها أسود، وهو ما يتبقى في قاع برج التقطير عقب التكرير التجزيئي للنفط وهو أثقل منتجات النفط.

[3] محمد ختاوي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[4] أحمد البار، التطورات في سوق البترول، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة و النشر، جدة، 1986،، ص7.

أما العرب فكانوا من الأمم التي عرفت النفط منذ القدم فقد استعملوه في الحروب والإنارة والعلاج.[1] وقد استعمله الهنود الحمر في كاليفورنيا في صناعة الزوارق وتثبيت رؤوس الحراب والسهام وإصلاح ولصق الأواني المكسورة.[2]

وقد كتب الرازي رسالة عن كيفية تقطير النفط عام 950م، كما استطاع العلماء المسلمون أن يفسروا سر النار المقدسة "التي لا تخمد في فارس"، وقالوا أن سبب ذلك هو غازات النفط التي تتصاعد من الأرض وتستمر مشتعلة نتيجة المدد الذي لا ينقطع.[3]

وقد عرفت مواقع أخرى للنفط في العديد من البلدان عبر العالم: في بولندا، رومانيا، وتشيكوسلوفاكيا في أوروبا، وعندما غزا الإسبان أمريكا الجنوبية وجدوا النفط في البيرو، وعندما غزا الإنجليز مناطق أمريكا الشمالية وجدوا هذه المادة في نهر المسيسيبي، كما استخدم - فرانسيس دريك[4] - الإسفلت في طلاء سفنه لمحاربة الأسطول الإسباني.[5]

ففي منتصف القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد في سنة 1859 م أي منذ 156 سنة، توصل العلماء إلى إمكانية حفر أول بئر لاستخراج النفط وكان الأمريكي - إدوين دريك[6] أول من قام بهذا العمل بالقرب من مدينة تيتو في ولاية بنسلفانيا في منطقة (أويل كريك)، وبعد سنة من قيامه بذلك أصبح في الولايات المتحدة 84 بئر منتجة للنفط.[7]

وخلال الفترة ما بين 1867 إلى 1870 استطاع المليونير روكفلر (أهم رجل أعمال في تاريخ صناعة النفط)، بمكر وذكاء، السيطرة على معظم آبار النفط ووسائل نقله وتكريره من خلال تأسيسه لشركة "ستاندرد أويل" سنة 1870 للميلاد التي تعتبر أول شركة احتكارية سيطرت على تجارة النفط وصناعته.[8]

---

[1] عيسى عبده، تقديم إسماعيل يحي، بترول المسلمين و مخططات الغاصبين، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، 1982، ص246.

[2] نفس المرجع، ص249.

[3] محمود أمين، البترول والطاقة، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد 2، دار المعارف، القاهرة، 1974، ص7.

[4] فرانسيس دريك: من البحارين والقراصنة الإنجليز المشهورين في القرن 16 حيث حطم الأسطول الإسباني في كادكس سنة 1587.

[5] محمد ختاوي، مرجع سبق ذكره، ص16.

[6] إدوين دريك: رجل أعمال أمريكي الملقب بالعقيد، شرع في أول عملية تنقيب للنفط.

[7] محمد ختاوي ، مرجع سابق، ص17.

[8] محمود يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، الطبعة الأولى، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 1982،ص.ص 14،13.

وقد ظل البحث عن النفط وتطويره والطلب عليه يتزايد خاصة خلال فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية فقد ساهم النفط في تطوير المعدات الحربية الحديثة كالطائرات والدبابات...الخ.

بالنسبة للجزائر فتاريخ وجود النفط موجود جيولوجيا منذ القدم إلا أن الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بداية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)،فكانت هذه اكتشافات أولية أما تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام 1956[1].

- أما بالنسبة للنظرية المفسرة لنشأة البترول وتكونه فهي النظرية البيولوجية أو العضوية ، النظرية المعدنية والنظرية الكيميائية .

المبحث الثاني : التطور التاريخي للبترول

لقد عرف الإنسان النفط منذ القدم في بلاد العراق ومصر وفارس وغيرها من أقطار العالم، وكان يستعمل في التدفئة ورصف الطرق والبناء وصناعة السفن[2]. في عام 1859 تم حفر أول بئر للنفط على يد الكولونيل أدوين دريك في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، بعمق 69 قدماً[3]، وأنتج خمسة براميل[4] من النفط في اليوم تقريباً[5]، وخلال فترة قصيرة جداً حُفرت مئات الآبار في المنطقة نفسها، وفُتح الباب على مصراعيه أمام صناعة النفط الحديثة.

وتطور استخدام النفط تبعاً للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية وأُستعمل الكيروسين (kérosène) [6] أهم مشتقات النفط كمصدر للإنارة بدلاً من الزيوت المستخرجة من الفحم أو الشموع المصنوعة من شحم الحيوانات، أما البنزين فكان يحرق لعدم الحاجة إليه، ومع اكتشاف محرك الاحتراق الداخلي سنة 1908 واستخدامه في تسيير السيارات والآليات والسفن والطائرات اشتد الطلب على البنزين وسائر المشتقات النفطية، وكانت الحرب العالمية الأولى سبباً في زيادة الطلب على هذا النوع من الوقود، وفي الفترة

---

(1) عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص26.

(2) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، لبنان، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص23.

(3) القدم من وحدات قياس الأطوال 1قدم = 30,48 سم.

(4) هو الوحدة الأكثر شيوعاً وإستعمالاً في العالم، والذي يعادل 159 لترًا.

(5) حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص32.

(6) **الكيروسين** (بالإنجليزية: Kerosene) : هو سائل هيدروكربوني مشتق من النفط قابل للاشتعال وذو رائحة مميزة وهو من الهيدروكربونات، ويستخدم كوقود في المحركات النفاثة للطائرات وبعض أنواعه الأقل نقاوة تستخدم في أفران الخبز، ويستخدم أيضاً كوقود للتدفئة. يمكن الحصول على الكيروسين بواسطة التقطير التجزيئي للنفط عند درجة حرارة 180 درجة مئوية. متاح على الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org تاريخ التصفح : 2013/12/02.

الواقعة بين الحربين العالميتين الأول والثانية تطورت صناعة النفط من حيث الاستخراج والتصفية وزاد اعتماد الصناعة والمجتمع المتطور على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت، مما أدى إلى استمرار الارتفاع في استهلاك النفط.

ولكن التطور المهم كان في إنشاء الصناعة البتر وكيميائية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تحول العالم من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة، وأخذت الشركات العالمية تتسابق على مناطق وجوده واستغلال آباره.

يمثل النفط في وقتنا الحاضر حوالي 38 % من إجمالي الطاقة المستخدمة عالمياً، وقدر الاحتياطي العالمي من النفط في 2008/01/01 بنحو181,7 مليار طن أما الإنتاج فإنه يقدر بحوالي 3603,3 مليون طن من النفط الخام سنوياً[1]، تستأثر منطقة المشرق العربي بحوالي 30,4 % منه متبوعة بالأمريكيتين بحوالي 23,6 % وروسيا ومجموعة الدول المستقلة بـ 17 % وأفريقيا بـ 28,8 % والشرق الأقصى بـ 10,2%، ثم أوروبا الغربية بحوالي 6 %[2] . ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار استخدام النفط سهولة نقله وتحويله إلى مشتقات تتفاوت في خاصيتها، وانخفاض سعره مقارنةً بمصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى توفره بكثرة في بلدان لا تستهلك منه إلا القليل.

المطلب الأول : تاريخ اكتشاف النفط

مرت عمليات البحث عن النفط في البلدان العربية بالمراحل نفسها التي مرت بها هذه صناعة في مناطق أخرى من العالم، و لقد اكتشفت الحقول الأولى وأشهرها " كركوك الكبير" في شمال العراق بواسطة المسح الجيولوجي السطحي، ثم جاءت بعد ذلك مرحلة الكشف عن طريق الجيوفيزيائية والجيوكيميائية[3]، في اكتشاف الحقول تحت السطحية التي ليست لها أية دلائل على سطح الأرض .

---

(1) حبيب الحمزي، الطاقات المتجددة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وتنظيم المجال، تونس، مركز النشر الجامعي، 2009، ص 93.

(2) حبيب الحمزي، نفس المرجع، ونفس الصفحة.

(3) المسح الجيولوجي التقليدي أصبح من أساليب الاستكشاف النادرة التطبيق في الوقت الحاضر. حيث يتم في هذه الطريقة مشاهدة المستكشفات وتقاس انحداراتها ومضاربها وأسماكها، كما يتم إجراء بعض الفحوصات المخبرية ودراسة المتحجرات ومحتوى الصخور من المعادن والترسبات النفطية. من خلال المسح الجيولوجي السطحي قد يتم اكتشاف مباشر لنضح نفطي. **يتضمن المسح الجيوكيميائي** عمليات قياس كمية الغاز في عينات من التربة تجمع من شبكة من النقاط الموزعة على الأرض لهذا الغرض يتم اختبار مسامات الصخور للتحري عن المحتوى الهيدروكربوني. إن هذا الأسلوب غير شائع لكونه يتطلب مسالك دقيقة لكي يحصل النضح خلالها. ليس بالضرورة أن يكون مصدر المادة الهيدروكربونية المتسربة متواجدًا شاقوليًا تحت نقطة الرصد كما أن الغاز في حالة العثور عليه قد يكون ناتجًا من تفسخ مواد عضوية لم تكن قد أنتجت المادة النفطية أصلا. **تمثل الطرق الجيوفيزيائية** الأسلوب الأكثر فاعلية في استكشاف الترسبات النفطية وهي تعتمد على قياسات لضوابط المجالات الأرضية الطبيعية التي تحمل رسائل حول التغيرات الجيولوجية التحت سطحية للطبقات الصخرية بما في ذلك محتوياتها من المعادن والماء والنفط والغاز.

ويلاحظ أن بداية البحث عن النفط كان مركزا على المشرق العربي، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود الظواهر الجيولوجية السطحية الدالة على وجود مركبات باطنية يحتمل وجود النفط فيها وعدم ملاحظة مثل هذه الظواهر في المغرب العربي. وقد بينت عمليات البحث عن النفط في منطقة المشرق العربي وشمال إفريقيا أن الجانب الأكبر من احتياطي النفط العالمي مخزن في حقول النفط المنتشرة في منطقة الخليج العربي و هذا ما دفع بشركات النفط الأجنبية إلى الإقبال على هذه المنطقة للحصول على حق التنقيب عن النفط و استغلاله.

يبين الجدول التالي عمليات البحث والتنقيب و اكتشاف النفط في بعض البلدان العربية المنتجة له.

جدول رقم (1) : تاريخ اكتشاف النفط لبعض الدول العربية واستغلاله

البلد	المنطقة	تاريخ أول اكتشاف	تاريخ الاستغلال
السعودية	الدمام	1935	1938
الكويت	برقان	1938	1946
العراق	كركوك	1927	1934
الإمارات	أبوضبي	1950	1962
الجزائر	حاسي مسعود	1949	1953
مصر	جسمة	1868	1909
قطر	الدخان	1938	1949
ليبيا	- العطشان	1957	1961
البحرين	العوالي	1932	1934
سوريا	كراتشوك	1956	1968
تونس	- البرمة	1964	1966
المغرب	سيدي قاسم	1961	أواخر الستينات
عمان	- ناتيه	1962	1967

(المصدر: إعداد الباحث إعتماداً حافظ برجاس مرجع سابق، ص ص156، 161)

المطلب الثاني : التصنيفات والأنواع العالمية للبترول :

الفرع الأول : تصنيفات البترول : يصنف البترول الخام طبقا لمكان المنشأ (مثلا : وسيط غرب تكساس، أو برنت)[1]. وغالبا عن طريق وزنه النوعي API (American Petroleum Institute)، أو عن طريق كثافته (خفيف،

[1] – خام برنت يتكون من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت ونينيان في بحر الشمال، اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً. ويعتبر "برنت" من النفوط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 0,38 في المائة، وبناء على الفروق بينه وبين الخامات الأخرى فإنه بشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفوط "أوبك" بنحو دولار للبرميل ويستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي.

– خام تكساس من النفوط الخفيفة الحلوة، وزنه النوعي 396 درجة ويحتوي على 24 في المائة من الكبريت فقط، ما يجعله يتفوق على نفوط "أوبك" وعلى خام برنت. لذلك فإنه يباع في المتوسط بسعر أعلى من سلة نفوط "أوبك" بنحو دولارين، وأعلى من برنت=

متوسط، ثقيل)، كما أن من يقومون بعمليات التكرير يطلقوا عليه تسمية "حلو أو مسكر" عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه أو "مُر" مما يعنى وجود كميات كبيرة من الكبريت ويتطلب مزيداً من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، كما يتم تصنيف النفط الخام حسب ثلاثة معايير تتمثل في :

أ – تصنيف النفط الخام حسب تركيبه الكيميائي:

1– نفط برا فيني الأصل : ويتكون هذا النوع من النفط من الهيدروكربونات البرافينية، وهو خالٍ أو يكاد يكون خالياً من المواد الإسفلتية.

2– نفط نفثيني الأصل : ويتألف هذا النوع من النفط من النفثينات ومن نسبة عالية من المواد الإسفلتية.

3– نفط مختلط الأصل : ويتكون هذا النوع من النفط من مزيج من البرافينات والنفثينات.

ب –تصنيف النفط الخام حسب نسبة الكبريت فيه : نظراً لأثره الكبير على تآكل المعدات والتجهيزات في مصافي تكرير النفط وقدرته العالية على تلويث الهواء الجوي، وفي العادة تتراوح نسبة الكبريت بالوزن (من 0% إلى6%).

ج –تصنيف النفط الخام حسب المقاييس الفيزيائية : بالرغم من أهمية التصنيف الكيميائي للنفط، سواء ما كان مبنياً على أساس وجود البارافينات والنفثينات، أو ما كان له علاقة بنسبة وجود الكبريت في الخام، إلا أن تعدد أنواع النفط والتي تصل إلى160 نوعاً، فرضت اعتماد مقاييس فيزيائية للنفط نذكر منها:

1–الكثافة النسبية والوزن النوعي.
2–الوزن الجزيئي الغرامي.
3–اللزوجة (الاحتكاك الداخلي للسائل).
4–الخصائص الضوئية ومعامل الانكسار.
5– نقطة الانسكاب (Pour point) .
6– CI (Correlation Index) دليل العلاقة.
7–الكربون المتبقي.

=بنحو دولار واحد، ونظراً لجودته فإنه المصدر الأساسي للبنزين في الولايات المتحدة. وهو أحد خامات القياس العالمية التي تستخدم في تسعير الخامات الأخرى، ومشكلة هذا النفط مماثلة لمشكلة خام برنت بسبب الانخفاض الدائم في احتياطياته وإنتاجه. الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org

الفرع الثاني : الأنواع العالمية للبترول :

- وسيط غرب تكساس "دبليو تي أي" (West Texas Intermediate WTI) لزيت شمال أمريكا.
  ويستخدم نفط دبي كعلامة ارشادية لمنطقة آسيا- الباسيفيك لزيت المشرق العربي .
- "تابيس" من ماليزيا ، يستخدم كمرجع للزيت الخفيف في منطقة الشرق الأقصى .
- "ميناس" من اندونيسيا ، يستخدم كمرجع للزيت الثقيل في منطقة الشرق الأقصى .

وتتكون سلة الأوبك من : الزيت الخفيف للمملكة العربية السعودية، "بونى" زيت خفيف نيجيريا "فاتح" دبي، "إسمس" المكسيك (غير تابع لأوبك)، "ميناس" إندونيسيا، مزيج "شهران" الجزائر "تيا جوانا لايت" فينزويلا

المطلب الثالث : الاحتياطي البترولي العالمي

الفرع الأول : تعريف الاحتياطي البترولي[1] :

هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي و التقني وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية .

تتركز احتياطيات النفط والغاز المكتشفة في العالم بأكثر من 93 % في الدول العشرين التالية :

روسيا، أذربيجان، السعودية، إيران، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، فنزويلا، المكسيك الولايات المتحدة الأمريكية، قطر، نيجيريا، ليبيا، الصين، الجزائر، كندا، النرويج، ماليزيا، ايرلندا الهند، وتمتلك الدول التسعة الأولى 80 % من احتياطيات النفط، وأن أكثر من 60 % من احتياطيات النفط المؤكدة هي في خمس دول إسلامية وهي :

السعودية، العراق، إيران، الكويت، الإمارات العربية المتحدة. وقد شهدت السنوات العشرون الماضية حركة استكشاف نفطية نشطة أدت إلى زيادات في الاحتياطات المؤكدة بنسبة 50 % تقريباً[2].

---

1 – حسين القاضي، سمير الريشاني، مرجع سابق، ص40.

2 – بلغ إجمالي المخزون التجاري النفطي في الدول الصناعية خلال شهر أبريل 2009 حوالي 2760 مليون برميل وهو مستوى مرتفع بحوالي 200 مليون برميل مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وقد بلغ إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام في الدول الصناعية خلال شهر أبريل 2009 نحو1026 مليون برميل. وقد بلغ المخزون التجاري النفطي في دول أمريكا الشمالية حوالي 1361 مليون برميل منها 516 مليون برميل من النفط الخام و 845 مليون برميل من المنتجات ، بينما انخفضت مستويات المخزون التجاري النفطي في الدول الأوروبية بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق، لتصل إلى991 مليون برميل منها342 مليون برميل من النفط الخام و 649 مليون برميل من المنتجات. و قد بلغ المخزون في بقية دول العالم خلال شهر حوالي 1378مليون برميل، وهو مستوى منخفض بحوالي 28 مليون برميل مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع المخزون=

الشكل (1): احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2014)

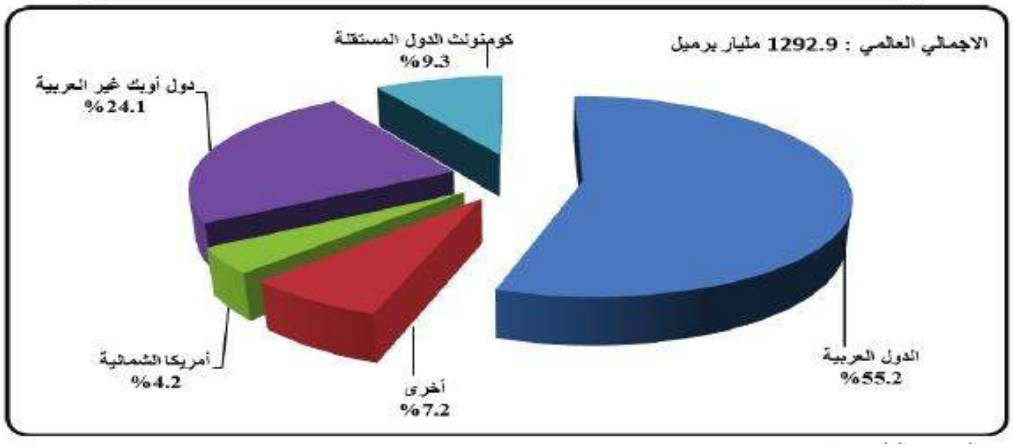

المصدر : التقرير العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عام 2015م

يظهر حسب الشكل الأعلى أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام2012 قدر بحوالي قدر بحوالي 1256.6مليار برميل، حيث سجل ارتفاع بسيط قدر بحوالي 2.9 % بالمقارنة مع سنة 2011 .

الفرع الثاني : أنواع الاحتياطي البترولي :

يقسم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي[1] :

* **الاحتياطي المؤكد:** عبارة عن كمية البترول التي أثبتت البيانات الجيولوجية والهندسية بتأكيد معقول يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها من مكامن معلومات في ظل الشروط الإقتصادية والتشغيلية الموجودة (أي التكاليف والأسعار في تاريخ وضع التقديرات)
* **الاحتياطي المحتمل** : وهو الاحتياطي غير المؤكد بشكل معقول، حيث يشير إلى الاحتياطات الإضافية والتي من المحتمل أن تصبح مؤكدة من خلال عمليات الحفر الإضافية.

=على متن الناقلات بمقدار 5 مليون برميل خلال الشهر مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 956 مليون برميل . وارتفع المخزون الاستراتيجي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين وجنوب أفريقيا والصين خلال الشهر بمقدار 9 مليون برميل ليصل إلى 1718 مليون برميل، وهو مستوى يزيد بنحو 61 مليون برميل عن مستويات الشهر المماثل من العام الماضي. و بذلك يصل إجمالي المخزون العالمي في نهاية شهر أبريل 2009 إلى 6887 مليون برميل مسجلا بذلك ارتفاعا بنحو32 مليون برميل مقارنة بالشهر السابق، و ارتفاعا بمقدار 231 مليون برميل مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي. نشرة صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،، العدد7، السنة 35، جويلية 2009، ص 11.

[1] حسين القاضي، سمير الريشاني، مرجع سابق، ص76.

* **الاحتياطي غير المكتشف** : عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها.

الجدول رقم 02_: احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (2008-2013):

الوحدة : مليون برميل في اليوم

السنوات / المناطق	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أمريكا الشمالية	24,021	25,582	28,167	28,167	28,167	37,893
أمريكا اللاتينية	209,308	247,917	334,009	337,062	338,114	338,289
أوروبا الشرقية	115,795	116,556	117,310	117,314	119,881	119,877
أوروبا الغربية	14,318	13,318	12,966	11,722	11,559	12,267
الشرق الأوسط	752,258	752,079	794,265	796,855	798,832	803,182
إفريقيا	123,384	125,348	127,323	128,174	130,071	128,149
آسيا والمحيط الهادي	41,030	44,180	43,943	46,262	51,587	50,208
مجموع العالم	**1, 280,11**	**1, 324,98**	**1, 457,98**	**1, 465,55**	**1, 478,21**	**1, 489,865**

Source: Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013, P 22, 2014, p22.

نلاحظ من خلال الجدول رقم **(02)** أن الاحتياطي العالمي للنفط قد بلغ 1.489.865 برميل لسنة 2013 بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ 1.280.113 برميل، مسجلاً بذلك ارتفاعاً واضحاً قدره 16.39% نتيجة الاكتشافات والاستثمارات في القطاع النفطي، كما نلاحظ تركيز الاحتياطي النفطي بشكل كبير في 03 مناطق من العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيان حيث قدر مجموع احتياطاتها النفطية لسنة 2013 حوالي 1.269.62 من الاحتياطات العالمية من النفط أي بنسبة 85.22% .

كما يبين الجدول أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطات العالمية من النفط باعتبارها متواجدة أساسا في هذه المناطق، وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (03): ترتيب الدول الأكثر امتلاكا للنفط الخام في العالم خلال سنة 2013.

الوحدة :مليون برميل يوميا.

الرتبة	01	02	03	04	05	06	07	08
الدولة	فنزويلا	السعودية	إيران	العراق	الكويت	الإمارات	ليبيا	نيجيريا
الاحتياطي	298,3	265,7	157,8	144,2	101,5	97,8	48,3	37,07

Source: Organization of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, P: 22

في حين أن الدول المتقدمة تملك نسبة ضئيلة من الاحتياطات النفطية العالمية.

المبحث الثالث : ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر البترول مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. وقد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986، والتي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبتها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10 دولارات، وخلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي وأنواعه

منذ بداية التجارة الدولية للنفط استخدمت أسعار عديدة من طرف الشركات والدول البترولية في الأسواق النفطية والدولية وفي ما يلي عرض موجز عن مفهوم وأنواع هذه الأسعار.

1- مفهوم السعر النفطي :

يعرف السعر النفطي على أنه " قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد" خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية...إلخ [1]

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام [2] المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، في سبيل المثال 100 دولار/برميل، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما يجعله غير مستقر ويخضع للتقلبات المستمرة.[3]

---

[1] العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007، ص3.

[2] برميل النفط الخام هو وحدة قياس أنجلو سكسونية تصل سعته حاليا 159 لترا، وهو لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط وخاصة بعد استخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن والشاحنات والصهاريج.

[3] سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة(1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، الملتقى الدولي حول انعكاس انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة د.يحي فارس المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015.

2- أنواع أسعار النفط :

إن المتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، ويمكن أن نميز بين الأشكال التالية لسعر النفط وهي:

2-1- السعر المعلن: هو السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، وذلك وفقا لمصالحها ومصالح الدول الآتية منها[1].

2-2- السعر السوقي (الحقيقي): هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي[2] ، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط ، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع [3].

2-3- السعر الفوري: هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير.

2-4- سعر التحويل: هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدا أدنى، ويمكن أن يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم كأن تبيع "اكسون" لاستخراج الخام إلى "اكسون للتكرير"، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر والتعامل به كأساس لاحتساب إيراداتها النقدية من النفط[4].

2-5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضاف إليها عائد

---

[1] محمد أزهر السماك عبد الحميد باشا، مرجع سبق ذكره، ص224.

[2] يعرف الكارتل الدولي، أنه أتفاق غالبا ما يكون مكتوبا بين عدد من المشاريع تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج لأجل تقسيم الاسواق أو تنظيم المنافسة مع الابقاء على شخصية كل مشروع من الناحيتين القانونية والاقتصادية.

[3] عبد الحميد لخديمي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[4] سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2009، ص62.

الحكومة (الضريبة + الريع) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية. وتحصل الشركات المستغلة للبترول على البترول المنتج من قبلها في البلدان البترولية كطرف مشتري له، ويعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على البترول، ويمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار[1].

6-2- سعر الإشارة أو المعدل: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم احتسابه بناءاً على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات كما أن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م[2].

المطلب الثاني : التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد تميز النفط بتغيرات وتقلبات في أسعاره فبعد الحرب العالمية الأولى تزايد الطلب على هذه الثروة مما أدى إلى ارتفاع سعرها ثم بعد ذلك اتخذ منحنى مغاير يتجه مرة نحو الانخفاض و مرة أخرى نحو الارتفاع إلى غاية وقتنا الحالي حيث نشهد انخفاضا حادا ومريعا في سعر هذه الثروة الناضبة.

الفرع الأول : مراحل السعر النفطي:

جاء تطور تسعير النفط الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق النفطية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

1- مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق(1920-1939)

تسعير النفط الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:[3]

1-1- مرحلة نقطة الأساس الواحدة: فرضت الشركات النفطية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

1-2 -مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] سعيدي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص3.

[3] سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999، ص195.

3-1 -مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:[1]

2-1- قاعدة صافي المحقق: وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

2-2- قاعدة سعر الإشارة: خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبيك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

2-3- قاعدة السعر الرسمي: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

3- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة ما بعد (1980)

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.[2]

الفرع الثاني : التطور التاريخي لأسعار النفط

إن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة في مراحل تطوره لذا يمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين هما كالآتي:[3]

1- **مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط** : تمتد من 1850 (سنة اكتشاف النفط) إلى غاية 1970.

2- **مرحلة صدمات أسعار النفط :** تمتد من 1970 لغاية اليوم. وتقسم هذه المرحلة بدورها إلى :

2-1- **فترة السبعينات** : ارتفعت أسعار النفط بشكل ملفت كما هو مبين بالجدول التالي :

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص206.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عبد القادر خليل، تقلبات أسعار الدول وتداعياتها على اقتصاديات الدول، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له : المخاطر والحلول، جامعة د.يحي فارس المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015، ص9.

الجدول (*04*): تطور أسعار النفط خلال (1970-1979). الوحدة: دولار للبرميل.

السنة	1970	1971	1972	1973	**1974**	1975	1976	1977	1978	1979
السعر الاسمي	1.67	2.03	2.29	3.05	**10.73**	10.73	11.51	12.39	12.70	17.56
السعر الحقيقي	2.41	2.71	2.70	3.05	**9.67**	8.42	8.92	8.66	7.56	9.00

Source: Opec, Annual Statistical Bulletin, 2007, p117

نلاحظ جليا الصدمة النفطية لسنة 1973، الناجمة عن قرار الدول العربية بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المتقدمة بسبب الحرب مع إسرائيل.

2-2- **فترة الثمانينات** :[1] نسجل صدمتان : الأولى سنة 1980، حيث ارتفعت أسعار النفط الحقيقية من 9 دولار سنة 1979 إلى 13.21 دولار سنة 1980، واستمرت في الارتفاع لغاية 1985 بسبب ارتفاع الطلب.

والصدمة الثانية سنة 1986، حيث انخفضت أسعار النفط من 14.04 دولار سنة 1985 إلى 5.54 دولار سنة 1986، بسبب ارتفاع العرض النفطي. ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (05): تطور أسعار النفط خلال (1980-1989). الوحدة: دولار للبرميل.

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	**1986**	1987	1988	1989
السعر الاسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	**13.53**	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04	**5.54**	6.29	4.75	5.79

Source : Opec, op.cit, p117

2-3- **فترة التسعينات** : تميزت هذه الفترة بتذبذبات أسعار النفط، حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر سنة 1990، بسبب حرب الخليج 2. وأما الانخفاض المسجل سنة 1998 كان بسبب تراجع الطلب لدول شرق آسيا، بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997. ونسجل خلال هذه الفترة احترام دول الأوبك لحصصها وعودة الانسجام بينها. ونقدم الجدول التالي:

الجدول (06): تطور أسعار النفط خلال (1990-1999). الوحدة دولار للبرميل.

السنة	**1990**	1991	1992	1993	1994	1995	1986	1997	1998	1999
السعر الاسمي	**22.26**	18.62	18.44	16.33	51.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	**6.38**	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

Source : Opec, op.cit, p117

2-4- **فترة (2000 - 2009)**[2]: تميزت هذه المرحلة بعودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000، رغم التراجع البسيط سنة 2001، حيث انتقل السعر الحقيقي لبرميل النفط من 5.33 دولار سنة 2000 إلى 15.02

[1] عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

دولار سنة 2008، ليتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009. وتفسر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم وخاصة الهند والصين. ونوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول (07): تطور أسعار النفط خلال (2000-2009). الوحدة دولار للبرميل.

السنة	**2000**	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	**2009**
السعر الاسمي	**27.60**	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	**61.06**
السعر الحقيقي	**5.33**	4.36	4.50	5.07	6.37	8.74	10.29	11.36	15.02	**9.72**

Source: Opec, op.cit, p110.

2-5- **فترة (2010-2015) :**[1] يلاحظ انتعاش في الأسعار الحقيقية وعودة التعافي للاقتصاد العالمي بحلول عام 2010 ثم بدأت أسعار النفط بالانخفاض المفاجيء خلال النصف الثاني من سنة 2014 إلى 76.77 دولار للبرميل، بعدما كانت 89.59 دولار سنة 2011. وتزايدت حدته بعد قرار منظمة الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم إلى أن سجل بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من 5 سنوات وهو 44.4 دولار للبرميل شهر يناير 2015. ونوضح ذلك كما يلي:

الجدول (08): تطور أسعار النفط خلال (2010-2015). الوحدة دولار للبرميل.

السنة	**2010**	2011	2012	2013	2014	2015
السعر الاسمي	**77.45**	107.46	109.45	105.87	86.29	**انخفاض للسعر الاسمي لأقل من 50 دولار للبرميل..**
السعر الحقيقي	**66.23**	89.59	89.42	85.32	76.77	

Source: Opec, op.cit, p86.

[1] التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، نوفمبر 2015، ص5، متاح على الرابط :-http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Energy-Studies/Economic-Studies visited :02-02-2016

المطلب الثالث : الأسواق العالمية للنفط.

الفرع الأول : تعاريف الأسواق النفطية العالمية

التعريف الأول : السوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فبإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذا السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[1]

التعريف الثاني : إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[2]، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[3].

من خلال التعريفين لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- المكان ويكون طبيعي أو الوهمي.
- السلعة المتبادلة وهي النفط ومشتقاتها.
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون والطالبون.
- وجود سعر وزمن معينين للتبادل.

الفرع الثاني : أنواع الأسواق العالمية للنفط:

هي مبينة في الشكل التالي **الشكل (02) : أنواع الأسواق العالمية للنفط**

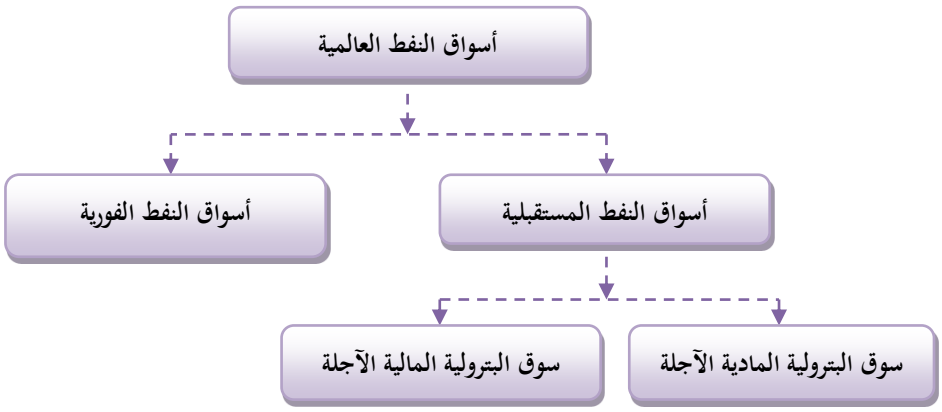

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 90،91.

[1] سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد و الإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت لبنان1992، ص38.

[2] – محمد أحمد الدوري، المرجع السابق، ص 142.

[3] – ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، ص29.

1-1-الأسواق الفورية : لقد عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية من قديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية ، ولتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت و مستقر ، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ما بين 10% و 15% من حجم التجارة في النفط و من تم لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرًا محسوسًا في الأسعار المعلنة التي تحكم العقود طويلة الأجل غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات و أدى الى وجود فائض كبير في العرض العالمي واحتدام المنافسة بين المنتجين داخل و خارج الأوبك، لم يلبث أن دفع بالأسعار الفورية الى مرتبة متزايدة الأهمية بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية في النفط و سببًا من أسباب عدم استقرار تلك الأسواق، ذلك أن الأسعار الفورية لا تخضع للقوى الاقتصادية والسياسة بل تؤثر فيها عوامل أخرى نفسية وتنظيمية ، ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع وهذا ما أدى لأتساع نطاق السوق الفورية.[1]

1-2-الأسواق المستقبلية : هي أسواق عرفها العالم من قديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد آجال التحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، وكذلك تحقق تلك الأسواق تحوطًا مماثلًا للبائع لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلا عند تسليم السلعة، وتعتبر تلك الأسواق مستحدثة بالنسبة للنفط إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، وكانت أسعار النفط تتمتع بقدر كبير من الاستقرار عندما كانت تتحدد بقرار من الأوبك الى أن تخلت المنظمة في منتصف الثمانينات عن نظام تحديد أسعار رسمية وصارت تكتفي بتحديد سقف الانتاج مع ترك الأسعار لقوى السوق.[2]

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:[3]

أ- السوق البترولية المادية الآجلة : تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع و المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.

السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على البضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، من أهم هذه الأسواق نجد: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

---

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006، ص247..

[2] نفس المرجع، ص248 .

[3] موري سمية، مرجع سابق، ص91.

المطلب الرابع : العوامل المحددة لأسعار النفط

من المعروف اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى عرض و طلب هذه السلعة، وبما أن النفط يعتبر سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط.

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية :

إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، وبالتالي يعتبران المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

1-1- العرض السوقي للنفط:

العرض النفطي : "هو تلك الكميات من السلع النفطية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها و على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين"[1]

إن العرض النفطي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط، فزيادته أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر في نفس الوقت هو يخضع لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى مواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل.

لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا و انتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة في الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.[2]

1-2-الطلب السوقي للنفط

الطلب النفطي : "يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية، كخام أو كمنتجات بترولية عند سعر معين و خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية أو صناعية، لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلبا مشتقا، لأنه منعكس على المنتجات البترولية التي تسد الحاجة الإنسانية".[3]

---

[1] محمد أحمد دوري، مرجع سابق،ص115.

[2] متاح علي، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، ص7.

[3] محمد أحمد دوري ،مرجع سابق،ص147.

كما عرفته الوكالة الدولية للطاقة (IEA) على أنه" يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير و من كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة".[1]

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة و قدرة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لأغراض انتاجية أو استهلاكية.[2]

1-3- الاحتياطي النفطي:

يعرف الإحتياطي النفطي بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه الوسائل التقنية المعروفة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف".[3] ويلعب الاحتياطي النفطي دوراً أساسياً في محددات الطلب عليه يكون له تأثير مباشر الطلب والعرض ثم على السعر في نفس الوقت.

إن حوالي 54% من الإحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2013، وقد شهد الإحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال السنوات الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت، فقد ارتفعت تلك الاحتياطات من حوالي 644 بليون برميل سنة 1980 إلى حوالي 1277 بليون برميل سنة 2005 وقد بلغ 1,15 ترليون برميل سنة 2007 وحوالي 1,16 ترليون برميل سنة 2008،[4] أما في سنة 2013 قدر بـ 1.489,86 مليون برميل، وانخفض في سنة 2014 إلى 1700.1 مليون للبرميل.

1-4- **نقص القدرات الإنتاجية :** تشير التحاليل الاقتصادية إلى أن منظمة الأوبك وهي صاحبة الحصة الكبرى في تزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير. وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها عن 1,4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية.

الفرع الثاني : العوامل الجيوسياسية :

تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما في التأثير على الإمدادات النفطية. مثل ما حدث في أزمة قناة السويس عام 1965 حيث أغلقت القناة في وجه ناقلات النفط واضطرت للدوران حول رأس رجاء الصالح، ما تسبب في تأخيرها في الوصول، بالإضافة إلى استهلاكها لكميات أكبر من الوقود، ما نتج عنه نقص مؤقت في الإمدادات،

---

[1] Oel Maurle, prix du pétrole, PAO, Paris, 2001, p16.

[2] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، الطبعة الأولى، بغداد، 1992،ص320.

[3] المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، ص05

[4] تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، www.oapecorg.org

وكما حصل في الصدمة النفطية الأولى عام 1973م حين توقف تصدير النفط نحو الدول المساندة لإسرائيل ما أدى عجز في إمدادات النفط، وكما حدث كذلك في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1981، حيث توقف تقريبا الإنتاج النفطي في العراق، في حين هبط الإنتاج الإيراني إلى النصف.[1]

فإذا عدنا إلى تاريخ النفط أو تاريخ الأسعار النفطية إلى وقتنا الحاضر نجد أن معظم الصدمات النفطية أو جلها التي مر بها النفط كان سببها العوامل الجيوسياسية وتتمثل هذه العوامل في الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية، نيجيريا، فينزويلا، وحديثا ليبيا ومصر، حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط مباشرة، وكذا الصراع بين منظمة الأوبك و وكالة الطاقة الدولية و الدول المنتجة من خارج الأوبك.

المبحث الرابع : الصناعة النفطية وخصائصها

لابد أولا من التذكير بأن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا سواء على الصعيد العربي بشكل خاص أو الدولي بشكل عام فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي، فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول، وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين، علما بأن الكلمتين (نفط أو بترول) يرمزان و يعنيان نفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحا في دلالته الموضوعية والعلمية بتجسيد المعنى لهذه المادة.[2]

المطلب الأول: مفاهيم حول الاقتصاديات النفطية.

"إن الاقتصاد النفطي يتضمن مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة النفطية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة و متعددة".[3]

أما اقتصاديات الدول النفطية فهي تعني الدولة النفطية بحيث يطلق هذا الاسم على بلد ما عندما:[4]

يكون منتجا و مصدرا صريحا لكميات هامة من النفط الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات.

يعتمد الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع النفطي.

يعتمد على استغلال النفط في جميع مراحله.

---

[1] عصام الجلبي وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2008، ص53.

[2] أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، اقتصاد النفط ، جزء1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص6.

[3] محمد أحمد دوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983،ص03.

[4] عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008، ص26.

فعنصر إنتاج النفط وتصديره لا يعطي صفة "الدولة النفطية"، لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للنفط أو الغاز و لا تعتبر دولا نفطية ،مثل النرويج وهولندا وروسيا، لأن اقتصاداتها قائمة على تنوع النشاطات الاقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال.[1]

1- مفهوم الصناعة النفطية :

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير مباشر من قبل الإنسان.[2]

و يطلق عليها أيضا الصناعة البيتروكيميائية فهي تعد من أهم الصناعات في العالم المعاصر لما لها من أهمية نسبية كبيرة بين مصادر مجموعة الطاقة اللازمة لتسيير العالم.[3]

المطلب الثاني : خصائص الصناعة النفطية

إن النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحله ومتنوع ومختلف في مجالاته بصورة واسعة ومترابطة مما يجعله متميزًا عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى في الخصائص الآتية :

1. تعتبر الصناعة البترولية من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية، ذلك لأن البحث والاستكشاف عن النفط لا يؤدي غالباً إلى الوصول إلى احتياطيات تجارية قابلة للاستخراج فنسبة نجاحها منخفضة جداً بالمقارنة مع نجاح عمليات الحصول على الموجودات في الصناعات الأخرى.
2. الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنياً وتكنولوجياً، مما يجعلها ذات تكاليف باهظة جداً وذات رؤوس أموال ضخمة.
3. وجود فجوة بين كبيرة بين عمليتي الإنفاق والإنتاج، فقد تمضي سنوات في تنفيذ نشاطات الاستخراج.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] عبد الهادي حسن ظاهر، تنمية و تطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1973، ص6.

[3] بن دخيس عبد الكريم، أثر الأزمة العالمية 2008 على قطاع النفط، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة بشار، 2011-2012، ص8.

4. الإستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيائي[1] G&G Exploration، وذلك لتحديد فيما إذا كان ثمة منافع محتملة، وحتى إذا تم تأكيد اكتشاف البترول فمن الممكن مضي سنوات عدة لتنفيذ أعمال التنقيب، وتركيب التجهيزات والتسهيلات للوصول الناجح إلى البترول المكتشف.
5. الصناعة البترولية تعتمد بصورة كبيرة على العمل المركب والمتطلب لمهارات وفنيات عالية جداً.
6. إن العرض والطلب على السلع البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير.
7. تعد صناعة البترول من الصناعات التي تخضع لرقابة حكومية شديدة وقوانين صارمة تتعلق بالأسعار والبيئة والصحة والأمان وغيرها.
8. إن المادة الأولية التي تقوم عليها الصناعة البترولية هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة فهي لفترة زمنية محددة[2] .
9. إن الصناعة البترولية إستراتيجية تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والسياسية والتقنية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
10. يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.
11. يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى
12. النفط أقل كلفة من مصادر الطاقة الأخرى.
13. الصناعة النفطية هي صناعة تحويلية.
14. الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة.
15. أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير.

---

[1] الجيولوجيا Géologie هو العلم الذي يدرس تاريخ وبنية الأرض، أما الجيوفيزياء Géophysique فهو العلم الذي يدرس الخصائص الفيزيائية للأرض، ويستخدم بشكل متزامن مع علم الجيولوجيا في مجال الاستكشاف عن النفط والغاز الطبيعي.

[2] – إن تقديرات الاحتياطي النفطي في العالم يصعب التنبؤ، بها ويعود عدم دقة التقدير إلى تباين نسبة استخراج النفط وزيادة الاستثمارات الخاصة بالتنقيب عن النفط واستخراجه، وإلى كمية الاحتياطي والمخزونات بشكل دقيق. ويتركز احتياطي العالم في عشر مناطق تقريباً أهمها دول الخليج العربي وإيران والمكسيك وفنزويلا ودول آسيا الوسطى وروسيا والأمريكتين. وتشير تقديرات الخبراء اليابانيين لعام 2020 إلى أن نفط الخليج سيكون المنتج الوحيد في العالم وسيزداد الاعتماد عليه في السنين القادمة. مقداد مهنا، محمد هاشم أبو الخير، اقتصاد الطاقة، الموسوعة العربية، متاح على : http://www.arab-ency.com تاريخ التصفح 2014/01/11

16. الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطور فنيا وتكنولوجيا.[1]
17. النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل عملي متقدم.
18. الاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيائي[2] وذلك لتحديد فيما إذا كان ثمة منافع محتملة، وحتى إذا تم تأكيد اكتشاف البترول فمن الممكن مضي سنوات عدة لتنفيذ أعمال التنقيب، وتركيب التجهيزات والتسهيلات للوصول الناجح إلى البترول المكتشف.
19. أن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير.
20. إن الصناعة البترولية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون احتكار ذو طابع عام من شركات الوطنية للدولة أو خاص في حالة احتكار التطور التقني و التكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط.
21. يتميز النشاط الصناعي البترولي باحتوائه على عنصر المخاطرة، خاصة في مراحله الأولى من البحث والتنقيب.
22. يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى.
23. النفط أقل كلفة من مصادر الطاقة الأخرى كما أن الصناعة النفطية هي صناعة تحويلية.[3]

المطلب الثالث : مراحل الصناعة النفطية :

تمر الصناعة النفطية بالعديد من المراحل متمثلة فيما يلي:[4]

-1- مرحلة البحث والتنقيب:

وهي أول مراحل الصناعة البترولية تهدف إلى معرفة تواجد الثروة النفطية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا في طبقات الأرض كما تقوم بتقدير كمياتها وأنواعها ونوعيتها مهما تعددت وتنوعت طرق البحث والتنقيب عنه.

-2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي:

---

[1] فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة – قراءات استراتيجية–، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 122.

[2] الجيولوجيا Géologie: هو العلم الذي يدرس تاريخ وبنية الأرض، أما الجيوفيزياء Géophysique فهو العلم الذي يدرس الخصائص الفيزيائية للأرض، ويستخدم بشكل متزامن مع علم الجيولوجيا في مجال الاستكشاف من النفط والغاز الطبيعي.

[3] بن دخيس عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص10.

[4] رحمان آمال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008، ص.ص4،5.

تهدف هذه المرحلة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعه إلى سطح الأرض لكي يتم نقله وتصديره وتصنيعه داخل البلد أو خارجه.

-3- مرحلة النقل البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعها التكرير ويتم التمييز بين النقل البري والبحري فلكل فنياته وتقنياته الخاصة به.

-4- مرحلة التكرير البترولي:

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكرارية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غربلة لمادة البترول من أجل الحصول على منتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع الكبير.

-5- مرحلة التسويق و التوزيع:

وهي المرحلة الخامسة من مراحل الصناعة البترولية والتي تترابط وتتكامل مع المراحل السابقة لتكون ما يعرف بالنشاط الاقتصادي البترولي أو الصناعة البترولية.

هدف هذه المرحلة يتمثل في تصريف وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها وعلى الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية، اقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة.

وهناك مرحلة يمكن دمجها هي:

-6- مرحلة التصنيع البتروكيماوي:

إن البتروكيمياء صناعة ثقيلة تستعمل كمادة أولية بعض القطاعات البترولية الناتجة عن عملية التكرير أو تستعمل الغاز الطبيعي، وانطلاقا من عملية التكسير - المرحلة الأولى لهذه الصناعة - نحصل على ما يسمى " المواد الأساسية" وهي : الإثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات، وانطلاقا من كل واحدة من هذه المواد، يمكن صنع عدد لا متناهي من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستخدم كأساس لإنتاج المواد البلاستيكية، المنظفات، الأسمدة، المبيدات الحشرية وغيرها من المواد.[1]

المنتجات البترولية:

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكريره بتحويله إلى منتجات سلعية بترولية مختلفة، إذ ويُستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أو الثقيلة.

[1] محمد أحمد دوري، مرجع سبق ذكره، ص7

المنتجات البترولية هي كالآتي[1]

الخفيفة	- الغاز الطبيعي	Le gaz naturel
	- بنزين الطائرة	Essence avion
	- بنزين السيارات	Voiture à essence
	- كيروسين	Kérosène
المتوسطة	- زيت الغاز	huile de gaz
	- زيت الديزل	l'huile diesel
	- زيت التشحيم	Lubrifiant
الثقيلة	- زيت الوقود	fioul banquier
	- الإسفلت	Asphalte
	- الشمع	la gresse

المبحث الخامس : أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث

يعتبر النفط من أهم دعائم الكيان الاقتصادي حيث يشكل نسبة كبيرة، لأن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، من الدخل القومي للبلد المنتج له، إذ أنه يشغل مركزاً بارزاً بين مصادر الطاقة المعروفة في العالم، باعتباره مواردا من موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حاليا، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي عليه اليوم كممول للحياة على جميع الأصعدة، ولا تقل أهمية النفط في القطاع الزراعي عنه في القطاع الصناعي، بل يمكن القول أن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها ودخول الآلة ميدان العمل بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل حاليا طوره الحديث الذي يطلق عليه "البترو- زراعة".

أما فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة ذلك، التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد عل النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة[2].

كما أصبح النفط عامل أساسي مؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، وأصبح أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملته الدول العربية كسلاح، وشكل حظر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية.

---

[1]– محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص14 .

[2]– حافظ برجاس، المرجع السابق، ص- ص 74-79.

تعود أهمية النفط إلى كونه مصدرا للطاقة والبتروكيماويات[1] التي تتصدر الصناعات الكيماوية في العصر الحديث.

ففي عام 1970 ساهم النفط بـ 45% في ميزان الطاقة العالمي.[2] ويبرز الشكل التالي نسبة مساهمة النفط في ميزان الطاقة العالمي مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى بين عامي 1973 و2008.

الشكل (03): أهمية النفط في سنتي 1973 و2008.

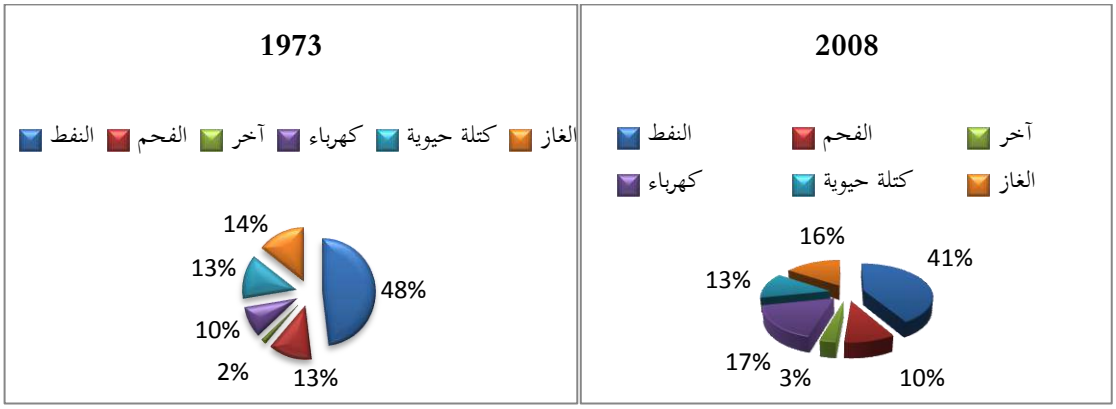

Source : IEA Publication ,Key World Energy Statistics 2010,Available online:http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/2010/key_stats_2010.pdf, last visited:18/02/2016),p28.

نلاحظ من خلال الشكل أن النفط قد خسر نسبة 6% من مساهمة في الفترة ما بين 1973 إلى 2008 إلى أنه يبقى دائما أهم مصدر للطاقة.

ترتبط الحضارة المادية في وقتنا الحالي ارتباطا وثيقاً بالنفط، بل أصبح العمود الفقري لمختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع الصناعي الحديث، فبدون النفط تصبح الطائرات والسيارات ... كتل حديدية، وبدونه تغلق الكثير من المصانع أبوابها، والنفط في كل أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والعسكري يجعلنا نقيس درجة ازدهار المجتمع وتقدمه بمقدار ما يستهلكه من النفط ومشتقاته، والنفط محور الصراع الاقتصادي والسياسي في العالم.

وتنبع الأهمية الإستراتيجية للنفط من حقيقتين :

[1] البتروكيمياويات: هي المواد الكيمياوية المستخرجة من النفط .تستعمل المواد البتروكيمياوية لصناعة العديد من المواد أهمها البلاستيك، مواد التنظيف، الرزين، زيوت التشحيم.

[2] صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، مرجع سابق،ص2.

أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.

وثانيها لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

المطلب الأول : أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد الحديثين (أمثال ادلمان Adalman وفرانكل Fränkel) عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم فكما أنه لا فائدة من رأسمال دون عمل كذلك أيضا لا فائدة منه دون طاقة[1]، وهكذا يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث أشد الارتباط بتوافر الطاقة بأي شكل من أشكالها المتعددة، فالازدياد المستمر للسكان، وارتفاع مستوى المعيشة في البلدان الصناعية المتقدمة، وتطوير البلدان النامية، كل ذلك يتطلب مزيداً من الطاقة. وتعتبر الطاقة النفطية حتى الآن أوفر وأسهل وأفضل أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين الحاجات المتعددة، فهو أداة ضرورية لا غنى عنها للحفاظ على ما بلغته البشرية من تقدم وازدهار في مختلف مجالات الحياة، وهو أداة لتكوين الثروة الأكيدة وزيادة مستوى الدخل لكثير من الدول.

الجدول الآتي يعطي لمحة عن قيمة الصادرات النفطية لبعض الدول العربية.

جدول رقم 09 : قيمة الصادرات النفطية لبعض الدول العربية لعام 2008 (الوحدة : مليار دولار)

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	العراق	ليبيا	الجزائر	قطر	سوريا	البحرين	مصر
قيمة الصادرات النفطية	227,18	80,635	71,218	63	52,084	38,543	27,428	7,989	5,895	4,197

المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على الاقتصاد والأعمال، الجزيرة، 2009/10/07، متاح (http://www.aljazeera.net)

من خلال الجدول تتضح الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في تكوين ثروات البلدان.

[1] حافظ برجاس مرجع سابق، ص74.

المطلب الثاني : أهمية النفط في القطاع الصناعي

احتل النفط مكان الفحم كمصدر أساس للطاقة منذ انطلاق الثورة الصناعية في أوائل هذا القرن فجميع الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا الصناعية الحديثة والتي يستوردها العالم بكثافة تحتاج إلى كميات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا تتوفر في غيره من مصادر الطاقة باستثناء الطاقة النووية محدودة الاستعمال، وثلث النفط المستهلك في العالم مكرس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد طاقات بديلة قد يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

وتبرز أهمية النفط في القطاع الصناعي من ناحيتين أساسيتين هما [1] :

- مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائط النقل البرية والبحرية والجوية.
- إحراز تعبيد الطرقات تقنيات هامة وتقدماً هائلاً بسبب رواسب تقطير النفط لاستخراج مادة الإسفلت والقطران.

وقد شهدت الصناعة البتروكيميائية تطوراً مهماً في العالم على حد مكنها من الدخول في مجالات لا يسهل حصرها، ويقدر عدد المنتجات المتفرعة من صناعة النفط بأكثر من 000 80 منتج [2] تغطي معظم حاجات البشرية. (مثل : مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط الأدوية الدهانات، الأسمدة، ...).

المطلب الثالث : أهمية البترول في القطاع الزراعي:

إنّ دور النفط في القطاع الزراعي لا يقل أهمية عن القطاع الصناعي، فبعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل واكتشاف النفط كمصدر للطاقة المحركة، بدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطور بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة إلى أن دخل في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يطلق عليه « البترو - زراعة » فماذا قدم النفط للنشاط الزراعي ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من توضيح الدور الذي يمثله النفط في هذا المجال وذلك من زاويتين رئيسيتين:

---

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ص 74،75 .

[2] حافظ برجاس، نفس المرجع ص 76.

الفرع الأول : النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة :

إن عملية تحديث القطاع الزراعي قد غيرت كل الطرق الإنتاجية القديمة التي كانت تستعمل في الماضي، وحلت مكانها الآلة العصرية التي وفرت على المزارع الكثير من الجهد و الوقت ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى .

ففي نهاية السبعينيات كان يعمل في العالم حوالي 18 مليون جرار زارعي ، ربعها في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت المصدر الأكبر للحبوب و المنتجات الغذائية في العالم وجميع الآلات الزراعية اللازمة تستمد طاقتها المحركة بشكل رئيس من النفط.

الفرع الثاني : استعمال المنتجات البتروكيمائية و أثرها في التقدم الزراعي :

لاشك في أن الصناعة البتروكيمائية قد ساهمت مساهمة فعالة في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطويرها، خاصة الزراعية منها. وتبرز أهمية هذه الصناعة على الصعيد الزراعي فيما تقدمه من منتجات كيميائية كالأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية وعلف الحيوانات و جميعها تصنع من بعض المشتقات النفطية.

وتمثل هذه المنتجات أهمية بالغة في حل مشكلة الغذاء العالمي، والواقع أن الكميات الغذائية المنتجة في العالم هي أقل من النمو السكاني ، لذلك فإن حوالي 50 % من سكان العالم يعانون من سوء التغذية[1]. وتشير دراسة صادرة عن منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)[2] إلى أن الحل الأقرب لهذه المشكلة هو توسيع استخدام الأسمدة و المبيدات الحشرية لرفع الإنتاج و مكافحة تلف المحاصيل. ولا يمكن حتى تصور ما ستكون عليه وضعية الغذاء في العالم من دون النفط .

المطلب الرابع : أهمية البترول في القطاع التجاري:

شهدت تجارة النفط العالمية تطوراً سريعاً منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نتيجة الطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فترتب على هذا الطلب أن جعلت منه السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، ففي الثلاثينيات كان خليج المكسيك المصدر الرئيسي للنفط حيث بلغت حركة النفط العالمية حوالي 2.4 مليون برميل يومياً استوردت منه أمريكا الشمالية النصف وأوروبا الغربية حوالي نصف مليون برميل يومياً،

---

(1) حافظ برجاس،نفس المرجع، ص 77.

(2) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو اختصاراً منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (بالإنجليزية): Food and Agriculture Organization, FAO) هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، تأسست في 16 أكتوبر 1945 في مدينة كويبيك، كندا. وفي عام 1951 تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن الولايات المتحدة إلى روما، إيطاليا. وبدأ من 16 أبريل 2006 أصبحت تضم منظمة الأغذية والزراعة نحو 190 عضوًا، وتسعى المنظمة للقضاء على الجوع في العالم. ويقوم بإدارتها حالياً السنغالي جاك ضيوف من مواليد 1 أوت 1938. شعار المنظمة بالاتينية هو *panis fiat* والذي يترجم إلى العربية "أوجدوا خبزاً!" متاح على موسوعة المعرفة http://muhtawa.org/index.php

والباقي كان من نصيب دول شرق آسيا والشرق الأوسط. وفي الخمسينيات تغير الوضع حيث تساوت صادرات خليج المكسيك مع صادرات الشرق الأوسط والبحر الكاريبي؛ كما ظهرت الجزائر وليبيا كمُصَدّرين جديدين حيث وصلت صادراتهما حوالي 13% من مجموع الصادرات العالمية[1] .

وازدادت أهمية النفط التجارية في منتصف السبعينيات حيث قدرت الصادرات النفطية بأكثر من 34 مليون برميل يومياً، كان نصيب المشرق العربي منها حوالي 60%. وفي منتصف الثمانينات بلغ

إجمالي حصة الدول النامية المصدرة للنفط في سوق النفط[2] العالمية ما يقرب من 75% .

ولا تقتصر تجارة النفط العالمية على مادة النفط الخام فقط، بل تشمل أيضاً المشتقات والمنتجات النفطية المعروفة بالبتروكيميائية التي هي العامل الأهم في نمو صناعة النفط، وتحتل الدول ذات الاقتصاد الحر[1] مركز الصدارة بين المجموعات الدولية بالنسبة للإنتاج والتبادل التجاري للمنتجات البيتروكيميائية.

المطلب الخامس : أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

لا يختلف دور النفط وأهميته على الصعيد الاجتماعي عن دوره على الصعيد الاقتصادي، إذ يعتبر العامل الأساسي والضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجالين معاً، وتحقيق أفضل معدلات النمو، وبلوغ مستوى عالٍ من الرفاهية والتقدم والازدهار، ويتمثل دور النفط في المجال الاجتماعي كونه عنصرًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه في تأمين الخدمات الاجتماعية و الحاجات الاستهلاكية الضرورية لكل مجتمع كالمواصلات، والكهرباء، والتدفئة، والتبريد، وغيرها من الحاجات المنزلية الأخرى بالإضافة إلى ما تقدمه المنتجات النفطية من سلع أساسية لابد من وجودها في حياة الإنسان العصرية.

---

[1] : حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 79.

[2] تتحدد أسعار النفط في سوق النفط العالمية بعاملي العرض والطلب كأي سلعة أخرى، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة. والنفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، وإنما هو سلعة تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية فهي قد تحكمها ظروف سياسية أو عوامل مناخية تؤثر على قرارات الدول داخل أوبك أو خارجها ومن أمثلة ذلك ما حدث في 2004 من إضرابات عمالية في نيجيريا، والهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق والمملكة العربية السعودية والاستفتاء العام للانتخابات الرئاسية في فنزويلا، وإعصار إيفان في خليج المكسيك، والضغوطات التي تمارسها و.م.أ. على منظمة أوبك وغيرها، وما يثير من تخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط، وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على أعلى أرباح. أُنظر كتاب ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005، ص29.

[1] الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق هو النظام الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي، وفكرة الاقتصاد الحر هو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه.

المطلب السادس : أهمية النفط في قطاع المواصلات :

إن جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، بدءا بالسيارات والشاحنات والقطارات والبواخر وإنتهاءًا بالطائرات والصواريخ، تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته.

ولا يخفى على أحد ما بلغته وسائل النقل الحديثة من تقدم في أواخر هذا القرن بحيث مكنت الإنسان من الانتقال وبساعات معدودة إلى أقاصي الدنيا وبقاع الأرض دون تعب وعناء، كما لا يستطيع أحد أن ينكر فضل هذه الوسائل على التفاعل مع حضارات العالم المختلفة، مما أثر في تطور المجتمعات ونموها .

كان عدد السيارات والشاحنات خلال الحرب العالمية الأولى لا يتعدى المليونين وتستهلك حوالي 6 ملايين طن[1] من النفط سنويا، وفي أواسط الخمسينيات تخطى عدد العربات المائة المليون إلى أن بلغ عام 1975 حوالي 350 مليون سيارة وشاحنة منها 220 مليون في أمريكا وأوربا وحدهما وقد قدر النفط المستهلك في هذا المجال آنذاك بحوالي 500 مليون طن. وأن عدد السيارات في أنحاء العالم سنة 2008 بلغ 942 مليون سيارة وشاحنة، وتوقعت الدراسة أن يصل عدد السيارات في العالم إلى مليار سيارة بحلول عام 2010[2] لنتصور كيف يكون استهلاك النفط مع هذا الكم الهائل من وسائل النقل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة باستمرار من أجل الاستغناء عن النفط كوقود لوسائل النقل نظراً لما يسببه من تلوث للبيئة، واستبداله بنوع آخر من الوقود مثل طاقة البطارية الكهربائية، مع كل هذه المحاولات التي لم تحقق أهدافها حتى الآن، فإن النفط يبقى الوقود الأساسي لاستمرار حركة المواصلات في الوقت الحاضر.

المطلب السابع : أهمية البترول في توليد الطاقة الكهربائية :

تعتبر الكهرباء من أهم الإنجازات التي قدمتها الثورة التكنولوجية للعالم، فهي أحد أنواع الطاقة التي استعملها الإنسان بشكل رئيسي في القرن العشرين، ويتم توليد هذه الطاقة من سائر مصادر الطاقة الأولية بواسطة محطات التوليد القريبة منها. ويأتي في طليعة هذه المصادر النفط الذي يؤمن معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم.

إذن يبقى للنفط الدور الأهم حاليا في توليد الطاقة الكهربائية لكونه الوقود الأفضل من حيث الكلفة.

المبحث السادس : القوى المؤثرة في سوق النفط العالمية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير على أسعار النفط :

---

[1] وهي وحدة قياس عالمياً، ويعتمد مقياس الطن Ton كوحدة قياسية لها رغم تنوع المقياس الطني، فهناك الطن الطويل Long Ton ويعادل 1006 كغ، والطن المتري Metrie Ton ويعادل 999 كغ، والطن القصير Short Ton ويعادل 906 كغ. أما 1 طن بترول = 7,33 برميل. أنظر محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص15.

[2] متاح على http://www.aawsat.com/details.asp?section=46&article=459264&issueno=10676 تاريخ 20 فبراير 2013

المطلب الأول : منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" opec":

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة 10 إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط: السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد. وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها. وتتخذ المنظمة "فيينا" عاصمة النمسا مقرا لها، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، وانضمت قطر لهذه المنظمة عام 1961، ثم إندونيسيا وليبيا عام 1963 والإمارات 1967 والجزائر 1969، ونيجيريا 1971، والإكوادور والغابون 1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي 1992 و1996.[1]

إن تأسيس الأوبك لم يأت هكذا إنما كانت وراءه أهداف كثيرة ومهمة تصبو إلى تحقيقها، فهناك عوامل ساعدت المنظمة على النجاح كما إن هناك عوامل أخرى وقفت كعائق أمامها، ومنه فقد أثرت على وضعيتها الاقتصادية في العالم . ويمكن إيجاز الهدف الرئيسي للمنظمة في: تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول. وتقرير خير ما يصون مصالحها، فرادى ومجتمعة من سبل ووسائل بغية إزالة ما يعتريها من تقلبات ضارة لا موجب لها. [2]

وقد ثبت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في:[3]

- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.
- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية.
- فرض رقابة على ثروتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

<u>- أهمية منظمة (الأوبك) :</u>

تظهر أهمية منظمة (الأوبك) في السوق العالمية للنفط، من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي مكنتها من احتلال هذا المركز المهم في السوق النفطية وفي مقدمتها عرض النفط بإعتبارها تمتلك ما نسبته 81 % من

---

[1] أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص110.

[2] علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص78.

[3] علي لطفي، نفس المرجع، ص80.

الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 44,9% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لنسبة 54,3% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك ضعيف يقدر بـ 8,8% من الطلب العالمي على النفط ووهناك مؤشرات أخرى نذكر منها : [1]

- **عدد السكان** : بلغ عدد سكان دول الأوبك سنة 2012 مجتمعة 429,402 مليون نسمة.
- **الناتج المحلي الإجمالي** : قدر الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية (PIB) لدول الأوبك سنة 2012 بـ 3,354,224 مليار دولار أمريكي.
- **احتياطي النفط الخام** : وفقا للتقديرات وصلت احتياطيات النفط الخام المؤكدة لدول الأوبك سنة 2012 إلى حوالي 81٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم المقدرة بـ 1,478,211 مليار برميل، ويقع الجزء الأكبر من احتياطيات نفط دول الأوبك في الشرق الأوسط.
- **إنتاج النفط الخام** : بلغ إنتاج دول الأوبك سنة 2012 ما قيمته 32,424 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة 44,50% من الإنتاج العالمي للنفط الخام المقدر بـ 72,858.5 مليون برميل يوميا.

وفي هذا السياق تتوقع وكالة الطاقة الدولية تزايد الإنتاج في دول الأوبك بواقع 13.9 مليون ب/ي ما بين عامي 2010 و 2035 وإن حوالي % 88 منها مصدرها الشرق الأوسط.

- **حجم الصادرات من النفط** : بلغ حجم صادرات دول الأوبك سنة 2012 من النفط الخام بـ 25,281.4 مليون برميل في اليوم، بنسبة 62,49 % من الصادرات العالمية المقدرة بـ 40,452 مليون برميل في اليوم.

قيمة الصادرات من النفط: قدرت قيمة الصادرات من النفط سنة 2012 لدول الأوبك بـ 1,688,229 مليار دولار أمريكي.

- **الطلب على النفط** : يتمثل فيما قيمته 8,657 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 9,74% من الإنتاج العالمي المقدر بـ 88,868.5 مليون برميل في اليوم.

كما يظهر دور منظمة الأوبك في سوق النفطية العالمية، كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية[2].

المطلب الثاني : الوكالة الدولية للطاقة :

---

[1]-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013,p11.

[2]– مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص256.

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي(1973-1974) لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) .[1]

تتكون وكالة الطاقة الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، اليابان ودول أوروبا الغربية، وهذه الدول هي أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باستثناء فرنسا، فنلندا، وإيرلندا.[2]

وقد لخص هنري كسنجر[3] دور تلك المنظمة في أنه يتركز في إحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول المستهلكة، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت المنظمة استراتيجياتها الموضوعة ونفذتها بكل دقة.[4]

ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية فيما يلي:[5]

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد استهلاك الطاقة.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

كل هذه العوامل تعتبر محددات لأسعار النفط كما يوجد بعض العوامل التي يعتبرها البعض من المحددات مثل عوامل المناخ ونذكر إعصار كاترينا الذي ضرب ولايات لويزيانا وتكساس وميسيسبي في أواخر سنة 2005 وتسبب في توقف عملية انتاج النفط والاستيراد وعمليات التكرير في خليج عدن.

المطلب الثالث : شركات النفط العالمية

وهي الشركات البترولية التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة[(6)].

---

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص275.

[2] Statistical review of world energy , edited by peter brigg (london the british petroleum company 1985) p.14.

[3] هنري كسنجر: وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، ومهندس إنشاء تلك المنظمة.

[4] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص80.

[5] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص276.

[6]– السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 213.

أ- استراتيجيات الشركات البترولية العالمية : تتجلى اهداف هذه الشركات النفطية العالمية لتحقيق أهدافها في استراتيجيتين هما[1]:

- **الأولى القصيرة الأجل :** تتمثل فيما يلي :
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق "المتأزمة سياسيا".
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
  - التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
  - التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
  - السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
- **الثانية الطويلة الأجل :** تتمثل أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل.

ثالثا- المنتجين غير أعضاء في منظمة (الأوبك) : وتكون حصتهم في السوق النفطية حصة مستقلة عن الأوبك وهي غير خاضعة لأي جهة، وهي الدول الصناعية الكبرى مثل : الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، النرويج.... وبعض دول العالم الثالث مثل : المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا والهند.....إخ.

ظهرت أهمية هذه الدول عند سيطرتها على حصة لا يستهان بها في السوق العالمية للنفط منذ سنة 1960، وكذا الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، بحيث جعلت نتائج هذه الأزمة عدم سيطرة الدول المنتجة خارج الأوبك على سوق النفط مثلما كانت عليه سابقا، وفي منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث عوضت ما فقدته الأوبك في مجال التصدير [2]، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية.

المطلب الرابع : وكالة الطاقة الدولية (IEA) :

وهي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)[3]، تأسست في نوفمبر 1974 من طرف 17 دولة بهندسة وقرار من هينري كيسنجر، الذي اكتشف أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة

---

[1]- علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص-ص73،74

[2]- أمينة مخلفي، المرجع السابق، ص 174.

[3]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوربي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا، وتأسست أيضا كاستجابة للأزمة النفطية لسنة 1973- 1974، من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة=

الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك[1].

بحيث تهدف إلى[2] :

1- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.

2- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء، والصناعة والمنظمات الدولية.

3- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية.

4- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

المطلب الخامس : دولتي الصين والهند

تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40 % من الطلب العالمي للنفط بحلول سنة 2030، وهذا وفقا للاتجاهات العالمية الحالية[3].

- الصين : تعتبر الصين قوة أساسية في هذه القرن، فالاقتصاد الصيننني أصبح سريع النمو مقارنة بما كان عليه سابق، ووفقاً للأرقام الصينية الرسمية فقد حقق الاقتصاد الصيني في عام 2005 نمواً بلغت نسبته 9.9% ما يبقيها في المرتبة الثانية عالمياً بحجم اقتصادي يبلغ 8.185 تريليون دولار وهو أعلى من متوسط النمو السنوي للدول المتقدمة، هذا التسارع في النمو يجعل الصين تزداد في استهلاكها للنفط الخام مما يجعلها يؤثر بشكل مباشر في أسواق الطاقة العالمية. واستناداً إلى توقعات(EIA) فإن استهلاك الصين الكلي للطاقة سيزيد بمعدل

=جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق، وقد انضم إليها في وقت لاحق أعضاء آخرين وهم: النمسا، الدنمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا(1974)، النرويج (يشارك في الوكالة بموجب اتفاق خاصة منذ عام 1974)، اليونان (1976)، نيوزيلندا(1977)، أستراليا(1979)، البرتغال (1981)، فنلندا وفرنسا (1992)، المجر (1997)، جمهورية التشيك (2001)، جمهورية كوريا (2002)، الجمهورية السلوفاكية (2007)، بولندا(2008).

[1] أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 196.

[2] الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA).

[3] لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008 ، ص16 .

سنوي يبلغ 3,8% حتى عام 2020م، تكون حصة الصين من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة إلى 10%، [1].

وتلبية للطلب المتزايد على المنتجات النفطية، زادت الصين طاقتها باطراد، والتي ارتفعت إلى أكثر من13 مليون برميل في اليوم سنة 2013[2]، ونظرا لهذا التزايد المستمر في استخدام النفط من طرف الصين، كان لذلك تأثير كبير على السوق النفطية العالمية من جانب الطلب النفطي حيث قدرت الإحصائيات أن 30 % من الإمدادات العالمية من النفط الخام سنة 2030 ستوجه للصين[3].

- الهند : تعد جمهورية الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة الجغرافية وثاني أكبر دولة من حيث السكان 2,1 (بليون نسمة)، وتصنف الهند كعاشر أكبر اقتصاد في العالم بأخذ الناتج المحلى الإجمالي في الاعتبار. يرافق ذلك ما تشهده من نمو اقتصادي بمعدل 7 % منذ سنة 2000، وقد استمر نموها المعتاد رغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم سنة 2008.

وتتمتع الهند بوفرة من مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية، على سبيل المثال يبلغ احتياطي النفط حوالي 5.6 مليار برميل. وقد أنتجت في سنة 2004 حوالي 800 ألف برميل يومي ما يعني أنها استوردت حوالي 70% من حاجياتها النفطية البالغة 2.5 مليون برميل نفط يومي[4].

وصنفت الهند كرابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في سنة 2011 بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وتعتمد الهند على استيراد النفط الخام ومشتقاته لسد احتياجاتها المتزايدة، حيث قفز استيراد الهند من النفط الخام ومشتقاته من 11,68مليون طن سنة 1970 إلى 163,59 مليون طن سنة 2011.

وتقوم الهند حاليًا باستيراد نحو70%من احتياجاتها من النفط الخام ومشتقاته من مختلف المصادر عبر العالم، منها 64 % من الشرق الأوسط في سنة 2012. وتقول التقديرات أنه بحلول سنة 2032 ستستورد الهند نحو 92 %من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وسيكون جزء كبير منها من الشرق الأوسط[5].

---

[1]- علي حسين باكير، ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى 2010م، ص،ص63،67

[2]- نقلا عن عمرو الأشموني، الصين قائدة سوق الطاقة العالمي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2090، الصادرة بتاريخ الأحد 23 فيفري 2014 متاح على الموقع الالكتروني: www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id، تاريخ:2014/04/11.

[3]- لوركان ليوفز، المرجع السابق، ص 16.

[4]- علي حسين باكير، مرجع سابق، ص72.

[5]- ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013، ص،ص 02،04. متاح على الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.ne،تاريخ الزيارة:2014/04/11.

خاتمة الفصل الأول

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية النفط حيث بينا تعريفه وأهم مكوناته، وإلى الأهمية التي يكتسيها في المجتمعات القديمة منها والحديثة، ومن كل النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية، إذ يعتبر استهلاكه ميزان تقدم الدول وتأخرها، كما تطرقنا إلى أهم العوامل والقوى المؤثرة على السعر النفطي، كما بينا في هذا الفصل أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري، وإلى الدور الكبير الذي تلعبه موارد الطاقة غير التقليدية كمصدر مهم للطاقة، وكمورد اقتصادي كبير نتيجة للمداخيل المهمة التي يحققها للخزينة العمومية.

لكن هذه المادة كانت ولا زالت معرضة لأزمات وطفرات لسبباً أو لآخر، لذاك سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى أهم الازمات المالية والنفطية التي مر بها العالم

الفصل الثاني

الفصل الثاني: أهم الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع النفط

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول : أهم الأزمات المالية في السبعينيات.

المبحث الثاني : الأزمات المالية في الثمانينات.

المبحث الثالث : أزمة الأسواق الناشئة.

المبحث الرابع : الأزمة المالية العالمية 2008.

المبحث الخامس : الأزمات البترولية.

خاتمة الفصل الثاني.

مقدمة الفصل الثاني

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على الاقتصاد العالمي، إذ أنها كثيرًا ما سببت في تدهور حاد في شتى المجالات في ظل ظاهرة العولمة، حيث تتجلى خطورتها في مكان ظهورها وسرعة انتشارها، وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي التأثير الإيجابي أو السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة،... ، وعلى آفاق النمو الاقتصادي العالمي، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات.

ولمعرفة حيثيات هذه الأزمات العالمية والأزمات النفطية التي جاءت وعلى مدار أكثر من ثمانية عقود من الزمن تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

- الأزمة العالمية في السبعينيات.
- الأزمات العالمية في الثمانينات
- أزمة الأسواق الناشئة
- الأزمة المالية العالمية 2008
- الأزمات البترولية العالمية

المبحث الأول : أهم الأزمات المالية في السبعينيات

شهدت الأسواق المالية الدولية أزمات وانتكاسات اتسمت بالدورية، ومن أشهر هذه الأزمات ما يلي:

المطلب الأول : الكساد العظيم سنة 1929

أزمة الكساد الكبير أو الانهيار الكبير (بالإنجليزية Great Depression) هي أزمة اقتصادية هزت العالم في عام 1929م وامتدت آثارها وانعكاساتها إلى ثلاثينيات وبداية الأربعينيات القرن العشرين، وأدت إلى تدهور في معدلات النمو الاقتصادي لأغلب دول العالم.

وتعتبر أزمة عام 1929م أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، ولم يشهد العالم أزمة اقتصادية تقترب من شدتها حتى جاءت الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، كما يستخدم الاقتصاديون أزمة 1929م كمؤشر لقياس درجة عمق ومستوى اتساع أية أزمة اقتصادية.

الفرع الاول : أسباب أزمة الكساد الكبير 1929م :

يعود أهم أسباب حدوث أزمة الكساد الكبير إلى أن النظام الحر يرفض أن تتدخل الدولة للحد من نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي، فأصحاب رؤوس الأموال أحرار ويرفضون أي تدخل في كيفية استثمار أموالهم، وأصحاب الأعمال أحرار فيما ينتجون كماً ونوعاً.

كما أن فقدان المراقبة والتوجيه من طرف الدول والحكومات للمحافظة على عدم إختلال العلاقة بين العرض والطلب أدى إلى حدوث هذه الأزمة.

الفرع الثاني : ملامح وآثار أزمة الكساد 1929م

بدأت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك بالازدهار منذ عام1924، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر1929، وارتفع مؤشر داوجونز(*) ارتفاعاً شديد لم يسبق له مثيل، حيث انتقل المؤشر من 110 نقطة إلى 300 نقطة، بفعل المضاربات المتزايدة، وقد تميزت هذه الأزمة بالخصائص التالية[1]:

1. زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله بإفلاس العديد من المؤسسات الإقتصادية.
2. إغلاق الكثير من المصانع بسبب إفلاسها وتسريح العمال، مما جر عنه زيادة في معدلات البطالة.

---

1 – مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، 2000، ص ص 100-103.

3. التراجع الجوهري في أرباح منظمات الأعمال، مما جر عنه إنخفاض كبير في عوائد الضرائب.
4. عمق وحدة هذه الأزمة، ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت الودائع لدى البنوك بـ 33% كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة من عام 1929 إلى 1933 أكثر من 10000 بنك، أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.
5. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929 حيث يرجع سبب ارتفاع أسعار الفائدة في بداية الأزمة إلى تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة.
6. انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية بصورة حادة تراوحت بلين 40%- و 60%.
7. ترافق الأزمة بتقلبات حادة في أسعار صرف العملات، مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب بتاريخ 21 سبتمبر 1931، وقد نتج عن ذلك تدهور قيمة الجنيه الإسترليني، وعموما سببت هذه الأزمة في تخفيض قيم العملات الرئيسية الدولية بحوالي(50%-84%) بالمقارنة مع المستوى قبل الأزمة.
8. توقف 25 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها ألمانيا و النمسا.
9. التدهور الحاد لمؤشر داوجونز حيث سجل الإنهيار بحوالي 22.6 النقطة يوم الخميس 24 أكتوبر 1929م.
10. تضرر بعض الدول بصورة حادة من آثار الأزمة وتداعياتها وانعكاساتها وخاصة فرنسا، انجلترا، ألمانيا، حيث قامت البنوك الأمريكية بسحب مبالغ ضخمة من بنوك الدول المذكور كإجراء إحتياطي للتعامل مع الأزمة.

المبحث الثاني : الأزمات المالية العالمية في الثمانينات

لقد حدثت أزمتين شهيرتين في الثمانينات هما على التوالي 1987 و 1989 وكان السبب الأساسي لنشوئهما هو تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب، لذا سنتطرق لهاتين الأزمتين وأسباب حدوثهما فيما يلي:

المطلب الأول : أزمة يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987

تعد أزمة يوم الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987، من الأزمات المالية العنيفة التي هزت الإقتصاد العالمي في القرن العشرين، وذلك عندما انهارت أسواق المال العالمية ببورصة نيورك، حيث اندفع المستثمرون مرة واحدة إلى بيع أسهمهم[1]، متسببين في هبوط مؤشر داوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد[2]، وسرعان ما انتشر هذا الذعر الذي بدأ في بورصة وول ستريت إلى باقي بورصات العالم، وسادت الفوضى أسواق المال العالمية، و كانت الخسائر كبيرة، وقد كان المصدر الرئيس لهذه الأزمة (أو الخلل في التوازن بين العرض والطلب) وجود أعداد كبيرة جداً من أوامر البيع بصورة غير مسبوقة.

ففي بورصة نيورك 800 بليون دولار، أي بنسبة 26 % ولندن 22 % ، وفي طوكيو 17 %، وفي فرانكفورت 15 % ، في أمستردام 12 %[3] ، وفقد مؤشر داوجونز الذي يعبر عن تقلبات أسعار 30 نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأعرق والأكبر في الولايات المتحدة نسبة 22.6 % من مستواه السابق البالغ 2247.04 نقطة بينما كان أعلى مستوى له حتى بداية الأزمة 2722.41 نقطة[4] .

1- السهم هو وثيقة تعطي الحق لصاحبها في الملكية ويتحمل الربح أو الخسارة مع الشركة، أما السندات فصاحبها يعتبر مقرض للشركة، يحصل على عائد ثابت سنويا، ويسترجع قيمة سنده عند تاريخ الاستحقاق.

2 - وليد أحمد صافي ، مرجع سابق، ص 134.

3 - ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1989/1986 الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر، 1990، ص87

4 - منير إبراهيم الهندي ، الأسواق المالية وأسواق رأس المال. الإسكندرية، مكتبة دالتا للطباعة، 1998 ، ص 583 .

كما أعاقت هذه الأزمة الكثير من الشركات الصناعية حديثة التكوين، حيث كانت تعتمد هذه الأخيرة في تمويل مشاريعها على البورصة بإصدار الأسهم و السندات، لكن هذا التمويل أصبح أكثر صعوبة[1] ،

الفرع الأول : أسباب أزمة يوم الإثنين 1987

ترجع أهم العوامل المساهمة في حدوث الأزمة إلى[2]:

1- التطور الهائل في نشاط السوق المالية الدولية الذي بلغ ذروته عام 1987 وبتصرفات غير رشيدة لمجموعة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين.

2- اشتداد و توثيق الروابط و الصلات بين هذه الأسواق.

3- ضخامة الصفقات والعمليات في الأسواق المالية العالمية والمبلغ فيها في أوامر البيع مما أدى إلى إنخفاض كبير في أسعار الأسهم.

4- تناقل بعض المعلومات في الأسواق حول احتمال تراجع وتدهور الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، (بما في ذلك توقعات إرتفاع سعر الفائدة بعد ما تم رفعه في ألمانيا)، وقد عزز هذا الإحتمال من خلال تقارير مالية واقتصادية عام 1987م التي أشارت إلى وجود عجز في الميزان التجاري إلى تراجع إنتاجية الكثير من منظمات الأعمال.

5- التقنية العالية و المتطورة جدا المستخدمة في إدارة نشاطها وعملياتها.

6- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال وأكثرها تطورا، مما زاد في سرعة أداء العمليات وساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.

7- طبيعة و خصائص العلاقات النقدية والمالية الدولية، حيث أصبح تداول العملات الرئيسية الدولية، من أهم قنوات انتقال الأزمات و خير برهان على ذلك الدور الهام الذي لعبه الدولار، حيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.

---

1 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 89 .

نلاحظ أن تحرير عمليات انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المالية الدولية من مختلف أنواع القيود ساعد على إضعاف صيغتها الوطنية، واكتسابها صفة الدولية، على سبيل المثال استخدم أحدث الأجهزة الالكترونية في هذه الأسواق يسمح بإجراء عمليات عرض أو طلب لأصل، أو مجموعة من الأصول المالية في وقت واحد.

لقد تحول الكثير من المستثمرين من اقتناء الأصول المالية طويلة الأجل (الأسهم) إلى الأصول المالية قصيرة الأجل (السندات) بحثا عن ضمانات أكبر، و تجنبا لمخاطر تقلبات قيم الأسهم في ظل حالات عدم الاستقرار الاقتصادي، مما تسبب في فقدان بورصة نيويورك جزء هاما من نشاطها في الأسهم. وكان المخرج الوحيد للأزمة هو البحث عن أطراف أخرى من السوق للمساعدة في إزالة الخلل، وهذا ما حدث في اليوم الثاني فقد دخلت الشركات الكبيرة لاعادة شراء أسهمها، كما تدخل البنك المركزي بحث البنوك على منح المزيد من الائتمان لتجار الأوراق المالية[1] . فبدأت أسعار الأسهم بالاتجاه صعودا شيئا فشيئا، مما انعكس ايجابيا على مستويات الأسعار في الأسواق الأمريكية في يوم 21 أكتوبر 1987.

الفرع الثاني : نتائج أزمة يوم 19 اكتوبر 1987 [2]

1. انخفاضا متتاليا في أسعار بورصة وول ستريت بنيويورك المالية مصاحبه اندفاع المستثمرون إلى بيع أسهمهم بسبب الخوف والذعر الذي أصابهم من جراء التقرير التي نشرت حول الأوضاع المالية والاقتصادية.
2. فقد مؤشر (داوجونز) الذي يعبر عن تقلبات اسعار (30) نوعا من أسهم الشركات الصناعية الأمريكية حولى (508) نقاط في ذلك اليوم فقط ، أي بنسبة (22.6%)[3] من مستواه السابق في اليوم المذكور

1 – منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق، ص 586.

2– متاح على : http://www.staralgeria.net : تاريخ التصفح 2017/08/15

3 – يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص71.

هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك بنسبة (26%) وقد بلغت الخسائر 800 مليار دولار، (22%) في لندن، (17%) في طوكيو، (15%) في فرانكفورت، (12%) في أمستردام.

3. خسارة كبيرة احتياطي الشركات الكبرى للدول المعنية بالأزمة، بسبب التدهور الحاد في محافظها بالأسهم، والتحول نحو السندات وبالتالي الإنكماش في انتاجيتها واستثماراتها.

4. تعرضت البنوك الدائنة إلى أزمة افلاس من جراء فقدان القدرة على تسديد التزامات العملاء إزاء هذه البنوك.

5. حدوث بطالة خاصة في القطاع المصرفي والشركات الكبيرة.

* إن الاضطرابات التي تلقتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية استوجبت تدخل السلطات النقدية في كل الدول التي شملتها ، بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها ومن أهم أشكال هذا التدخل:

- إيقاف التعامل مؤقتا في بعض البورصات.
- استخدام سياسة اسعار الفائدة (تخفيض أسعار الفائدة) لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية.
- لجوء بعض الدول خاصة (المانيا واليابان) لشراء عدة مليارات من الدولار بعملاتها الوطنية للحد من الانخفاض قيمة الدولار مقابل عملات هذين البلدين بشكل خاص.
- قيام الحكومات بوضع قيود و ضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات و الحد نوعا ما من اشتداد المضاربات.
- مطالبة الدول الأوربية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية.
- استخدام اجراءات اقتصادية أكثر شمولية وفعالية في مواجهة هذه الأزمات.

- قيام الو.م.أ بالضغط على المانيا الإتحادية لكي تجرى تخفيضات في اسعار فائدنها، بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك.
- تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع والشراء وبالفعل ساهمت هذه الإجراءات نوعا ما في إعادة الإستقرار تدريجيا إلى الأسواق المالية.

المطلب الثاني : أزمة يوم الجمعة 1989

بعد حوالي عامين من أزمة يوم الإثنين 1987م، هزت أزمة مالية أخرى الأسواق المالية وذلك يوم 1989/10/13م، وأطلق على هذا اليوم الذي وقعت في الأزمة بوم الجمعة اليتيمة.، وهذا على إثر إعلان الحكومة الأمريكية عن ارتفاع أسعار الجملة والتجزئة في شهر سبتمبر 1989 بنسبة 5% و9% على التوالي، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي (البنك الاحتياطي الفدرالي) عن تخفيض أسعار الفائدة، تسببت هذه الأخبار في بداية الأزمة صبيحة يوم 13 أكتوبر 1989 عندما فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة، وأقفل عند مستوى 2569 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضاع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة[1] وقد أدت هذه الأزمة في بدايتها إلى إثارة الخوف والقلق في الأسواق المالية العالمية خصوصاً أنها جاءت بعد أق من عامين من أزمة يوم الإثنين 1987م الشديدة التي ألحقت أضراراً فادحة بالاقتصاد العالمي[2] .

الفرع الأول : أسباب أزمة يوم الجمعة 1989

هناك مجموعة من الأسباب التي أضعفت تأثير هذه الأزمة وجعلتها أقل حدة من الأزمة التي وقعت عام 1987م نذكر منها[3] :

1 – مروان عطون، مرجع سابق، ص 214.
2 – يوسف أبو فارة، مرجع السابق، ص 76 .
3 – يوسف أبو فارة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

1- ارتفاع عوائد الأسهم (بسبب ارتفاع مستوى نشاط معظم الشركات و تحسن أرباحها)، فان أصحاب الأسهم لم تكن دوافعهم قوية للتخلي عنها بطرحها للبيع، لهذا كانت زيادة عرض الأسهم للبيع ضعيفة نسبيا و بعيدة عن أحداث تدهور في الأسعار.

2- اقتصار بيع الأوراق المالية (الأسهم خاصة) على المستثمرين الصغار، دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثر بشكل كبير على الأسعار.

3- عدم ظهور وانتشار التوقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ .

4- إن إسراع المستثمرين (في 1987) لبيع أسهمهم تسبب فعلا في تسارع انخفاض الأسعار وإلحاق خسائر كبيرة بالبائعين، أما في 1989 فقد فضل المستثمرين التريث وعدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.

5- التدخل السريع الذي قامت به أغلب الحكومات تجاه الأزمة عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير جدا من السيولة، وهذا ما ساعد على احتواء الأزمة. (وهذا بعكس ما حدث في أزمة 1987م حيث اتسم الموقف باللامبالاة خاصة في الو.م.أ مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة)، أما في ألمانيا الاتحادية فإن الأوساط المالية لم تكن تعتبر ما يحدث في البورصات أزمة حقيقية وإنما مجرد اضطراب طفيف في أسعار، لا يمتلك مقومات الأزمة، وفعلا اتجهت الأوضاع للاستقرار تدريجيا.

الفرع الثاني نتائج أزمة يوم الجمعة 1989

إن تحسن الظروف الاقتصادية بعد أزمة 1987، ونظرا لارتفاع عوائد الأسهم، وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية، فقد فضل الكثير من المستثمرين أن يحتفظوا بالأسهم بها مما جعل عرضها للبيع ضعيف وبعيداً عن احداث تدهور في الأسعار، فقد ساعد هذا الوضع على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار

لقد فقد مؤشر داوجونز حوالي 190 نقطة ، وحيث أقفل عند مستوى 2569.3 نقطة أي بانخفاض مقداره 7% عن اليوم السابق ،وفي طوكيو فقد مؤشر نيكي حوالي 647 نقطة ، أي 1.8 % وفي لندن أضاع مؤشر فايننشال تايمر حوالي 142 نقطة أي بحدود 6.4 % وفي باريس فقد مؤشر كاك أكثر من 7. %

تدخلت السلطات النقدية الأمريكية بمبلغ كبير من السيولة لمواجهة عمليات البيع التي قد تتزايد في بداية الأسبوع التالي، وهذا ما ساعد على عودة الأسواق المالية تدريجيا الى نشاطها العادي.

المبحث الثالث: أزمة الأسواق الناشئة

إن الأزمة في الأسواق الناشئة تعني أن اقتصادا صاعدا تعود على تلقي تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال لفترة طويلة من الزمن، ثم توقفت هذه التدفقات، وبدأ الاقتصاد يواجه طلبا متزايداً فجائياً لمدفوعات خدمة هذه التدفقات الوافدة في صورة تدفقات عكسية خارجة لرأس المال، وتؤدي هذه التدفقات العكسية إلى ارتباك مالي نظرا لأنها قد تؤدي إلى التوقف عن دفع ديونه، مما يستلزم الدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون أو للحصول على قروض جديدة تمكنه من تمويل مدفوعات القروض القديمة[1] . وقد اتسمت الأحداث والتطورات التي اصطبغت بها معظم الأسواق الناشئة بخصائص مشتركة أهمها[2] :

- تحولات فجائية في التدفقات رأسمالية وافدة إلى تدفقات خارجة.
- أحدث وتطورات غير متوقعة.
- اتجاهات انكماشية عميقة في البلدان المدينة.
- بعض الخسائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

1- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، السنة غير مذكورة، ص291.
2- أحمد يوسف الشحات، مرجع سابق، ص 34.

فلقد شهدت الأسواق الناشئة عدد من الأزمات في كل من الأرجنتين، المكسيك و فنزويلا وغيرها، لذا سنقدم فيما يلي بعرض موجز لازمة كل من المكسيك و الأرجنتين.

المطلب الأول : أزمة اليابان المالية والاقتصادية 1993 – 2000م[1] :

عانى الاقتصاد الياباني من أزمة مالية واقتصادية حادة وصعبة أحاطت به خلال الفترة الممتدة 1993 – 2000م، وقد أدت إلى ركود كبير وطويل للإقتصاد الياباني، حيث جاءت هذه الأزمة على خلفية الأوضاع التي شهدها اليابان قبل وقوع الأزمة وتفجيرها.

الفرع الأول : أسباب أزمة اليابان المالية :

لقد شهد الاقتصاد الياباني نمواً سريعاً منذ أوائل خمسينيات القرن الماضي وحتى أوائل سبعينيات من نفس القرن، وكان هذا النمو السريع سبباً كبيراً في حدوث الأزمة لأنه كون فقاعات في الاقتصاد الياباني نذكر منها فقاعة الارتفاع الكبير في قروض الرهن العقاري ذات المخاطر العالية، الزيادة الملحوظة في معدل القروض الخاصة بالاستثمارات في قطاع العقارات، مما زاد حجم المضاربات في هذا القطاع، وتضخيم أسعار العقارات.

كما كان الغموض وعدم الشفافية الكافية في القطاع المالي والتنامي الكبير لبيئة عدم التأكد التي ألحقت أضرار بالمستثمرين في الاقتصاد الياباني.

الفرع الثاني : آثار أزمة اليابان المالية والاقتصادية :

لقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية التي هزت الاقتصاد الياباني خلال الفترة الممتدة من 1993إلى 2000م إلى مجموعة من النتاج أهمها :

- انخفاض التقييم الائتماني للمؤسسات المالية اليابانية.

1 - يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص،ص 77، 78 .

- تصاعدت تداعيات هذه الأزمة بدرجة كبيرة سنة 1995م حيث أدت إلى الإعلان عن إفلاس مجموعة من البنوك اليابانية (تم الإعلان عن إفلاس 14 بنك من بين أضخم 21 بنك في اليابان) بسبب القروض المعدومة التي بلغت تريليونات الدولارات.
- قامت اليابان بالاقتراض الخارجي لمساعدتها في دعم مؤسساتها المالية لمواجهة الأزمة، وقد أدى هذا الاقتراض إلى زيادت كبيرة في حجم مديونية اليابان.

المطلب الثاني : الأزمة المكسيكية 1994 – 1995م

لقد شهدت المكسيك سنة 1994 أزمة مالية حادة وصعبة، واستمرت تداعياتها حت عام 1995م وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية والأسواق الناشئة في الصمود والتكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي والاقتصادي وتحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق.

نجمت أزمة المكسيك 1994م عن تدفق مذهل لرؤوس الأموال، بشكل سريع، بسبب الاوضاع الاقتصادية المتردية التي شهدتها منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وقد ساد تلك المدة ركوداً اقتصادياً وارتفاعاً في معدلات التضخم. فحسب قول"Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي: إن الأزمة المكسيكية عام 1994 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد، عالم الأسواق المعولمة، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول العالم، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها من بلدان أوربا الشرقية[1].

فلقد ازدادت أزمة سعر الصرف في المكسيك تفاقما وبلغت ذروتها عندما تم تخفض قيمة (البيزو) بشكل مفاجئ بحوالي 12.7% في قيمتها في منتصف ديسمبر 1994 ، (بهدف تحفيز الصادرات المكسيكية)، فقد اضطرت حكومة المكسيك بعد ذلك بيومين من تعويم العملة، مما أدى بدوره إلى زيادة

1 - العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر الفترة 1990-2000 . رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003- 2004 ، ص 99.

في تراجع العملة وبشكل سريع بقيمة 15% ، ثم عاود التدهور في شهر مارس من عام 1995م بحوالي 25%، ليصل مجمل الانخفاض إلى حوالي 50%، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات، أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار[1] .

الفرع الأول : أسباب الأزمة المالية في المكسيك :

يمكننا ذكر أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي :

– زيادة الاستثمار الاجنبي في سندات الحكومية قصيرة الأجل، ودخول رؤوس الأموال الأجنبية بدرجة ضخمة، مما جعل الاقتصاد المكسيكي عرضة لتلاعب المستثمرين الأجانب في مكوناته ومقدراته.

– التقييم المبالغ فيه لقيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية، واختفاء التدهور في المدخرات الخاصة وإخفاء العجز في حساب العمليات الجارية، الناتج عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب تنفيذ المكسيك لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الاعتقاد بأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح، مع ضعف الرقابة على أداء المؤسسات المالية والمصرفية في المكسيك.

– الارتفاع الكبير في الاستهلاك وفي إستراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سوف ترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقسيم البيزو.

- يعد ارتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي، قصير الأجل والتوسع في الائتمان الممنوح للجهاز المصرفي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك، والذي دفع الحكومة إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة وتوسيع مجال التدخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

- إن تقلبات سعر الصرف والاضطرابات المالية المتتالية نتجت عنها آثار سلبية كارثية على الاقتصاد المكسيكي، حيث انخفضت قيمة العملة المكسيكية (البيزو) بـ 50 % من قيمتها في منتصف ديسمبر

1- يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص،ص 77، 78 .

1994، ويرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية خارجية أدت إلى انخفاضات متتالية في الاستثمارات غير المباشرة، وأسباب سياسية داخلية تمثلت في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي، والتساهل في السياسة النقدية خلال 1994، حيث أدت إلى التوسع السريع الممنوح إلى البنوك من قبل البنك المركزي المكسيكي و الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك التجارية وبنوك التنمية، كما لا ننسى قرار الحكومة بتعويم البيزو وتخليها عن إدارة نظام سعر الصرف.

- الغياب الواضح للشفافية في التعاملات المالية.

- عدم فاعلية توجيه الاستثمارات نحو المجالات المناسبة اقتصادياً.

- عدم إلتزام البنوك بالنسب المتعارف عليها من الاحتياطي كمخصصات من العملات الصعبة.

- الزيادة الكبيرة في معدلات اقتراض القطاع الخاص من الأسواق الخارجية.

الفرع الثاني : النتائج المستخلصة من الأزمة المكسيكية :

- لقد بدأت الأزمة بعجز ضخم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، أدى إلى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، ثم انهارت العملة الوطنية، و لولا تدخل صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض قدره 40 مليار دولار، استخدمته المكسيك لخدمة ديونها[1].
- فقدان فرص عمل خلال نصف عام بحوالي 2.4 مليون منصب عمل، مما أدى غلى تضاعف في معدلات البطالة، وتقلص في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10% ، وارتفاع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تم تقليص الاستهلاك الخاص بحوالي 12%[2].

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكى ، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد ، 2005 ، ص ص 128 – 129 .

2 – فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة وزهية كواش، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5 – 6 ماي 2009، ص9.

- إن إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل، و فتح أسواق المال على مصراعيه الاستثمار الأجنبي يعتبر إجراءً متسرعا قامت به المكسيك[1] .
- إن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الأجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي[2] .
- إن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي.
- في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة والإشراف الجيد للبنك المركزي على البنوك والسياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان و السيولة.

نستنتج أن التدابير التصحيحية على المستوى المالي المتجسدة في تعويم سعر الصرف وتحرير الأسواق، بالإضافة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وعلى المستوى الداخلي تمثلت في دعم البنوك و توفير السيولة النقدية. كانت هاته الإجراءات فعالة و ذات فائدة رغم ضخامة تكلفتها البالغة 12 % من الناتج المحلي لسنة 1997 يستهلك على مدى 30 سنة[3] .

المطلب الثالث : أزمة جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية 1997)

تعرضت الاسواق المالية لدول شرق آسيا إلى إنهيار كبير، وقد بدأ هذا الانهيار يوم الاثنين 1997/10/02م)، وبدأ هذا الانهيار في تايلاند وامتد بسرعة كبيرة إلى دول النمور الآسيوية الأخرى مفجراً أزمة مالية كبيرة، كان لمعدلات النمو الاقتصادي الإيجابية التي حدثت في آسيا الشرقية سبباً رئيسياً في الدفع برجال الأعمال للاستثمار فيها بشكل كبير، إلا أنها ساهمت فيما بعد لأن أن تكون عبئاً كبيراً على تلك الدول وسياستها(*).

1 - رايس مبروك ، مرجع سابق ، ص 105 .
2- العقون نادية ، مرجع سابق ، ص 100 .
3 – نفس المرجع السابق، ص 100.
(*) حيث عرفت دول جنوب شرق آسيا أزمات مالية قبل عام 1997 مثل اندونيسيا في 1978، كوريا سنة1980 وغيرهما، إلا أن أخطرها من حيث العمق الداخلي والبعد العالمي كانت أزمة 1997م

الفرع الأول : أهم المؤشرات التي سبقت وقوع أزمة دول النمور الآسيوية

- كانت اندونيسيا، تايلاند، كوريا و ماليزيا يتمتعون بسجل رائع في الأداء الاقتصادي، لكن تجاهل هذه البلدان للمشكلات التي طفت على السطح ظنا منها أنها محصنة، سبب لها تفاقم في أزمة سعر الصرف في سنة 1997 حيث انخفضت أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطرت السلطات النقدية إلى رفع الفائدة لهدف وقف التحويل من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فارتفعت أسعار الفائدة في أسواق بعض هذه الدول إلى 200% من السعر السابق، وبدأ المستثمرون يتخلصون من الأوراق المالية التي لديهم لإيداع قيمتها في البنوك والاستفادة من سعر الفائدة، وبلغت نسبة انخفاض أسعار الأسهم ما بين 25% و50% من أسعار السائدة في السوق، وقد بدأت الأزمة في تايلاند لاعتبارها أضعف الحلقات في المنظومة الآسيوية وكان ذلك في 1997، حينما قام ستة من كبار تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض "البات" العملة الوطنية لتايلاند بعرض كمية كبيرة منه للبيع، ففشلت الحكومة في الحفاظ على عملتها بسبب تآكل احتياطي رهيب لأسعار الأسهم بعد قرار الأجانب بالانسحاب من السوق[1].

- ثم انتقلت العدوى إلى ماليزيا فانهارت عملتها بنسبة 17.8% في 1997/09/15 مقارنة بسنة 1996، أما التايوان فقد حافظت على مستوى عملتها، لكن انخفض مؤشر سوق المال بها نحو 20%[2].

- بالنسبة لهونج كونج أقوى الحلقات في المنظومة الآسيوية، و التي تستحوذ على احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، امتدت العدوى إليها مما دفع بالحكومة إلى رفع سعر الفائدة إلى 200% فوقع تحول ضخم للأموال من سوق الأوراق المالية إلى الأسواق النقدية.

---

1 – رايس مبروك، مرجع سابق، ص 106.

2 – أديب ديمتري، **دكتاتورية رأس المال**، الطبعة 01، سوريا، دار الثقافة و النشر، 2002، ص 45.

- مما أدى إلى انهيار أسعار الأسهم و السندات و التأثير على أسواق الدول المتقدمة في العالم (بورصة : نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت و طوكيو)، ولكن سرعان ما عادت هذه الأسواق للانتعاش، بينما استمرت الأزمة في الأسواق الآسيوية.

الفرع الثاني : أسباب أزمة دول جنوب آسيا: نذكرها كما يلي[1] :

1. عدم حساب المخاطر بصورة كافية، حيث كان يتم التركيز على البحث عن معدلات عالية من العوائد خارج أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، واليابان، والتي كانت تعاني من التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض اسعار الفائدة في تلك الدول.
2. التدفق الكبير لرؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والاستقرار السياسي المدعم لثقة المستثمرين في أسواقها المالية بالإضافة إلى إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.
3. منح القروض للقطاع الخاص بدون دراسة سليمة أو ضمانات كافية، وتوجيهها نحو مشروعات إنشائية وتوسعات مؤسسية غير منتجة، وهذا أدى إلى وجود شركات وبنايات بأسعار مبالغ فيها.
4. ضعف و قصور الجهاز المصرفي والمالي وفساده وعدم القدرة على تطويره، وانسحاب الحكومة من القطاع المصرفي نتج عنه عدم كفاءة التخصيص المحلي للموارد الأجنبية.
5. حرية البنوك في الاقتراض من الأسواق العالمية بأسعار فائدة منخفضة وبدون مخاطرة في صرف العملات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق.
6. الرفع في أسعار الفائدة بهدف الحد من التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية مما حوّل الاستثمار في الأوراق المالية، إلى إيداعات بالبنوك.

---

1 – بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2003، ص163.

7. في تايلاند كانت المشكلة حقيقية، أما ماليزيا فمشكلتها هي التصريحات المناهضة للسوق والغرب لرئيس حكومتها.

8. التوسيع في التعامل بالمشتقات المالية والصرفية، وفتح المجال واسعا أمام المضاربات المحفوفة بالمخاطر.

9. الاعتماد الكبير في تمويل العجز في الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الثالث : النتائج المستخلصة من الأزمة[1]:

10. إن الاحتياط من النقد الأجنبي لا توفر الحماية والحصانة للاقتصاد القومي إذا كانت هناك اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات.

11. يؤدي التخفيض في العملة الوطنية إلى المخاطرة بالاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

12. عدم الاعتماد على التدفقات المالية الأجنبية قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد في تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة اتجاه تقلبات سعر الصرف.

13. تجنب البنوك المحلية التعامل في المشتقات المالية نظرا لتوافر الخبرة الطويلة والاحتياطات الضخمة لدى الأسواق العالمية الدولية.

14. العمل على التطوير الدائم للأنظمة والضوابط والسياسات النقدية والتمويلية حتى تتماشى واقتصاد السوق و تطويراته المتسارعة.

15. تعميق استقلالية البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك.

---

1 – رايس مبروك، مرجع سابق، ص 108.

16.التنويع في المنتجات و الخدمات، والتنويع في التعامل مع عملاء عديدين ومناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة تجنبا للتركز.

مما سبق يتبين أن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، هي أزمة نشأت عن الاقتراض الخارجي المفرط والذي خلافا للاستثمارات المباشرة يعتبر مثير للمتاعب، ومما يعزز هذا الرأي أنّ الدول التي كانت فيها مستويات التدفقات المالية قصيرة الأجل أدنى من حيث نسبتها إلى الاستثمار الأجنبي تأثرت بدرجة أقل.

نستخلص أن الاقتصاد على المستوى العالم عانى من مجموعة من الأزمات المالية الدولية مند 1929 أزمة الكساد العظيم إلى أزمة جنوب شرق آسيا1997، وترجع أهم أسباب هاته السلسلة من الازمات إلى اضطرا بات في أسعار الصرف و تدفقات رؤوس الأموال و تشوهات النظام المصرفي، رغم الآثار السلبية التي خلفتها هاته الازمات، إلا إنها لفتت أنظار الدول و الحكومات لإجراء إصلاحات عميقة للهيكل المالي والبنكي.

المطلب الرابع : أزمة الأرجنتين 1998م

لقد كان لأزمة البيزو المكسيكي في أواخر 1994 وأوائل 1995 أثار ذات قيمة في أسواق الأرجنتين المالية، في ظل نظام مالي ضعيف ومعدلات تبادل غير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل، أظهرت الأرجنتين الكثير من مؤشرا التعرض لازمات مالية، ومن ثم كانت النتائج غير مبشرة بالخير.

على الرغم من الأداء الاقتصادية القوي للأرجنتين في عام 1994 و بداية 1995، حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي الإجمالي 7.7% وانخفض معدل التضخم من 20.6% إلى 3.9% في سنة 9941[1]، إلا أن القلق كان يساور المستثمرين المحليين والأجانب بشأن استقرار سعر الصرف، فبدأوا بسحب أموالهم

1 - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 50.

من البنوك على إثر الانهيار الذي حدث في المكسيك، فتحولت طلبات السحب إلى حالة من الذعر الشديد، وأصبحت البنوك بنقص السيولة و عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات[1] .

فعجزت الأرجنتين عن سداد ديونها الخارجية المقدرة بـ 145 مليار دولار، وبلغ معدل البطالة 20%، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية بحوالي 30% في أواخر 2001، مما استوجب على وزير الاقتصاد تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 20%، وخفض المرتبات إلى النصف، كما أدى الوضع إلى السحب من مدخرات صندوق التأمينات و المعاشات لدفع الرواتب المستحقة، وانتشر الفقر والفساد، فثار الشعب الأرجنتيني و استقال رئيس الدولة[2] ، لكن استطاعت الأرجنتين الحصول على قرض دولي طارئ قدره 20 دولار من صندوق النقد الدولي من أجل تصحيح الأزمة[3] .

الفرع الأول : أسباب أزمة الأرجنتين 1998:

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ضعف الاقتصاد الأرجنتيني ووقوعه في أزمم مالية خانقة نذكر منها ما يلي [5] :

1. تدفق رؤوس الاموال المضربة إلى الاقتصاد الأرجنتيني مع الضعف الواضح في الاستثمارات في مجال الاقتصاد الحقيقي (العيني).
2. نمو الصناعة في الأرجنتين خلق أسوار حماية مرتفعة منذ الستينات، وعدم عمل هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، فعجزت عن المنافسة وتعرضت المنشآت للإفلاس.
3. ضعف ثقة المنشآت الصناعية في برنامج الإصلاح الأرجنتيني، مما قلل من رغبتها في إجراء التغيرات الهيكلية في أنماط الإنتاج.

1- محمد صفوت قابل، **الدول النامية و العولمة**، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 268.
2 - عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 113.
3- محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 275.
4 - عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 123.

4. عدم مرونة أسواق العمل في الأرجنتين، وتعرضها للاضطرابات و التشوهات مما أدى إلى ارتفاع التكلفة و انخفاض الكفاءة الإنتاجية في الصناعات المختلفة.

5. ارتفاع القيمة الحقيقية للبيزو الأرجنتيني و الذي يرجع سببها إلى سياسة سعر الصرف الثابت المتبعة لمحاربة التضخم، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وضعف الجانب الحقيقي للاقتصاد الأرجنتيني.

الفرع الثاني : الدروس المستفادة من أزمة الأرجنتين :

نستطيع أن نركز على أهم الدروس المستفادة من الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين[1] :

6. خطورة التقيد بنظام سعر الصرف الثابت على الرغم من تغير الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، فيجب أن يتخذ القرار الخاص بتعديل نظام سعر الصرف في الوقت المناسب، شرط أنه لا يؤثر هذا على التغيير بشكل سلبي على مصداقية النظام.

7. ضرورة العمل على رفع معدلات الادخار المحلي، وذلك بإعادة النظر في سياسات سعر الصرف و سعر الفائدة.

8. يجب أن تسبق عملية التحرير التجاري القدرة على رفع مستوى الأداء الحقيقي للاقتصاد الوطني، وذلك يتطلب تنوع هيكل الإنتاج في إطار برامج الخوصصة لرفع كفاءة الإنتاج الوطني.

9. لا يجوز الاعتماد على تدفقات رأس المال الحافظة لسد عجز ميزان المدفوعات، حيث أن هذه التدفقات يمكن أن تهرب للخارج بشكل مفاجئ و سريع، ولا يكفي احتياطي النقد الأجنبي للدفع عن العملة الوطنية.

10. ضرورة مراعاة أن يكون حجم الديون الخارجية في مستوى مقبول.

11. ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي عند وضع و تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

1 - نفس المرجع السابق، ص ص 149، 150.

المبحث الرابع : الأزمة المالية العالمية 2008م

الأزمة المالية 2008 [1]

من المعروف أن هناك نوعين من الأزمات المالية، النوع الأول يؤثر بصورة كبيرة على الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج) ويؤدي إلى حالة كساد اقتصادي، فترتفع معدلات البطالة. والنوع الثاني يكون تأثيره على الاقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لا يؤدي إلى كساد اقتصادي، من هذا المنطلق يمكن تصنيف الأزمة المالية الأميركية التي شهدها الاقتصاد العالمي في سنة 2008 والتي لازالت تداعياتها متواصلة إلى اليوم على أنها من النوع الأول، والأدلة على ذلك واضحة، حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به إلى أن الاقتصاد العالمي شهد حالة تباطؤ اقتصادي، بل إن الراصد لتقارير صندوق النقد الدولي يلاحظ أن الصندوق دأب إلى إصدار عدد كبير من التقارير بين فترات زمنية قصيرة يعيد فيها تنبؤاته عن الاقتصاد العالمي، وكل تقرير يشير إلى أن الاقتصاد سيتباطأ بصورة أكبر عن التقرير السابق[2] [3]

المطلب الأول : الجذور التاريخية للأزمة المالية العالمية .

للأزمة المالية الحالية جذور وأبعاد تاريخية عميقة تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، ونذكر من أهمها:

---

1 - نبيل حشاد ، جذور الأزمة ، المصدر ، بتاريخ 2008/10/14. متاح على www.aljazeera.net

2 - الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الخبر، متاح على http://www.alhabar.wordpress.com/2010/02/25

3 - من بين التقارير نذكر في هذا الصدد التقارير التي نشرت في الفترة من بداية الأزمة المالية منتصف 2007 وحتى 2010 ما يلي : أن الأزمة المالية العالمية ستكلف أكثر من أربعة تريليون دولار وأن الأضرار التي لحقت بالنظام المالي العالمي ستستمر لعدة سنوات.- انه حتى مع اتخاذ خطوات طارئة لتخليص النظام المصرفي، فان تعافي الاقتصاد العالمي سيكون بطيئا ومؤلما، وقدر الصندوق احتياجات البنوك ب 1.7 تريليون دولار لرفع حجم رؤوس أموالها. - وأن الخسائر الأوروبية ستكون بنحو 1.2 تريليون دولار وخسائر اليابان بنحو 149 مليار دولار. للإطلاع على التقارير متاح على http://www.imf.org تاريخ التصفح 2011/02/10.

1/ طبيعة النظام الرأسمالي :

الذي يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان ومع القيم والأخلاق، ويحصر دور الدولة في أن تكون حارسة فقط وتعمل على الاستقرار الداخلي، وتحمي الملكيات الفردية (حماية المحتكرين)، كما يقوم على مبدأ تعظيم الثروة والربح والفوائد الربوية، التي تقود إلى عبادة المال وسيطرة المقرضين على المقترضين.[1]

2/ العولمة الاقتصادية [2] : التي تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانكسار الكبير في سيادة الدولة، وبذلك يتقلص دور الحكومات.

3/ حماية المستثمرين :

يتمثل في الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لتنشيط السوق الثانوية لقروض الرهن العقاري، وهو الدور الذي لعبته إدارة الإسكان الفدرالي التي أنشئت عام 1934م، وكذلك إدارة خدمة المحاربين القدامى التي أنشئت عام 1944م،[3] فلقد أنيط بهاتين الإدارتين مسؤولية حماية المستثمرين في تلك القروض.

4/ قانون ضمان الودائع :

يعود إلى سنة 1977 حيث أصدرت الحكومة الأمريكية قانوناً ينص على إمكانية أن تطلب أية مؤسسة مالية قروضاً، وتحصل على ضمانات لودائعها المالية من الدولة إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع.

---

1 - محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص27.

2- العيد صالحي، العولمة والسيادة المستحيلة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2006 ، ص68.

3- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول التوريق، الإسكندرية، دار المعارف، ص 410.

5/ حجم المعاملات المالية :

قال " كارتزمان " في كتابه "موت الأموال" حيث قدر أن ما معدله 3 % فقط من المعاملات المالية اليومية والتي تزيد على 1200 مليار دولار يوميا تستثمر في تجارة السلع والخدمات المنتجة بينما يتم تسخير نحو 97 % [1] من حجم تلك المبادلات المالية اليومية في المضاربات بهدف واحد فقط هو الحصول على المزيد من الأموال وامتصاص طاقات الشعوب وقدراتها.

6/ قانون جرام ليتش :

ويسمى قانون " جرام ليتش " صدر عام 1999م تحت غطاء تطوير النظام المالي الأمريكي كي تتمكن الشركات المالية الأمريكية من المنافسة والهيمنة على الأسواق العالمية. هذا القانون يعطي الشركات المصرفية الأمريكية الحق في أن تمارس أعمال البنوك التجارية، والتأمين، والاستثمار، ونشاط تأمين الاستثمار، وكذلك نشاط العقارات، والنشاطات المكملة له، وأيضا تداول وبيع الأوراق المالية.[2]

المطلب الثاني : تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية .

إن أسس الهندسة المالية التقليدية[3] المنبثقة من فلسفة المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر لها الأثر الأكبر فيما حصل، وقد لا يبدو أثر تطبيقات هذه الهندسة المالية التقليدية إلا كفقاعة تظهر هنا وأخرى تظهر هناك، لكن تدحرج كرة الثلج يزيد من حجمها ويصبح أثرها واضحًا، وقد يذهب هذا الأثر بالأساس الفكري للمذهب الاقتصادي، فما هي هذه الأسباب الهدامة والمدمرة؟

1 - جمال الشرقاوي،الأزمة المالية عالمياً ومحلياً، مجلة المجتمع، الكويت، العدد 1828، بتاريخ 22 نوفمبر 2008ص7.

2 - جمال الشرقاوي، نفس المرجع ، ص7.

3 - هي تصميم، تطوير والتزود بتقنيات مالية مبتكرة وصياغة حلول عملية للمشاكل المالية. أو هي توليد أدوات أو أوراق مالية جديدة، لمقابلة احتياجات المستثمرين أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها. أنظر هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، عمان: مؤسسة الوراق، 2008، ص 22-23.

الفرع الأول : توفير ما يعرف بالأموال الرخيصة (الربا – سعر الفائدة)

إن إنخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003 م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية[1]، هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع، فمنذ عقدين من الزمن تطرق موريس آلي إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة "معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار تحت وطأة أزمتي المديونية والبطالة واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب 2% .

وهذا ما يتطابق تمامًا مع إلغاء الربا [2] ونسبة زكاة النقود في الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الثاني : الانفصام بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الورقي

تلعب المؤسسات المالية الضخمة مثل البنوك وشركات التأمين والسمسرة وأسواق الأسهم والسندات الدور الأكبر في توليد وخلق الثروات، لكن ليس كمؤسسات الاقتصاد الحقيقي مثل المصانع والمزارع، ففي الوقت الذي يبلغ حجم إنتاج العالم كله من السلع والخدمات 48 تريليون دولار فقط فإن حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية يبلغ 144 تريليون دولار[3]، إن الانفصام الذي يبدو صارخا بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الورقي صار يغذيه، برأي المنتقدين، مزيج مؤلف من المضاربات والفساد وتراخي الدور الرقابي للحكومات تحت شعار الرأسمالية التاريخي" دعه يعمل دعه يمر" ففي الحالة الأميركية

1 - سامي مظهر قنطقجي، نفس مرجع ص 35.

2 - إن المبدأ الذي يقوم على تحريم الربا، هو أن النقود أصبحت قوة تولد المال والثروة، في حين يرى الإسلام أن أساس توليد المال والثروة هو من عمل الإنسان وجهده، ولما كان الربا يحقق ربحاً، فإن هذا الربح يعد ابتزازا، فلا يجوز منح المال فرصة سرقة جهد الإنسان، وذلك فإن القاعدة الشرعية التي يقوم عليها تحريم الربا، أن العملية الربوية تسبب ضرراً مباشراً إلى الدائن، وإلى الهيئة الاجتماعية ، قال تعالى : "ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين "(البقرة-190) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ". أنظر رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ، 2006 ، ص 161 .

3 - سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص 78.

فجرت المضاربات فقاعة العقارات فانفجرت معها أزمة القروض عالية المخاطر وأسواق السندات والأسهم المرتبطة بها.

إن الربا (سعر الفائدة) ضار بالنظام العالمي وفيه استغلال على مستوى الاقتصاد الكلي ويتمثل في مايلي :

- إن سوء تخصيص الموارد، حرم المجتمع من مشروعات ضرورية مما تعيق حركة التنمية فيه، وتحصل المشروعات الكبيرة على قروض أكبر وبسعر فائدة أقل، بينما العكس تمامًا يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي قد تكون أكثر فائدة وإنتاجية.

إن الربا (سعر الفائدة) ضار بالنظام العالمي وفيه استغلال على مستوى الاقتصاد العالمي:

إن البحث عن تعظيم الربح سبب في حرمان البشرية من إنسانيتها، لذلك فإن المستثمرين الذين لم تعد السوق المحلية تتسع لأعمالهم سعوا إلى تدويل إنتاجهم.

الفرع الثالث : فلسفة التوسع بالدين :

يقوم النظام المصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو إستبدال قرض واجب السداد بقرض جديد، وبسعر فائدة مرتفع، مما يلقي أعباءً مرتفعة على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة المرتفع، وتمثل فيما يلي :

- الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization :
- نظام بطاقات الائتمان
- إشهار الإفلاس

الفرع الرابع : الإفساد وانعدام الرقابة

يكمن مفتاح الشر في الطمع والحقد والحسد، فالطامع في مال أو جاه أو منصب لا يستحقه يريد الوصول إلى هدفه بأي طريق كان، تطبيقًا لقول نيكولا ميكافيللي (Machiavelli) " الغاية تبرر الوسيلة "، وتمثل فيما يلي :

- الإفساد : مثل الاستغلال، والشائعات المغرضة، والغش، والاحتكار، والمعاملات الوهمية..
- المرتبات الخيالية لرؤساء البنوك
- إنعدام الرقابة على المؤسسات المالية الوسيطية
- التوسع في الإنفاق.

المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن الأزمة المالية 2008

فرضت الكارثة الإقتصادية التي لحقت بالأسواق المالية الأمريكية نفسها على العالم أجمع، وما زالت تلك الكارثة غير المسبوقة والتي سماها المراقبون " أزمة القرن " تؤثر في أسواق العالم أجمع، خاصة الدول الأوروبية والأسيوية التي ترتبط بأمريكا ارتباطا.

الفرع الأول : آثار الأزمة المالية على الولايات المتحدة الأمريكية

بما أن أمريكا كانت منشأ الأزمة المالية العالمية فهي أولى الدول المتأثرة بها ،وتتلخص تداعيات تلك الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

1. سقوط فلسفة أن السوق هو أفضل من يدير الاقتصاد (ضربة للجمهوريين الذين يتبنون هذه الفلسفة).
2. ضعف الاستراتيجيات في الملفات الساخنة الدولية(العراق، أفغانستان، إيران، فلسطين...).
3. ظهور بوادر الكساد (تسريح العمال، غلق المصانع...).
4. فقدان حوالي ثلاثة ملايين أمريكي مساكنهم، لعدم استطاعتهم تسديد مستحقاتهم.
5. كشف نقاط الضعف الاقتصادي الأمريكي للعالم أجمع، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

☜ **العجز التجاري:** حيث وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار.

1 - صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الإقتصاد العالمي ، تاريخ 07 / 02 /2008 ، متاح على http://www.aljazeera.net.

- **عجز الميزانية:** حيث بلغ عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **المديونية:** حيث ارتفعت الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار في عام 1990إلى 11 تريليون دولار أمريكي سنة 2008،[1] وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي.

6. انخفاض العملة الأميركية أمام العملات الأخرى (ارتفاع الين مقابل الدولار، حيث كبد مؤشر البورصة اليابانية خسارة بمقدار 5.42%).
7. ظهور أكبر حالات الإفلاس في الولايات المتحدة، حيث أعلن مصرف ليمان براذرز(Lehman Brother's) رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة إفلاسه، وقد انخفضت قيمة أسهمه بنسبة 94 % منذ بداية عام، بروز ظاهرة استحواذ بنوك على أخرى، حيث اشترى مصرف جي بي مورغان تشيس (JP Morgan Chase) الأنشطة المصرفية لمنافسه واشنطن ميوتشوال (washington much wall) بـ 1.9 مليار دولار وهو أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة.[2]
8. خسائر المؤسسات المالية : خسائر سيتي غروب (Citigroup) بمليارات الدولارات في الربع الأول من سنة2008، إذ بلغت 11.5 مليار دولار بما يعادل 1.02 دولار للسهم، وتراجعت إيراداتها 48% لتبلغ 22.13 مليار دولار[3] .
9. تسريح عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في أميركا.
10. تذبذبات في سوق الأسهم : بما أن السوق الأميركية سوقاً قيادية للأسواق المالية العالمية، لذلك فكلما اهتزت السوق الأميركية اهتزت الأسواق العالمية وهذه الحالة تكررت أكثر من مرة.

---

1 - على خليفة الكواري، وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، الطبعة الأولى، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص104.
2 - سامي مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص ص 65 ، 67.
3 - سامي مظهر قنطقجي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثاني : تأثير الأزمة على الدول الأوروبية

إن تأثير الأزمة المالية على الدول الأوروبية لم يكون أسوء مما تأثرت به أمريكا، ذلك لأنهم شركاء في الأزمة، و تتمثل مظاهر التأثير فيما يلي :

1. بدء في عمليات إعادة هيكلة القطاع المصرفي (صفقة شراء بنك دريسدنر –Dresdner – من طرف بنك كوميرتس – الألماني، مع الإستغناء عن آلاف الوظائف).
2. إعلان على خسائر ضخمة لكثير من البنوك، مثل خسائر بنك سيتي غروب(Citigroup).
3. تجميد جميع البنوك الأوروبية صناديقها العاملة في المجال العقاري بالولايات المتحدة.
4. تأثر قطاع الصناعات بشكل كبير (شركة صناعة الطائرات).
5. موجة تسريح آلاف العمال مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة [1]، وتراجع إنفاق العائلات.

الفرع الثالث : تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي

في بيان لوزارة الخزانة الأمريكية ذكرت أن حجم الاستثمارات العربية في أصول مالية أمريكية بلغت 322 مليار دولار عشية الأزمة المالية، تشكل منها 308 مليار دولار استثمارات سعودية وخليجية، تشكل استثمارات دولة مصر العربية 11 مليار دولار، بينما تشكل البقية كلاً من المغرب والأردن ولبنان وتونس[2]. و تمثل تأثير الأزمة المالية على الدول العربية فيما يلي :

- تراجع قيمة الأسهم في البورصات العربية بسبب انهيار الثقة التي هي العامل المشترك بين المستثمرين على مستوى العالم، وأصبح الخوف وعدم التأكد من المستقبل.

1 - نذكر على سبيل المثال نسبة الارتفاع في معدل البطالة الذي عرفته إسبانيا حيث ارتفع المعدل ب 24,7% ما بين صيف 2007 و صيف 2008 . Jean- Marie Harribey, Dominique Plihon, Sortir de la Crise Globale, France, CPI Bussière, Avril 2009, P 96

2 - عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص67.

- ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية بسبب الذعر والخوف والهلع غير المنضبط، وسبب لها ذلك خللا في حركة التدفقات النقدية والمالية، مما اضطرت بعض البنوك المركزية في الدول العربية إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد.
- تأثر أسعار النفط بالانخفاض بسبب الأزمة، وهذا له تأثير كبير على الدول النفطية العربية، مما سبب خللاً في الموازين المالية للدول العربية الباهظة.
- قيام العديد من البنوك والمصارف العربية بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقاً للخطط والاتفاقيات والعقود، وهذا سبب انكماشاً في مجال الأعمال.
- خلل في وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي نتيجة تراجع الاستهلاك.
- خسائر نقدية للاستثمارات التي تقام في الولايات المتحدة أو خارجها، نتيجة تتبع بعض الدول في سياساتها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار.
- إن المبالغ التي خصصت لتصحيح أوضاع المؤسسات المالية المنهارة أو المعرضة للإفلاس نتيجة الأزمة المالية، سيؤثر على المعونات التي تتلقاها الدول النامية وعلى برامج مكافحة الفقر.

الفرع الرابع : نتائج الأزمة المالية

على غرار ما ذكرنا من نتائج سلبية من جراء الأزمة المالية العالمية على معظم دول العالم، إلا أن هناك مخلفات لا تقل أهمية عن سابقيها، نذكر من أهمها :

- **الأزمة والكساد الاقتصادي**

أن الأزمة الراهنة عميقة الجذور وستكون شاملة، وهي ليست بسبب أزمة العقارات فقط، بل أعمق وأبعد من ذلك بكثير، فهي تشير إلى تفاقم وتراكم التناقضات والصراعات الاجتماعية الكثيرة والتي تفعل اليوم بوضوح في المجتمع الأمريكي والعالم.

- **تباطؤ النمو العالمي**

أعلن دومينيك ستراوسكان الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي أن معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت، وتوقع تباطؤ النمو العالمي بـ 3.7 % وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين، وقال إن بطء

النمو العالمي يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الأميركي، الذي أثر بشكل سريع على نظيره الأوروبي، وتتجلى مظاهر تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية فيما يلي[1] :

- تراجع الطلب على النفط أدى إلى انخفاض سعره بأقل من 50 دولار للبرميل.
- انخفاض الطلب على المواد الغذائية ذات الثمن المرتفع، وازدياده على المواد الرخيصة بشكل ملحوظ، كما تأثرت مبيعات المطاعم الراقية، وازدياد الطلب على المطاعم الأقل شهرة.
- تراجع الطلب على الصناعات التحويلية خاصة الأمريكية بنسبة غير متوقعة بلغت 4 %.
- فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها، بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس، أو لدعم الودائع، أو نحو ذلك.[2]
- انخفضت التبرعات الخيرية بنسبة الثلث، بينما ارتفع الطلب على الخدمات بنسبة 72% ، وأن التكاليف الخاصة زادت بنسبة 71% ، مما سيرهق العمل الخيري ويحجمه.

- **الآثار السياسية :**

لقد أصبح تأثير القدرة الاقتصادية على النفوذ السياسي واضحا لا لبس فيه، وإن أول تداعيات الأزمة هو انهيار فكرة "العولمة" والتي ربطت الاقتصاد بالثقافة والسياسة، فقد كان السبب الرئيس في الكارثة هو "الليبرالية المتوحشة" والتي تقوم على المفاهيم الخاطئة الآتية[3] :

- دعه يعمل دعه يمر.
- الأعمال هي الأعمال.
- الغاية تبرر الوسيلة (الميكيافيللية).
- التكتلات الكبيرة هي أساس التنمية.
- الرفاهية المادية أساس التقدم والحضارة.

1 - سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق ، ص ص 70، 75.
2 - حسين شحاتة، وقعت الكارثة ولا حل لها إلا بالإسلام، مجلة المجتمع الكويتية، تاريخ 2008/11/15، العدد 1827، ص31.
3 - حسين شحاتة، الإقتصاد الإسلامي هو المخرج من الإنهيارات المالية التي تضرب لماذا؟، مجلة المجتمع الكويتية، تاريخ 2008/10/18 ، العدد 1823، السنة39، ص 20.

لقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار لكل تلك الشعارات، وانهيار معها هيبة أمريكا، وظهور قوى سياسية جديدة مثل الصين وروسيا، وقد بدأ أنصار النظام السياسي الليبرالي يبحثون عن نظام سياسي جديد يسمح بتدخل الدولة.

- **الآثار الاقتصادية والمالية للأزمة**

إن من أهم الآثار المالية للأزمة انهيار النظام المالي القائم على نظام الفائدة، وعلى نظام التجارة في الديون

وقد أدت هذه الأزمة إلى كساد اقتصادي وانهار النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي القائم على المفاهيم الخاطئة الآتية :

- الحرية المطلقة للمعاملات الاقتصادية.
- أن يقود التنمية الشركات والمؤسسات الكبيرة العملاقة المتحركة.
- السيادة لنظام الفائدة فهو الباعث على الادخار والاستثمار والتنمية.
- فصل الدين والأخلاق عن المعاملات الاقتصادية.

والآن ينادون بضرورة إصلاح النظام الاقتصادي الرأسمالي والبحث عن نظام اقتصادي جديد لعله يكون النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على تحقيق التنمية المتوازنة وعلى السلوك السوي واحترام الملكية الخاصة.

- **الآثار الاجتماعية.**

نجمت عن الأزمة آثار اجتماعية خطيرة من أهمها ما يلي:

- تشريد العديد من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون في البنوك والشركات التي توقفت

أو أفلست ونجم عن ذلك زيادة نسب البطالة، والخوف الذي ينتاب الموظفين والعمال الحاليين باحتمال فصلهم وضمهم إلى أعداد العاطلين.

– تشريد من كانت عليهم ديون عقارية ولم يستطيعوا سدادها وأصبحوا من المهجرين الذين يحتاجون.

– زيادة عبئ الإعانات الاجتماعية التي تمنحها بعض الحكومات للعاطلين والمتضررين من الأزمة .

– نقص في المخصصات المالية التي كان رجال الأعمال والمال يخصصونها مثل الإعانات، المنح، والهبات الاجتماعية.

- توقف الدول الغنية عن إعطاء إعانات للدول الفقيرة بسبب انشغالها بأزمتها المالية، وهذا يسبب مشكلات خطيرة للفقراء والجياع والمرضى في تلك الدول الفقيرة وربما تقود إلى ثورات شعبية.

المطلب الرابع : الأزمة المالية 2008 والتطورات في أسواق النفط العالمية[1]

شهدت السوق النفطية العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2008 تطورات إيجابية تمثلت في تصاعد أسعار النفط المختلفة التي وصلت إلى مستويات قياسية، فقد وصل السعر الفوري لسلة أوبك إلى 131.2 دولار للبرميل في جولية 2008 ، ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل منها التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية، والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط.

وألقت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية خلال الربع الأخير من عام 2008 ، حيث أخذ الطلب العالمي على النفط في الانخفاض ليستقر معدل الإنتاج العالمي عند 85.5 مليون برميل يومياً. وقد وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بلغ 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر 2008، غير أن متوسطها السنوي بلغ 94.1 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 36 في المائة عن متوسط الأسعار لعام 2007 . وفيما يتعلق بحجم الإمدادات النفطية، قامت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك بخفض إنتاجها تماشيا مع الخفض في الحصص الإنتاجية المقرر من قبل دول منظمة أوبك في عام 2008، والذي بلغ 4.2 مليون ب/ي، وهي أكبر كمية خفض منذ بدأ العمل بنظام الحصص. كما

1 – التقرير العربي الموحد لصندوق النقد العربي، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2008، ص،ص 7 ، 9.

انعكست الأزمة المالية على العائدات النفطية للدول العربية التي انخفضت بنسبة 56 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2008 مقارنة بالربع السابق. إلا أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية لمجمل عام 2008 ارتفعت بنسبة 43 في المائة عن العام السابق، لتصل إلى حوالي 624 مليار دولار، ومن جانب آخر ساهم ارتفاع الطلب على النفط الذي صاحبه الارتفاع في الأسعار خلال النصف الأول من عام 2008 في تنشيط قطاع الاستكشاف والبحث عن احتياطيات جديدة في مناطق المياه العميقة والمناطق النائية. وقد ارتفعت الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام في نهاية عام 2008 بنسبة 0.9 في المائة لتصل إلى 1,164.3 مليار برميل، والاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي بنسبة 1.1 في المائة لتصل إلى 177 تريليون متر مكعب.

وشهد إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2008 ارتفاعا في مستواه بنسبة 2.4 في المائة ليصل الى حوالي 225 مليون برميل مكافئ نفط يومياً [1]. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 34.8 في المائة من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة، وبلغت حصة الفحم 29.2 في المائة، والغاز الطبيعي 24.1 في المائة، وبقية المصادر حوالي 11.9 في المائة.

هذا وشهدت الدول العربية نشاطاً استكشافياً واسعاً خلال عام 2008، أدى إلى تحقيق 101 اكتشافاً نفطياً وغازياً، مما ساهم في ارتفاع تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط في الدول العربية بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى 672.1 مليار برميل، أي ما يشكل 57.7 في المائة من الاحتياطي العالمي.

الدول العربية من النفط الخام حوالي 23.7 مليون ب/ي في عام 2008، أي بزيادة مقدارها 1.4 مليون ب/ي وبنسبة 6.2 في المائة، لتساهم بحوالي 27.5 في المائة من الإجمالي العالمي.

---

1 – مكافئ برميل النفط: هي وحدة طاقة تعتمد بالتقريب على الطاقة الناتجة من احتراق 1 برميل (42 جالون أمريكي أو 159 لتر من النفط الخام. وتعرفه مصلحة المورود الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بأن مكافئ برميل النفط يعادل $5.8 \times (10)^{6}$ وحدة حرارية بريطانية.

من جهة أخرى، ازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 4.3 في المائة خلال عام 2008 ليصل إلى نحو 10 مليون ب/م/ن/ي، ويمثل النفط المصدر الأساسي الأول لتلبية متطلبات الطاقة عربياً، حيث شكل 53.9 في المائة من الإجمالي، يليه الغاز بحصة 44.5 في المائة، وتلعب المصادر الأخرى دوراً ثانوياً حيث لا تتجاوز حصتهما معاً 1.6 في المائة في استهلاك الطاقة في الدول العربية[1].

المبحث الخامس : الأزمات البترولية العالمية :

تتمحور حول النفط في هذا العصر كل السياسات وجل القرارات الوطنية والإقليمية والدولية، وهو مصدر الثروة، وعامل للتطور والتقدم والرفاه وتحقيق التنمية كما أنه سلعة استراتيجية لها طابع اقتصادي ومصيري، وهو مصدر للأزمات، والنفط سلاح ذو حدين يساهم في تنمية الشعوب المنتجة له ومصدر تهديد لأمنها واستقرارها.

والأزمة النفطية هي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، وهي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بعمل يعدّه الطرف الآخر المدافع كتحدي، ويمثل تهديدًا لمصالحه وقيمه الحيوية، مما يستلزم تحركًا مضادًا وسريعًا للحفاظ على تلك المصالح ومستخدمًا في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

المطلب الأول : الأزمة البترولية 1973 وأوضاعها.

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية .حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة400%[2] .

بدأت هذه الأزمة بشكل حاد في 17 أكتوبر 1973 ، حيث قررت الدول الست الأعضاء في الأوبك بعد اجتماعهم في الكويت رفع السعر دون الرجوع إلى الشركات. فقد تقرر رفع السعر مستوى 3,011 دولارات للبرميل الخام الخفيف كثافة 34 درجة، وعلى إثر ذلك رفعت ليبيا سعر نفطها كثافة 40

1 – التقرير العربي الموحد لصندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص،ص 7 ، 9.

2– محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2،الجزائر، 2012 ص188.

درجة من 4,606 دولارات إلى 8,925 دولارات للبرميل. ومع اندلاع الحرب زاد ارتفاع الصوت العربي بضرورة استخدام النفط كسلاح في المعركة[1] ، فخفضت الدول العربية المصدرة للنفط إنتاجها بنسبة 5% على أن يتكرر هذا التخفيض شهرياً وبنفس النسبة إلى أن يتم تحرير الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 واسترداد الشعب الفلسطيني لحقوقه.

لقد بلغ حجم النفط العربي المنتج قبل الحظر مباشرةً 20,8 مليون برميل يومياً، ليتناقص الإنتاج عندما بلغ الحظر ذروته إلى 15,8 مليون برميل يومياً، واشترته اليابان ولظروف قاهرة بـ 22,6 دولارات للبرميل، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع سعر البنزين بنسبة 45% من سعره قبل الحظر[2].

لقد مثّل هذا الحظر على ضآلته النسبية خطورة كبيرة بالنسبة للغرب حيث حدث في الوقت الذي استنفذت فيه الولايات المتحدة الأمريكية طاقتها الاحتياطية في إنتاج النفط، فأدى إلى ركود وتضخم في اقتصاداتها وتعرض النظام النقدي العالمي إلى حالة شديدة من الاضطراب، رافقها تشوش وعدم استقرار في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول : أسباب الأزمة البترولية 1973 .

لم تكن حرب أكتوبر[3] السبب المباشر في هذه الأزمة، و لم تكن السبب الوحيد، بل تعود إلى جملة أسباب نوجزها فيما يلي [4]:

1 - زكريا عبد الحميد باشا، محمد أزهر السماك، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى العراق، جامعة الموصل، سنة 1979، ص246.

2 - زكريا عبد الحميد باشا، محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص246.

3 - حرب أكتوبر هي إحدى جولات الصراع العربي الإسرائيلي، و تعرف كذلك بحرب العاشر من رمضان وحرب يوم الغفران، دارت هذه الحرب بين كل من مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من الجانب الآخر في عام 1973م. بدأت الحرب في يوم السبت 6 أكتوبر 1973 الموافق ليوم 10 رمضان 1393 هـ) بهجوم مفاجئ من قبل الجيش المصري والجيش السوري على القوات الإسرائيلية التي كانت مرابطة في سيناء وهضبة الجولان. وقف النار في 24 أكتوبر 1973، وقد هدفت مصر وسورية إلى استرداد شبه جزيرة سيناء والجولان التي سبق أن احتلتهما إسرائيل. انتهت الحرب رسميا بالتوقيع على اتفاقية فك الاشتباك في 31 ماي 1974 حيث وافقت إسرائيل على إعادة مدينة القنيطرة لسوريا وضفة قناة السويس الشرقية لمصر مقابل إبعاد القوات المصرية والسورية من خط الهدنة وتأسيس قوة خاصة للأمم المتحدة لمراقبة تحقيق الاتفاقية. الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org

4 - زكريا عبد الحميد باشا، محمد أزهر السماك، المرجع السابق، ص ص243، 246.

I. التأميمات :

مع بداية السبعينيات بدأت سلسلة من تأميمات النفط، بحيث قامت الجزائر في فبراير 1971 بتأميم 51 % من مصالح شركات البترول الفرنسية ، وفي ديسمبر 1971 أممت ليبيا حصة شركة النفط البريطانية، أما في جوان 1972 أممت العراق عمليات شركات النفط، بحيث ساعدت كل هذه السلسلة من التأميمات على الإسهام في زيادة أسعار النفط، و تحكم الدول العربية في إنتاجها من النفط أدى حتما إلى زيادة الأسعار، بفعل قانون العرض و الطلب .

II. أزمة الدولار عام 1971 :

كان الدولار الأمريكي يمر بأزمة عنيفة نتيجة للعجز المتوالي في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض احتياطاتها من الذهب بسبب ما أعلنه الرئيس نيكسون في 15 أوت 1971 عن قرار توقف تحويل الدولار إلى ذهب، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة من التوقعات التشاؤمية بشأن الدولار الأمريكي لينخفض بنسبة 7,89 % ، وبالتالي انخفضت القوة الشرائية للدولارات النفطية التي تمثل عائدات الدول المنتجة والمصدرة للنفط[1].

III. علاقة العرض والطلب

تناقص الفجوة بين العرض والطلب نتيجة للاكتشافات الهامة التي تحققت في منطقة المشرق العربي وشمال إفريقيا، زاد من عرض النفط بمعدلات كبيرة مما أدى إلى حدوث فائض كبير في الإنتاج، وقد تراوح حجم هذا الفائض بين 4 و 6 مليون برميل يوميا أي بين 15% إلى 20 % من حجم الطلب العالمي، و في أوائل السبعينيات تقلص هذا الفائض تدريجيا إلى أن أصبح يمثل 5 % من حجم الطلب العالمي.

1 - زكريا عبد الحميد باشا، محمد أزهر السماك، نفس المرجع ونفس الصفحة.

ازداد الطلب على الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص في السوق العالمية، وترجع هذه الزيادة في الطلب إلى العديد من العوامل والتي تتلخص فيما يلي[1] :

أ) تزايد النمو الاقتصادي في الدول الصناعية لدرجة أن العديد من المنشآت الإنتاجية كانت تعمل بالقرب من طاقتها الإنتاجية القصوى، فنجد مثلاً أن نسبة نمو الناتج الإجمالي الوطني في بداية السبعينات بلغت 5.4% في دول غرب أوروبا، و 10.4% في اليابان و 5.9% في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى زيادة واردات هذه الدول من النفط حيث بلغت 59% في غرب أوروبا و73% في اليابان و 14%في الولايات المتحدة.

ب) دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسي للنفط منذ عام 1970 م.

ج) تزايد الطلب على السلع الرئيسية المكملة للطلب على النفط، مثل زيادة الطلب على سيارات الرفاهية والمتضمنة لأجهزة التكييف والتحكم في ملوثات البيئة والتي تستهلك كمية أكبر من البنزين، وزيادة الطلب على الطائرات المستهلكة للطاقة بصورة أكبر.

د) انخفاض الطلب على المصادر البديلة للطاقة، مثل انخفاض الطلب على الفحم نتيجة للارتفاع النسبي في أسعاره تزايد الاهتمام بآثاره السلبية على البيئة.

ز)- التخطيط غير السليم لبعض الدول المستهلكة لمواجهة تقلبات سوق النفط ومثال ذلك أن الولايات المتحدة قررت عام 1971 التدخل في حرية السوق بفرض سقف لأسعار منتجات النفط والغاز الطبيعي بهدف تخفيض نسبة التضخم ونتيجة لانخفاض هذا السقف عن مستوى السعر التوازني فقد ظهر عجز في السوق الأمريكية للنفط.

1 - أسعار النفط، الجزء الثالث، متاح على http://saiyedalkhouli.com/cms/images/books/part3.pdf. تاريخ التصفح يوم 2012/03/13

كما كان لقطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة، هولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيض شهريا بنسبة 5 % ابتداء من ديسمبر 1973، و قد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.

الفرع الثاني : آثار الأزمة البترولية 1973 على الاقتصاد العالمي :

كان لأزمة 1973 آثار متباينة على الاقتصاد العالمي ككل، نذكر منها :

1/ تضاعف عائدات دول أوبك من البترول[1]

لقد تضاعفت عائدات دول أوبك من صادراتها البترولية عدة مرات، خلال الفترة 1974 . 1980 نوجزها في الجدول الآتي:

جدول 11 : عائدات دول أوبك من البترول خلال الفترة 1971 – 1980 (الوحدة مليار دولار)

السنة	1971	1976	1980
مجموعة دول أوبك	20	130	284,5

(المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على فريد النجار، مرجع سابق)

2/ انعكاسات أخرى :

1. بعد هذا الارتفاع الكبير والمتزايد في أسعار البترول زادت مخاوف الدول الصناعية المستوردة للنفط مما اضطرها للبحث عن النفط في أماكن لم تستكشف بعد، أو توفير مخزون استراتيجي يكفي هذه الدول لمدة طويلة.

(1) فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءات استراتيجية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية 2006، ص64

2. البحث عن طاقات بديلة وتقنيات جديدة مثل تحويل الغازات لسوائل بدلاً من الإسراف في استخدام البترول.
3. انتشار السيارات اليابانية صغيرة الحجم على حساب سيارات الليموزين LIMOUSINE CARS الأمريكية الكبيرة التي تلتهم الوقود التهاماً. وظهرت الدعوات للأمريكيين للحفاظ على النفط بتقليل استخدامه.

الشكل (04): أهم الأحداث المرافقة لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-1981)

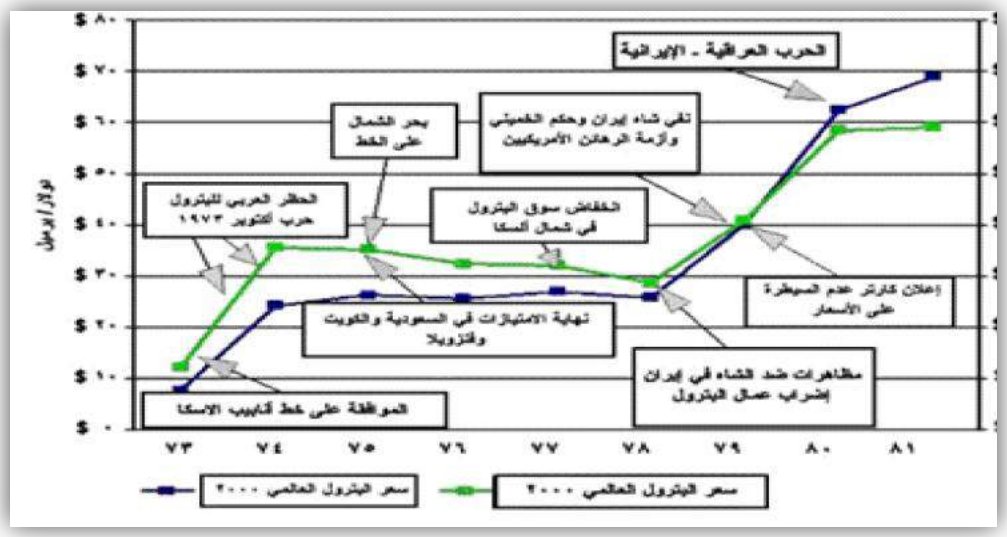

المصدر: موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص76.

المطلب الثاني : الأزمة البترولية 1986

تعتبر سنة 1986م تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية وتمثل النهاية الصغرى لدالة أسعار البترول، بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها[1] ،حيث وصل سعر البترول إلى 13دولارا للبرميل.

بدأت حرب الأسعار في الأسبوع الثالث من شهر فيفري 1983 عندما قامت بريطانيا والنرويج غير الأعضاء في منظمة الأوبك بتخفيض أسعار النفط بمقدار 3 دولارات للبرميل، إذ تم تحديد السعر الجديد عند مستوى 30 دولارًا، وجاءت كخطوة لتجعل الأوبك لأول مرة تقوم بتخفيض سعر نفطها فقد أعلنت

1- عيسى مقيلد، مرجع سبق ذكره، ص79.

نيجيريا عن تخفيض سعر نفطها الممتاز بمقدار 5 دولارات للبرميل الواحد ليصل إلى 30 دولارًا للبرميل الواحد حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة في السوق العالمية، وهذا التخفيض يعني ضرورة قيام الأوبك بتخفيض سعر نفطها إلى مستوى 29 دولارًا للبرميل حتى يصبح منافسا للنفط النيجيري، ثم يزيد في الانخفاض ليصل إلى 14,8 دولارًا[1]. لتتحول بذلك سياسة الأوبك من هيئة تتخذ فيها القرارات الموحدة التي يلتزم بها جميع الأعضاء إلى حلبة أصبح كل عضو فيها حر يعمل برأيه ، و بدأ التحلل في كارتل الأوبك[2] عام 1981 عندما بدأت الأسعار بالانخفاض بسبب الفائض في حجم الإنتاج العالمي من النفط، و قيام الدول المستهلكة بتقليص كميات استهلاكها من النفط. وللتخلص من الفائض قامت الأوبك بتحديد كميات الإنتاج من حصص كل الأعضاء.

فمنذ نوفمبر 1985 انخفض سعر النفط، وحتى يتمكن المنتجون من زيادة حصتهم في السوق قام أعضاء الأوبك و كذلك المنافسون لهم (بريطانيا ، النرويج ، المكسيك) بإغراق سوق النفط العالمية، كما حذر وزير النفط السعودي من احتمالات نشوب حرب في أسعار النفط للعام التالي، تؤدى إلى هبوط في

---

1 - قاشي فايزة، الأزمة الإقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، حوليات جامعة بشار، العدد 08(خاص) سنة 2010، ص58.

2 - كارتل: Cartel مصطلح مشتق من كلمة كارتا (Charta) اللاتينية التي تعني ميثاق. والكارتل هو الحلف الاحتكاري الذي يتم بين عدة منشآت كبرى ومتقاربة في الحجم والتي تنتج نفس المنتوجات أو المنتوجات المتشابهة والمكملة لبعضها وهناك الكارتلات أو التحالفات الأفقية والتحالفات العمودية يظل بعضها مستقلاً عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعاً بالعمل على تحديد أو إزالة المنافسة فيما بينها، فالكارتل غير قانوني بشكل عام، فقانون 1890م المناهض للتجمع الضخم للأموال يمنع الكارتل، وهناك تشريع صدر في أثناء فترة الكساد الكبير، سمح للصناعات بوضع أسس للمنافسة العادلة، ولكن مالبث إعلان عدم شرعيتها من الناحية الدستورية عام 1935م وبعد الحرب العالمية الثانية انتهت تفاقات إنتاج النفط، واستخراج الفحم والزراعة. وتتعهد المنشآت الأعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الأسواق أو على تحديد كمية المنتوجات أو أسعار البيع أو عليها كلها. بحيث وإن كانت المنشآت المذكورة تنتج وتبيع منتوجاتها بشكل مستقل فيظل بعضها مربوطاً ببعض بحلف مشترك لأجل قد يطول أو يقصر حسب الاتفاق، بحيث إذا أخلّت إحداها بأي بند من بنود الاتفاق تتعرض لعقوبات مالية ثقيلة، وقد يكون الكارتل دولياً أي يشمل منشآت من عدة دول كما هو الحال بالنسبة للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات يتحالف بعضها مع بعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الأسعار زيادة أو نقصاناً، وقد يكون مجال عمل الكارتل ضمن الحدود الوطنية، بحيث يمكّن بعض القوى الاقتصادية من التحكم في الدورة الاقتصادية بمجموعها، وذلك بإحكام قبضتها على رؤوس الأموال والاستثمارات واليد العاملة ومصادر التمويل والأسواق الخ...مصطلحات اقتصادية متاح على شبكة النبأ المعلوماتية http://www.annabaa.org/nbanews/69/065.htm تاريخ التصفح 2011/02/01.

الأسعار، وأكد على ضرورة تعاون الدول الأعضاء مع الدول غير الأعضاء في تقييد الإنتاج، وأن عدم الرغبة الظاهرة في التعاون قد يؤدى إلى حرب الأسعار التي سيتضرر منها الجميع.

الفرع الأول : خلفيات الأزمة البترولية 1986 :

لقد أدى الانخفاض الكبير والمتواصل في أسعار البترول في أواخر عام 1985 وأوائل عام 1986 إلى زيادة حدة القلق لدى الدول المصدِّرة للبترول سواء كانت من بين أعضاء أوبك أو من خارجها وذلك على اعتبار أن كل الدول المنتجة سوف تتضرر من التدهور الشديد والسريع في أسعار البترول. وقد تمتد الآثار السلبية لانخفاض الأسعار فتشمل صناعة الطاقة بأكملها، وكذلك البنوك الدولية التي أقرضت الكثير من أموالها إلى مشروعات الطاقة في البلدان النامية. إن المتغيرات التي شهدتها السوق البترولية لسنة 1986 والتي أدت إلى تدهور، ترجع إلى ما قبل ذلك وبالتحديد سنة 1974 حيث برزت منذ ذلك الحين الخطط والبدائل التي تبنتها الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر منها[1] :

1/ الوكالة الدولية للطاقة

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة أهم أداة أقامتها الدول المستهلكة للبترول قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر 13فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق على إنشاء وكالة الطاقة الدولية بقصد :

- إيجاد الوسائل المشتركة لتوفير البترول.

1 - مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 – 2003، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، معهد العلوم الاقتصادية، ص75.

- إحداث ضغط هبوطي على الأسعار.
- تقليل الاعتماد على البترول المستورد.
- تنمية البرامج والبحوث الرامية إلى إيجاد بدائل البترول .
- تكوين مخزون ضخم لمواجهة حالات وقف ضخ النفط.

2/ برامج ترشيد استهلاك الطاقة

وضعت الدول الصناعية برامج لترشيد الطاقة عمومًا والبترول خصوصاً وشددت في تنفيذه، حيث انتقل الاستهلاك البترولي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 40,3 مليون برميل إلى 32,3 مليون برميل يومياً سنة 1983 ثم إلى 27,2 مليون برميل يومياً سنة 1985، ويُفَسِر هذا الهبوط بتقليص النشاط الاقتصادي في مجال الطاقة عموماً والنفط على الوجه الأخص.

3/ تكوين مخزون استراتيجي ضخم:

اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من النفط و طرحه من وقت لآخر في السوق الفورية بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة تهدف إلى السيطرة على السوق النفطية.

في 1978-1979 بلغ المخزون البترولي 2740 - 2479 مليون برميل على التوالي وبمقارنتها بإحصائيات عام 1974 نجد أن حجمه ارتفع بمقدار 71% - 49% على التوالي، بالمقابل انخفض استهلاك الدول الصناعية في السنوات 1974 - 1978 بمقدار 5,5% وفي السنوات 1974 - 1981 بمتوسط قدره 4,5% [1].

4/ تنمية الإنتاج خارج OPEC :

اقتحام منتجون جدد لا ينتمون إلى المنظمة OPEC زاد من تدهور أوضاع نشاط الدول الصناعية في إطار الاستثمار الكثيف في الاستكشاف والتنقيب عن البترول في مناطق جديدة، إن القسم الأساسي في

---

1 - مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 76.

تنمية الإنتاج خارج OPEC تم في أربع مناطق هي الاتحاد السوفياتي، الصين، بحر الشمال، المكسيك. والتوسع في حجم الأسواق الفورية، وما أدت إليه من تقلبات شديدة في أسعار النفط، ونمو المضاربة على تلك الأسعار، و نتيجةً لذلك ظهرت ما يُعرف بالأسواق المستقبلية للنفط[2].

الفرع الثاني : آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي .

لقد كان لانخفاض أسعار البترول في أوائل عام 1983 آثار على كل من :

- الدول الصناعية
- الدول المصدرة للبترول
- الدول النامية المستوردة للبترول .

I. الآثار على الدول الصناعية :

من أهم الآثار الإيجابية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول :

- أدى انخفاض سعر البترول بنسبة 15% في عام 1983 إلى تخفيض قيمة الواردات البترولية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE[1] ، بحوالي 45 مليار دولار في عام 1983 وعلى أثر ذلك تحسَّن وضع موازنات مدفوعات هذه الدول .

---

2 - السوق المستقبلي هو المكان الذي تداول فيه عقود الشراء والبيع للسلع أو للأوراق المالية على أن يتم التسليم في وقت مستقبلي. كأن يتم شراء ألف برميل نفط على أن يتم تسليمها في شهر مقبل بسعر متفق عليه مستقبلاً. وهناك نوعان من العقود التي يتم تداولها في الأسواق المستقبلية. الأول هو عقد الشراء أو البيع المستقبلي الذي يلزم صاحبه بمضمون العقد مستقبلاً والآخر هو خيارات البيع والشراء في المستقبل الذي يعطي الخيار لصاحبه في أن يمارس حقه باستخدام عقد الخيار في شراء سلعة أو في عرض سلعة للبيع بالسعر المحدد في العقد والسوق المستقبلي يتكون عادة من ثلاثة أطراف هم :

=البائع للعقد المستقبلي ويكون عادة منتج السلعة هو المشتري للسلعة كمصافي النفط والتي تستخدم النفط الخام كمدخل في عملية التكرير، التي تخشى من عمليات ارتفاع أسعار النفط والطرف الثالث المضاربون وهم أعضاء في السوق المستقبلي يقومون بعملية شراء وبيع العقود لزبائنهم أو لأنفسهم بفروقات بسيطة وبكميات كبيرة وبالتالي يقومون بتوفير السيولة للسوق . تجدر الإشارة أنه وعلى الرغم من أن تسليم أو تسلم السلعة محل العقد هي إحدى خصائص العقد المستقبلي ، إلا أن نسبة قليلة فقط لا تتجاوز 2 في المائة من العقود المستقبلية المصدرة تتم تسويتها بالتسليم أو التسلم ، أما باقي العقود فتتم تسويتها بعقد معاكس. فإذا توقع مالكو مصافي النفط أن هناك احتمالا أكبر لارتفاع أسعار النفط في المستقبل فإنهم سيقومون بشراء المزيد من العقود المستقبلية على النفط ليتحوطوا من ارتفاع الأسعار في المستقبل ومن ثم سترتفع أسعار هذه العقود. والأعضاء في السوق المستقبلي وهم المضاربون يلزمون بفتح حساب في بيت التسوية الخاص بالسوق المالي، والذي يقوم بعملية تسوية حساب العميل بشكل يومي بتسجيل أي أرباح يتحصل عليها وتحميله بأي خسائر يتحملها من جراء العقود التي يملكها. كما أن مصدر العقد المستقبلي وهو زبون للمضارب يلزم بدفع نسبة بسيطة لا تتجاوز في العادة 10% من قيمة العقد لدى حسابه مع المضارب. فهد الشتري، هل أسواق المستقبليات أسواق مقامرة؟، السبت 09 رجب 1429هـ/ 12 جويلية 2012، متاح http://www.alaswaq.net/views/2008/07/12/17163.html

1 - *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* Organisation de coopération et de développement économiques واختصارها OCDE هي منظمة دولية مكونة من مجموعه من البلدان المتقدمة. نشأت في سنة 1961 . وتلتزم المنظمة

- كما انخفض معدل التضخم في دول هذه المجموعة بحوالي 1 % في السنة المذكورة .

ومن أهم الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول :

1. انخفاض الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة وقد تم إلغاء بعضها مثل مشروعات الغاز الصناعي وغيرها من المشروعات عالية التكلفة .
2. تخفيض الاستثمار في عمليات البحث عن البترول في الدول الصناعية وفي الدول النامية خارج منظمة الأوبك .
3. انخفاض صادرات الدول الصناعية المتجهة إلى الدول البترولية .
4. أصبحت البنوك الغربية في مأزق شديد نظراً لانخفاض أسعار البترول، ومن ثم انخفاض مقدرة الدول البترولية المدينة على تسديد ديونها.

II. <u>الدول المصدرة للبترول :</u>

ونعني بها دول منظمة الأوبك بالإضافة إلى المكسيك، التي تعتبر مصدراً رئيسياً للبترول وقد شهدت هذه الدول زيادة كبيرة في دخلها من صادرات البترول خلال الفترة 1974 . 1980 نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار البترول، إلا أن الدخل انخفض في عام 1981 واستمر في الانخفاض خلال عامَي 1982 و1983 نتيجة لانخفاض أسعار البترول بنسبة 15% في عام 1983 وانخفاض الطلب العالمي على البترول.

<u>والآثار السلبية لهذا الانخفاض تتضمن ما يلي :</u>

- انخفاض الإنفاق العام سواء فيما يتعلق بالنفقات الجارية أو النفقات الاستثمارية.

بدعم النمو المستدام والتوظيف ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الاقتصادية، والمساهمة في نمو التجارة العالمية.

- قيام بعض الدول البترولية وخاصة الدول الخليجية بالسحب من الأموال المودعة في البنوك لتغطية جزء من إنفاقها الجاري والاستثماري.
- قامت دول بترولية أخرى بالاقتراض لمواجهة الموقف مثل المكسيك ونيجيريا وفنزويلا.
- قيام الدول البترولية بتخفيض معوناتها المالية المقدمة إلى دول العالم الثالث .
- ولعل أهم الآثار على كثيراً من الدول هي مشكلة المديونية الخارجية، ومن بينها الجزائر حيث تفاقمت المديونية الخارجية وقفزت من 24,719 مليار دولار عام 1985 إلى 27,79 مليار دولار عام 1987 لتصل عام 1990 قيمة 35,013 مليار دولار بما فيها خدمة الدين[1].

وكان لانخفاض أسعار البترول في الثمانينيات آثار إيجابية على الدول المصدرة للبترول و هي :

- إن انخفاض الصادرات البترولية أدى إلى انخفاض إنتاج البترول وإطالة عمره بما يفيد الأجيال القادمة .
- تشجيع الدول البترولية على توسيع قاعدتها الإنتاجية وتنويع صادراتها بدلاً من الاعتماد الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة وهي البترول وخاصة بالنسبة للدول التي تمتلك قطاعاً زراعياً أو صناعياً هاماً من قبل مثل العراق وإيران ونيجيريا وإندونيسيا والمكسيك .
- تشجيع الدول البترولية وخاصة الدول العربية الخليجية على ترشيد الإنفاق العام والخاص سواء الاستهلاكي أو الاستثماري.

III. الآثار على الدول النامية المستوردة للبترول :

كان لانخفاض أسعار البترول في الثمانينات آثاراً إيجابية هي :

1. انخفاض فاتورة الواردات البترولية .

1 - عبد السلام مخلوفي، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20 – 21 أفريل 2004.

2. انخفاض أسعار السلع الصناعية المستوردة، ويرجع ذلك لانخفاض معدل التضخم في الدول الصناعية .
3. انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض أعباء الديون التي تتحملها البلاد النامية .
4. زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية، ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية والذي يعود جزيئاً إلى انخفاض أسعار البترول .

كما كان لانخفاض أسعار البترول في الثمانينات آثار سلبية هي :

1. انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية إلى الدول النامية .
2. انخفاض صادرات الدول النامية من السلع الأولية والسلع نصف المصنوعة والسلع المصنوعة المتجهة إلى أسواق الدول البترولية .
3. التأثير السلبي على برامج الطاقة في الدول النامية المستوردة للبترول، إذ أن انخفاض أسعار البترول من شأنه أن يقلل من عزيمة هذه الدول في استمرار عمليات تكثيف البحث عن البترول.

الشكل (05): أهم الأحداث المرافقة لتطور أسعار النفط خلال الفترة (1981-1998).

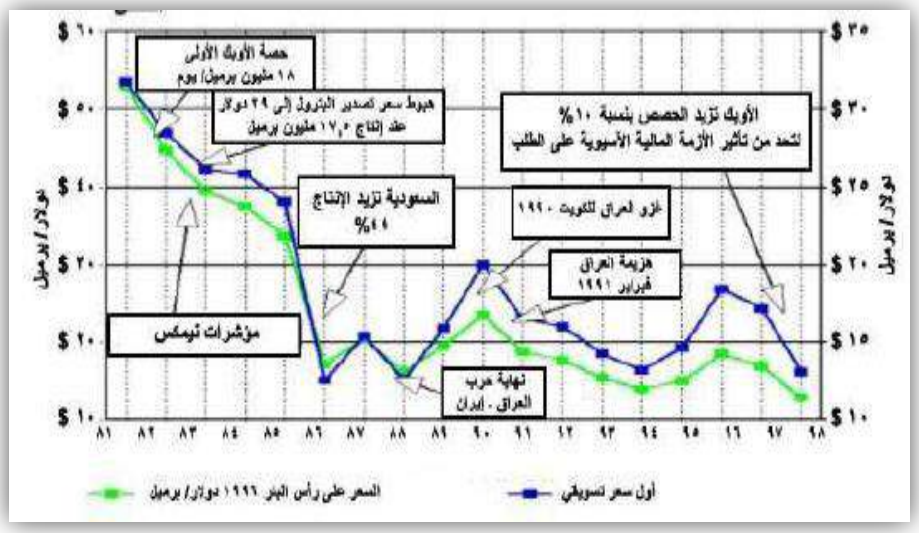

المصدر: موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص81.

المطلب الثالث : الأزمة البترولية 1998 – 1999

إن تدهور أسعار النفط الخام بشكل حاد بين 1998 و 1999 لم يكن وليد عقد التسعينات، بل بدأ منذ أوائل الثمانينات، ولم يتوقف هذا التدهور حتى بعد انهيار تلك الأسعار إلى أقل من النصف مما

كانت عليه عام 1986، إلاَّ أنه وفي أواخر الثمانينات حدث تحسن محدود في أسعار النفط خلال السنوات 1987 1988 إلى 1990. واتصفت أسعار البترول بالتذبذب الشديد أوائل التسعينيات، وذلك راجع إلى الغزو العراقي للكويت، ثم عاودت الأسعار للهبوط حتى وصلت إلى مستوى 12.28 دولاراً للبرميل عام 1998، وتدهورت إلى 9.67 دولاراً في ديسمبر 1998.

الفرع الأول : أسباب الأزمة البترولية 1998 – 1999

وتعود أهم الأسباب لحدوث الأزمة إلى ما يلي [1]:

1 – ميزان العرض والطلب

في بداية سنة 1980 احتفظت الصناعة البترولية بمخزون تجاري بلغ 3.26 مليار برميل وعندما تزايد الشعور في الأعوام اللاحقة أن الأسعار في طريقها نحو الهبوط سارعت الشركات البترولية إلى تخفيضه تدريجيًا حتى بلغ أدنى مستوى له 2.54 مليار برميل سنة 1996 ، صاحب ذلك تخفيض في عدد أيام الاستهلاك المفروض أن يغطيها المخزون من 77 يوما إلى 54 يوما خلال تلك الفترة، لكن التطورات التي حصلت بعد الأشهر القليلة من سنة 1997 أدت إلى تكدس الكميات المخزنة عكس ما كان متوقعا فقد تزامن الانخفاض في الطلب على البترول مع الزيادة في الإمدادات إلى بقاء كميات من البترول في انتظار مشتريين، انعكس ذلك على المخزونات إذ ارتفعت كميات البترول الإضافية التي تحتفظ بها الشركات من 235 مليون برميل في بداية سنة 1998 إلى 525 مليون برميل في الربع الثالث، وصاحب ذلك انهيار الأسعار إلى مستوى قياسي بلغت أقل من 10 دولارات في نهاية السنة.

2

1 - مشدن وهيبة، مرجع سابق ، ص ص 116، 119.

– تعثر الطلب العالمي

شهدت السوق البترولية العالمية سنة 1998 ضعفًا كبيرًا في الطلب العالمي حتى بلغ حجم الزيادة فيه حوالي 0.3 مليون برميل يومي وهي كمية ضئيلة بالمقارنة بحجم الزيادات التي تراوحت ما بين1.0 و2.0 مليون برميل يومي في السنوات الأربع السابقة كما اتخذت السوق البترولية اتجاها مغايرا للاتجاه الذي ساد خلال الفترة 1994 و 1997 التي حققت فيها زيادات سنوية تصاعدية من 1.5% إلى 2.8%مقابل أقل من 0.5% سنة 1998 ويعود انحسار الطلب العالمي على البترول إلى تراجع معدل النمو الاقتصاد العالمي من 4.1% سنة 1997 إلى 2% سنة 1998 نتيجة بدءاً من الركود الاقتصادي في اليابان ، والتدهور الكبير في روسيا بالإضافة إلى ضعف الطلب على البترول في الدول الصناعية لاعتدال فصل الشتاء رغم استمرار النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا[1] .

3 – الأزمة الآسيوية 1997 – 1998

أدت الأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق أسيا إلى تغيير مسار الطلب على البترول فالانهيار في الدخل المحلي الإجمالي للنمور الآسيوية قد بلغ حدود الكارثة في دول مثل إندونيسيا التي هبط نشاطها الاقتصادي بحوالي 15.5% كذلك بالنسبة لتايلاند التي انخفض دخلها المحلي الإجمالي بحوالي 7% بعد أن كان ينمو لعدة سنوات بـ 8% وشمل الانخفاض أيضا دولا صناعية مثل كوريا الجنوبية بانكماش يقدر بـ 6.5% . لقد كانت وطأة الانهيار الاقتصادي شديدة على استهلاك هذه الدول من البترول ففي كوريا الجنوبية مثلا بلغت نسبة الانخفاض في استخدام البترول 15%، وانخفاض الاستهلاك في اليابان بحوالي 180 ألف برميل في اليوم.

1 - مشدن وهيبة، مرجع سابق ، ص ص 116، 119.

4 – الإمدادات العالمية:

يوم 26 نوفمبر 1997 اجتمعت دول OPEC في جاكرتا واتفقت على رفع سقف إنتاجها بمقدار 2.5 مليون برميل يومي ليصبح 27.5 مليون برميل يومي بدلا من المستوى الذي كان سائدا منذ أكتوبر 1993 وهو 25.033 مليون برميل يومي كما زاد من اختلال ميزان العرض والطلب استمرار تدفق الإمدادات من خارج OPEC بالمعدلات القصوى، الأمر الذي انعكس في مواصلة بناء المخزونات البترولية وبلوغها أعلى مستوى لها منذ سنة 1982 ، و قد أدى انهيار الأسعار إلى قيام دول OPEC وبعض الدول المنتجة الرئيسة بإجراء تخفيضين في الإنتاج.[1]

الفرع الثاني : آثار الأزمة النفطية 1998 – 1999

أحدث الانهيار السريع للخام منتصف الثمانينيات آثارًا خطيرة على الاقتصاد العربي لكن بنسب متفاوتة فبالنسبة للدول الغنية في منظمة OPEC مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية هي أقل تضررًا بانخفاض أسعار البترول فالخسائر التي تواجهها هذه الدول مركبة من انخفاض قيمة الدولار وكذلك انخفاض أسعار الفائدة لأن استثماراتها في الخارج كثيرة وتدر عائدًا كبيراً، وتمثل آثار الأزمة فيما يلي :

1 / الوضع العام للاقتصاد العربي

تشير الأرقام لأداء الاقتصاد العربي خلال سنة 1998 إلى أنه تراجع بصورة ملحوظة فمن معدل نمو موجب خلال سنة 1997 بلغ حوالي 3.6% للناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض سنة 1998 بحوالي 2.5%، يعزى هذا التراجع أساسا إلي الانخفاض الكبير الذي حدث في الأسعار العالمية للبترول مما أدى إلى تراجع القيمة المضافة لكل من الصناعات الإستخراجية ب 29% والصناعات التحويلية بثلث ما كانت عليه .

1 – مشدن وهيبة، مرجع سابق ، ص،120.

2 / التطورات المالية

تأثر الوضع المالي للدول العربية بصورة عامة خلال سنة 1998 بالانخفاض الملحوظ الذي حدث في أسعار البترول العالمية حيث أن إجمالي الإيرادات انخفضت ب 15.6% مما أدى إلى ارتفاع العجز الكلي في الميزانيات المجمعة للدول العربية إلى أكثر من الضعف و في الواقع فإن هذا التخفيض حدث بصورة رئيسية في الدول المصدرة للبترول التي تشمل العائدات البترولية فيها قرابة ثلثي الإيرادات وهي دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر، ليبيا، اليمن و قد انخفضت هذه العائدات بحوالي 28% وتقلصت الإيرادات الإجمالية نتيجة لذلك ب 22.7% مما أدى ذلك إلى ارتفاع العجز الكلي.

3 / موازين المدفوعات :

تأثر الوضع العام لموازين مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1998 بانخفاض العائدات من الصادرات البترولية نتيجة انخفاض الأسعار فقد تحول الفائض في الميزان التجاري للدول العربية في سنتي 1996-1997 إلى عجز سنة 1998 تجاوزت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 5 % و ذلك للمرة الأولى منذ سنة 1988 وفي ضوء هذه الأمور تحول الفائض الكلي الذي سجلته موازين مدفوعات الدول العربية خلال سنة 1997 إلى عجز سنة 1998 وانخفضت احتياطاتها الرسمية ونسبة تغطيتها للواردات[1].

4 / الموازين التجارية :

حدث تراجع كبير في الميزان التجاري العربي المجمع خلال سنة 1998 إذ قدر العجز بنحو 6.2 مليار دولار مقابل فائض قدره 39.6 مليار دولار في سنة 1997 ومتوسط فائض سنوي يقدر 1997 وهذا نظرا لانخفاض صادرات الدول العربية بحوالي 26.5 مليار دولار خلال الفترة 1990 بحوالي 25.3% سنة 1998 و كان هبوطها في اليمن، السعودية، الكويت، و ليبيا أكثر حدة بنسبة 35% أما الواردات فقد واصلت اتجاهها التصاعدي الذي بدأ منذ سنة 1995 وارتفعت ب 0.9% سنة 1998 خاصة في

1 – مشدن وهيبة، مرجع سابق ، ص ص،102 – 104.

السعودية، الجزائر، قطر، مصر، الإمارات، عمان وتونس، على الرغم من أن الاقتصاديات العربية حاولت تكييف أوضاعها المالية مع هذا الأثر بالحد من الإنفاق إلا أن القيمة العالية للواردات تشير إلي طبيعة القاعدة الإنتاجية الضعيفة التي تقلل من مرونة تلك الواردات.

5 / تزايد أهمية الإيرادات غير البترولية

أخذت الإيرادات غير البترولية تكتسب أهمية متزايدة لدى الدول المصدرة للبترول في ضوء مساعيها لتنمية الموارد الذاتية، تنويع مصادر الإيرادات والحد من الاعتماد على الموارد البترولية والبحث عن مصادر بديلة.

المطلب الرابع : الأزمة البترولية 2004

الفرع الأول : الأوضاع التي سبقت الأزمة :

تميزت السوق البترولية عام 2004 بزيادة الطلب، فارتفع الطلب الأمريكي على النفط المستورد بنسبة 3,4 % وازداد الطلب الصيني المدعوم بنسبة النمو الاقتصادي المسجلة والبالغة 11% وقيامها بتخزين النفط لغرض استراتيجي، وكذلك الزيادة في اليابان والدول الأسيوية الأخرى، و قد أدى هذا الارتفاع الطارئ في الطلب العالمي على البترول إلى تجاوز الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الدول المنتجة و المصدرة للبترول أوبك [1]، ففي عام 2003 بلغت الزيادة في الطلب على النفط 1.5 مليون برميل في اليوم و في عام 2004 أصبحت الزيادة في حدود 2 مليون برميل، من جهة أخرى شهدت سنة 2004 عدة أحداث كان لها الأثر المباشر على ارتفاع أسعار النفط[2].

---

1 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص17، 25

2 - يعتبر النفط أقل السلع التي شهدت ارتفاعاً في السعر مقارنة مع السلع الأخرى، فبرميل النفط كان في ديسمبر 2001 أقل من 20 دولار، ووصل سعره في ماي 2001 إلى 41 دولارًا، ومن الطبيعي أن يرتفع سعر سلعة استراتيجية مثل النفط في ظل الارتفاع في أسعار معظم السلع الاستراتيجية في العالم خلال الثلاث سنوات الأخيرة بنسبة 100% ولم يحتج العالم على ذلك، في حين أنه عندما ارتفع سعر النفط الذي يوجد أكثر احتياطاته في الدول العربية قامت أمريكا بأمر الدول النفطية الرئيسية في العالم بإعادة النظر في الأسعار. أنظر مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط.. الأسباب، التداعيات، التوقعات، دراسات اقتصادية، الجزائر، مركز البصيرة، جويلية 2006، العدد 08 .

والشكل الآتي يعطي لمحة وجيزة عن تقلبات أسعار النفط خلال الفترة جويلية – أكتوبر 2004.

شكل رقم 06 : **أسعار النفط خلال الفترة 28 جويلية - 16 أكتوبر 2004**

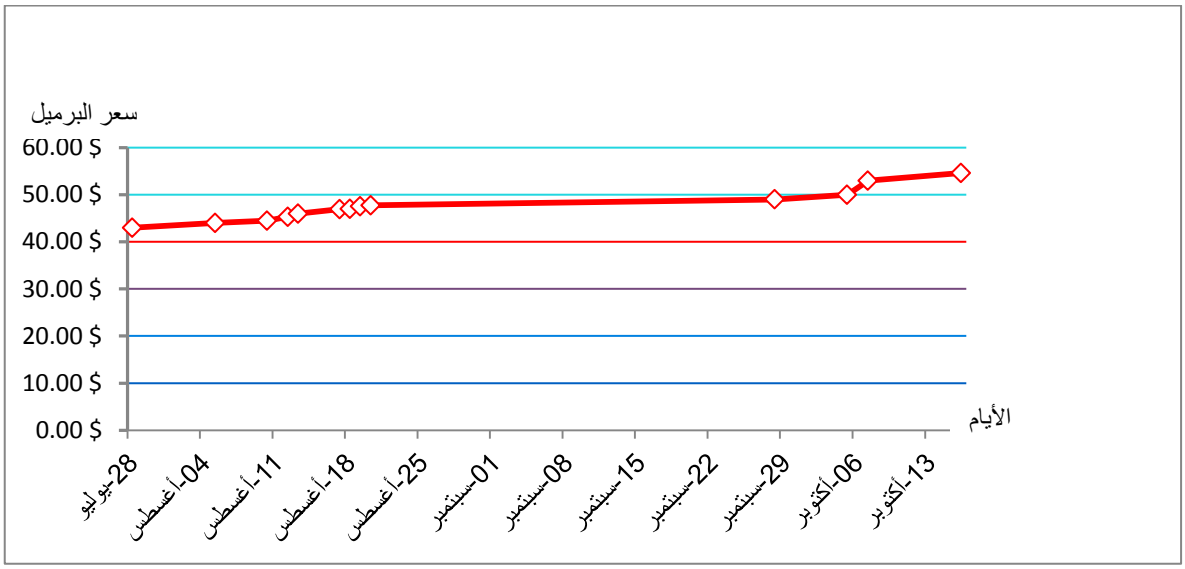

(المصدر : إعداد الباحث إعتماداً على ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص،ص17، 19)

الفرع الثاني : أسباب الأزمة البترولية 2004 :

إن تفاقم هذه الأزمة كان راجعًا لعدة أسباب من بينها [1] :

1. **الإضطرابات في نيجيريا :** شهدت نيجيريا عدة اضطرابات منها أعمال عنف مستمرة، سرقة النفط من الأنابيب من طرف عصابات، الإضراب العام الذي دعا إليه مؤتمر نيجريا للعمل...،

وبما أنها أكبر مصدر لإنتاج النفط الخام في إفريقيا، ويتركز إنتاجها البالغ 2.3 مليون برميل يوميا في دلتا النيجر أثرت على صناعة النفط، وارتفع السعر بنسبة 25 %.

2. **مخاوف الاستفتاء العام في فنزويلا** [2]: ساد السوق النفطية مخاوف من عواقب الاستفتاء الذي جرى في 18 أوت 2004. وكان مصدر المخاوف أن يؤدي الاستفتاء إلى طعن في مصداقيته بما

1 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 21.
2 - تمثلت هذه المخاوف من أن يؤدي الاستفتاء المقرر في فنزويلا إلى أعمال عنف إذا هزم شافيز، مما يعرض شحنات النفط في البلاد للخطر، وأصدر وزير النفط الفنزويلي رافاييل راميريز تأكيدات من أن كراكاس ستضمن استمرار تدفق إمدادات النفط أيا كانت نتيجة الاستفتاء. ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص19

يعيد مسلسل الاضطرابات التي تعيد للذاكرة تلك التي حدثت في 2002، خاصة وأن فنزويلا تمثل نحو 15 % من الصادرات النفطية لأمريكا، وهي خامس أكبر دولة لإنتاج النفط في العالم.

3. **إعصار إيفان**[1] : في 2004/10/05 وصل سعر النفط الخام حوالي 51 دولارًا للبرميل خلال التعاملات الإلكترونية في نيويورك، وكان السبب الرئيسي في هذا الارتفاع المخاوف من انقطاع إمدادات النفط الخام القادم من المكسيك بسبب موسم الأعاصير، وبالفعل فقد كان أثر الأعاصير أكبر مما كان متوقعاً، حيث انخفض الإنتاج من هذه المنطقة إلى أقل من 22 % من حجمه الطبيعي ويبلغ إنتاج النفط الأمريكي من خليج المكسيك 1,7 مليون برميل في اليوم.

4. **المضاربة في أسواق النفط :** البعض يشتري و يبيع النفط في السوق الفورية[2] سواءً أكان من المنتجات الخام أو المكررة، فإن أسعار النفط أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول[3]، أضف إلى ذلك المخاوف التي تحيط بالأمن في السعودية

---

1 - إعصار إيفان يعد العاشر من حيث القوة من بين الأعاصير التي ضربت منطقة الأطلنطي، وهو سادس إعصار يقع في موسم عواصف الأطلنطي سنة 2004 ورابع إعصار كبير في تلك السنة. تكون إعصار إيفان عند الرأس الأخضر في= مطلع سبتمبر 2004 وبلغ المرتبة الخامسة على مقياس سفير-سيمبسون للأعاصير Saffir-Simpson وهي أقوى شدة ممكنة للأعاصير. بلغ الإعصار ذروته في خليج المكسيك، حيث وصلت مساحته إلى ما يعادل مساحة ولاية تكساس. تسبب إعصار إيفان في أضرار جسيمة في جزيرة غرينادا وفي جامايكا وجزيرة غراند كايمان والطرف الغربي من كوبا. وبعد بلوغ الإعصار ذروته اتجه ما بين الشمال والشمال الغربي عبر خليج المكسيك ليضرب مدينة غلف شورز الساحلية ، مما أدى إلى حدوث الكثير من الخسائر تقدر 18 مليار دولار أمريكي.http://ar.wikipedia.org

2 - تختلف الأسواق الآجلة عن الفورية بأن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل، حتى بعد سنوات من الآن. ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقاً بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم. وأما الأسعار التي تتناقلها وسائل الإعلام ما هي إلا أسعار النفط في الأسواق الآجلة للشهر التالي. وتعتبر السوق الآجلة للنفط من أكثر الأسواق نشاطاً في العالم، يتكون كل عقد في الأسواق الآجلة في بورصة نيويورك مثلاً من ألف برميل على أن تكون نقطة التسليم مدينة كوشينج في ولاية أوكلاهوما بسبب موقعها الاستراتيجي على تقاطع خطوط أنابيب تمكنها من التصدير لكافة أنحاء العالم بسبب وصول هذه الأنابيب إلى الموانئ الأمريكية. يجد المضاربون= =والمستثمرون فرص ضخمة في الأسواق الآجلة لأنها تمكنهم من جني أرباح عن طريق تداول عقود النفط على الورق فقط حتى يأتي وقت التسليم، بدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم. فهد المشتري، هل أسواق المستقبليات أسواق مقامرة، الأسواق العربية، متاح على الرابط : www.alaswaq.net/views/2008/07/12/17163.html يوم 2008/07/12.

3 - في البورصات يضاربون على ما يسمى بـ " برميل ورقية "، أي أن المتداول سندات نفط، وحجم هذه العمليات المتداولة تساوي 5 أضعاف المتداولة في السوق الحقيقية. هذه المراهنات تتم بين أفراد جالسين في مكاتبهم ويحققون مكاسب من هذه الرهونات، لكن حقيقة السعر هو الذي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط وتتعامل على أساسه. يتم تصفية حسابات الرهونات في نهاية كل يوم، ويحقق المضاربون أرباحاً أو خسائر. فالمضاربون المتعاملون في الرهونات عادتاً يحققون أرباحاً، والمتعاملون في السوق الحقيقية أي المصدرون يبيعون بأسعار أقل مما هو سائد في سوق المضاربة، لأنهم اتفقوا مسبقاً على مدة التسليم، وتكون الأسعار قد ارتفعت وحصل المضاربون على الفروقات.

والغموض الذي يلف شركة النفط الروسية يوكوس بسبب الأزمة المالية التي تمر بها والضغوطات التي تمارسها أمريكا على منظمة أوبك، كل هذه الأسباب اتخذت كذريعة لارتفاع أسعار النفط.

الفرع الثالث : آثار الأزمة البترولية 2004 : [1]

لقد أخذت هذه الأزمة البترولية بعدا في العالم وقد تمخضت عنها عدة نتائج منها :

1) أخذت الحكومات الأوروبية في التعبير عن تخوفها من تراجع توقعات النمو المبرمجة لديها بسبب ارتفاع أسعار النفط ، فقد عرفت أسعار الوقود ارتفاعا لم يسبق له مثيل في ايطاليا إذ وصل سعر اللتر من البنزين إلى 1.71 يورو.

2) للمرة الأولى منذ عقد سبعينيات القرن الماضي تعاني الآن الحكومات الأسيوية من آثار الارتفاعات القياسية لأسعار النفط، ففي تايلندا تعد الحكومة خططا لتحصيل رسوم من قائدي السيارات عند المرور في شوارع العاصمة بانكوك ، مع تشجيع المتاجر و دور السينما على إغلاق أبوابها مبكرًا لتوفير استهلاك الطاقة، وفي سنغافورة صرح المدير التنفيذي للخطوط الجوية أن "الشركة قد ترفع رسوم الوقود على تذاكر السفر إذا استمر الارتقاء في أسعار النفط" [2].

3) حدوث تباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أو ارتفاع معدلات التضخم و هذا لارتفاع أسعار النفط فقد وصل السعر إلى 46 دولارًا للبرميل في 16 أوت 2004 .

4) جاء تخطي سعر برميل النفط حاجز الخمسين دولارًا ليثير مخاوف في تراجع الاقتصاد العالمي ويدفع الحكومات لتغيير توقعات ميزانياتها بشأن معدلاته .

5) حقق العالم العربي معدل نمو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو أعلى معدل شاهده العالم العربي منذ سنوات طويلة بفضل ارتفاع أسعار النفط.[3]

---

1 - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 81.
2 - ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص83.
3 - ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع ، ص92 .

6) عمل الدول الصناعية بسرعة على إبطال مفعول قوة أوبك و تقليصها فعملت على إيجاد البدائل والانتقال إلى موارد الطاقة الأخرى بشكل نسبي ، فتم التحول إلى استخدام التكنولوجيا الحريصة على الموارد الطبيعية التي تتيح تقليل الحاجة إلى النفط مثل استخدام الولايات المتحدة الأمريكية السيارات المقتصدة للبنزين.

أما عن حالة الجزائر ، فارتفاع أسعار البترول كان له أثر إيجابي على المدى القصير حيث :

- زاد من مداخيل الجزائر .
- رفع من احتياطي الصرف الجزائري .
- مكن بلادنا من تحقيق إنجازات هامة و انطلاق مشاريع تنموية في شتى المجالات.

لكن على المديين الطويل أو المتوسط شهدت آثار سلبية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط بشكل كبير.

المطلب الخامس : الأزمة النفطية 2014م

تميزت الفترة الممتدة من سنة 2011 سنة إلى سنة 2014 بمتوسط أسعار نفط خام برنت يدور حول 110 دولارات للبرميل تقريبا على الرغم من كفاية في الإنتاج، سواء من داخل الأوبك أو خارجها.

في سنة 2014م حقق متوسط أسعار نفط خام برنت أعلى مستوى في شهر جوان عند 115 دولارا للبرميل، ثم بدأت الأسعار في الانخفاض لتصل خلال شهر أوت 101 دولار للبرميل، هذا الانخفاض أعاد الحديث عن دور أوبك في التحرك لإنقاذ الموقف، ولتعمل على تأمين إمدادات النفط في السوق العالمية، وفي أجواء التصعيد الجيوسياسي وما ينتج عنه من قلق حول أمن المعروض، لأن استراتيجية المحافظة على مستوى إنتاج النفط حول 30 مليون برميل يومياً هو عامل من عوامل الاستقرار في السوق النفطية.

لقد كان التدهور السريع لأسعار النفط خلال سنة 2014 أثر كبير على الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية، وبقدر التباين حول أسباب هذا الانخفاض، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء احتدام الجدل حول قضية استخدام أسعار النفط كأداة ضغط سياسية في صرعات إقليمية ودولية من جديد. إن انخفاض سعر برميل النفط في أسواق العالم بنسبة 55% في أقل من سبعة أشهر. قسّم دول العالم إلى دول منتجة ومطمئنة تتعامل مع الأزمة المستجدة بهدوء وثقة كالسعودية والإمارات، ودول منتجة لكنها قلقة مثل إيران، حيث ترى في هبوط الأسعار إلى أقل من النصف مؤامرة على اقتصاداتها، والفئة الثالثة تضم الدول المستهلكة التي تنعم بالفوائد وتحسب عوائدها مثل الولايات المتحدة والصين. يرجع أسباب انهيار الاسعار إلى حدود 50 دولاراً للبرميل مطلع عام 2015، وإلى ما يعرف بـ "سلة خامات أوبك" وصلت في شهر أوت 2015 إلى حدود 40 دولاراً للبرميل، وهو اقل مستوى له منذ عام 2005م، يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن أسباب هذا التقهقر في الأسعار يرجع إلى عدة أسباب قبل التطرق إلى هذه الاسباب لا بأس أن نقدم المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك للفترة 2010 – 2015

الشكل (07): منحنى هبوط أسعار النفط في العام 2014(خام برنت القياسي)

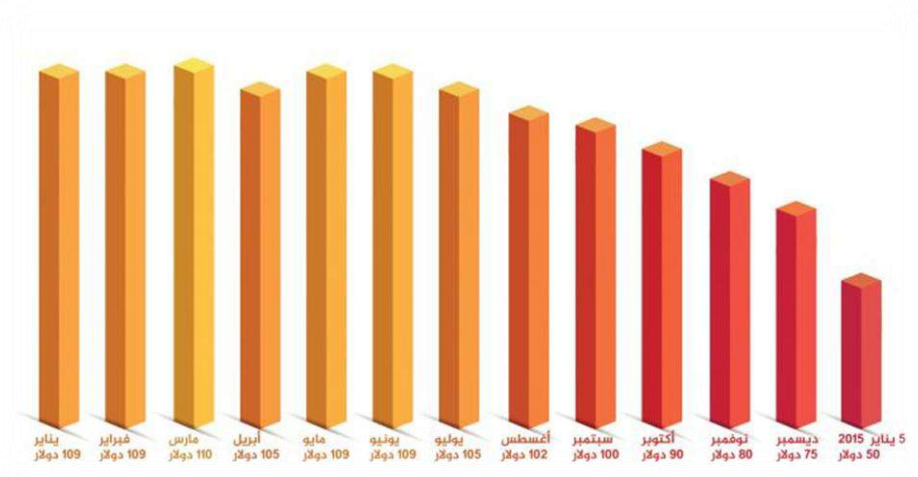

المصدر : بوركاب نبيل، وراهم فريد، انهيار أسعار النفط، الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سنة 2015، ص 4.

شكل رقم 08 : المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك 2010 – 2015

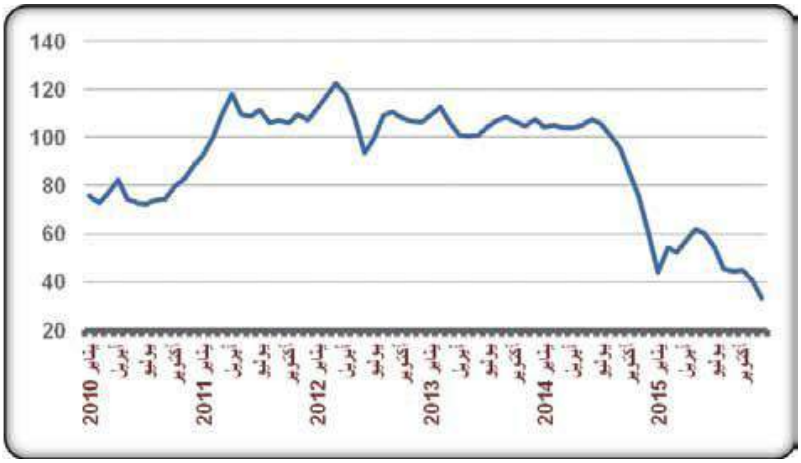

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2016.

جدول رقم 12 : **المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك[1] خلال 2010 – 2015** الوحدة : دولار/برميل

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الربع الأول	75.4	101.0	117.4	109.5	104.7	50.3
الربع الثاني	76.6	112.3	106.8	100.9	105.9	59.9
الربع الثالث	73.8	108.5	106.6	106.9	100.8	48.2
الربع الرابع	83.8	107.9	107.3	106.5	73.4	39.7
المعدل السنوي	**77.4**	**107.4**	**109.5**	**105.9**	**96.2**	**49.5**

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2016.

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر أن أسعار انخفضت بأكثر من 50% ما بين منتصف عام 2014 والربع الأول من عام 2015، حيث انتقل من 100.8 دولار أمريكي للبرميل إلى 50.3 دولار أمريكي مع بداية 2015، ليزيد الانخفاض أكثر ليصل إلى 39.7 دولار للبرميل مع نهاية السنة، وبذلك يصبح متوسط سعر البرميل الواحد خلال 2015 يساوي 49.5 دولار للبرميل.

1 - تضم سلة أوبك، اعتبارا من 16 جوان 2005 ، إحدى عشر نوعا من النفط الخام بدلا من السبعة خامات السابقة، وتمثل السلة الجديدة خامات الدول الأعضاء مقوّمة وفقا لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء .واعتبارا من بداية يناير2007 أضيف خام غيراسول الانغولي إلى سلة أوبك الجديدة، وفي منتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام أورينت الإكوادوري، وفي يناير 2009 تم استثناء الخام الاندونيسي من السلة لتصبح تتألف من 12نوع من النفط الخام وهي : خام (صحارى) الجزائري والايراني الثقيل و(البصارة) العراقي وخام التصدير الكويتي وخام (السدر) الليبي وخام (بوني) النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي وخام (مريات) والخام الفنزويلي و(جيراسول) الانغولي و(اورينت) الاكوادوري.

الفرع الأول :أسباب انخفاض أسعار النفط سنة 2014م

يعود أسباب انخفاض أسعار النفط مع بداية منتصف 2014 حسب الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى مجموعة من الأسباب نذكر أهمها :

1/ **العرض والطلب** : يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض وانتعاش السوق الامريكية بزياد الانتاج بحوالي 70 % أواخر سنة 2014 مقارنة مع سنة 2008، ومع زيادة انتاج الغاز الصخري من ابرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط. لقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بمعدل 1.5 مليون ب/ي مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.1 مليون ب/ي خلال عام 2014، ليصل إلى مستواه 92.9 مليون ب/ي، في ظل الوفرة في الامدادات والتي بلغت 94.9 مليون ب/ي، وواصلت الإمدادات من الدول المنتجة غير اعضاء في أوبك ارتفاعها بمعدل 1.2 مليون ب/ي، لتل إلى 56.9 مليون ب/ي عام 2015م، أما الدول الاعضاء في أوبك فقد واصلت إمداداتها خلال العام نفسه لتصبح 38 مليون ب/ي، أي بزيادة قدرها 0.6 مليون ب/ي.

شكل رقم 09 : إمدادات العالم من النفط 2011 – 2015

الوحدة : مليون برميل يومي

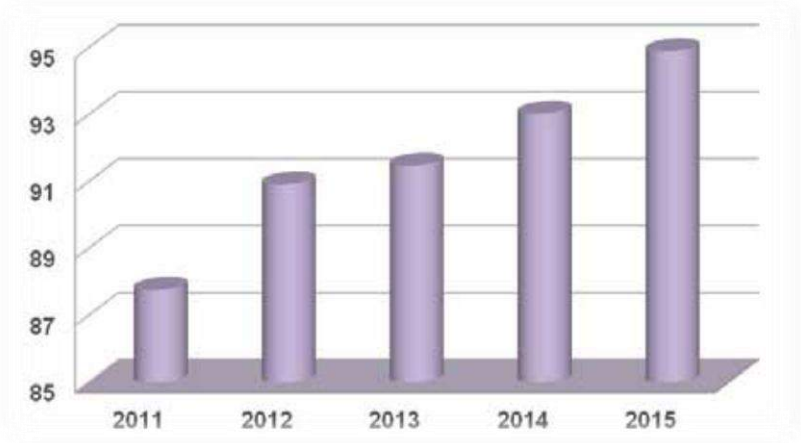

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2016.

الجدول رقم 13 : إمدادات العالم من النفط خلال الفترة 2011 – 2015 (الوحدة مليون ب/ي)

	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الامدادات					
دول أوبك	35.3	38.0	37.2	37.4	38.0
دول خارج أوبك	52.5	2.9	54.2	55.6	56.9
العالم	87.8	90.9	91.4	93.0	94.9

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2016.

ولما كان النمو الاقتصادي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً مع النمو الطلب على النفط الجدول الموالي يوضح معدلات النمو السنوية في الطلب على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة 2011 – 2015

جدول رقم 14 : معدلات النمو السنوية في الطلب على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة 2011 – 2015

	2011	2012	2013	2014	2015
الدول الصناعية					
الناتج المحلي الاجمالي	1.7	1.2	1.1	1.8	2.0
الطلب على النفط	(0.6)	0.2	0.1	(0.6)	0.9
دول العالم الأخرى					
الناتج المحلي الاجمالي	6.3	5.2	5.0	4.6	4.0
الطلب على النفط	3.4	1.9	2.9	3.2	2.4
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الاجمالي	4.2	3.4	3.3	3.4	3.1
الطلب على النفط	1.3	1.0	1.4	1.3	1.7

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2016.

2/ ثورة الوقود الصخري:Shale Oil & Gas "

جاءت هذه الثورة في الولايات المتحدة الأمريكية إيذانًا بظهور عصر جديد من عصور الطاقة، إذ تمكنت الولايات المتحدة من خلال توظيف ما يعرف بعملية "التكسير الهيدروليكي Fracking "إضافة إلى تقنية "الحفر الأفقي" من الوصول إلى النفط والغاز "المحبوس" بين "المسامات" الصخرية،

وقد أفضى ذلك إلى ارتفاع في عام 2015 بحوالي 610 ألف برميل يومي أي بنسبة 15.6 % مقارنة بمستويات العام السابق ليبلغ 4.523 مليون ب/ي.

شكل رقم 10 : تطور إنتاج و.م.أ. من النفط الصخري، 2012 – 2015

الوحدة مليون ب/ي

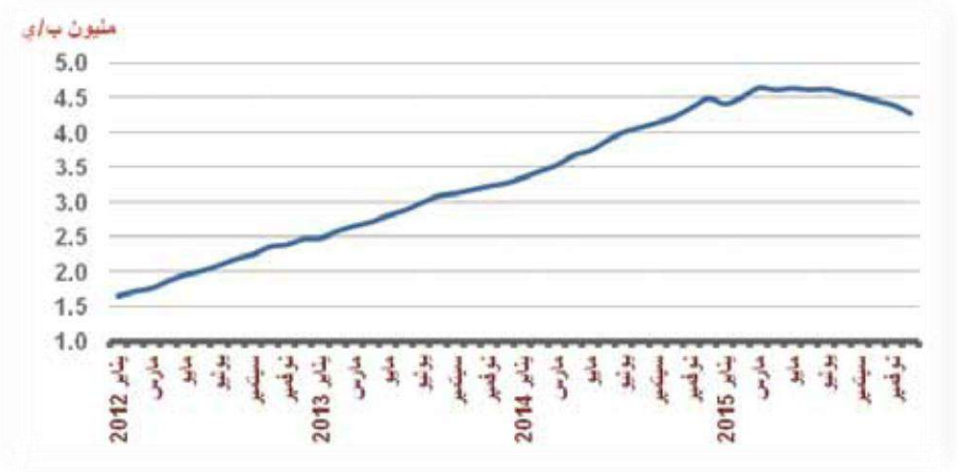

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة أوابك لسنة 2016.

يظهر من خلال الشكل رقم 10 أن إنتاج النفط الصخري في و.م.أ. يشهد تطوراً سريعاً خاصة خلال الفترة من جانفي 2013 إلى جانفي 2015

3- سياسات أوبك : في هذه الظروف ترفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها. وطالما لعبت السعودية تاريخيا دور "المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودولا أخرى تتمسك بالدفاع عن حصتها في السوق.

4- ارتفاع سعر صرف الدولار

ويعتبر ارتفاع سعر الدولار من أسباب ضعف الطلب على النفط، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، ذلك أن برميل النفط يتم تسعيره نظراً لقوة واستقرار الدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى، فهناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط ولا يمكن فصل هذه العلاقة، وعلى المدى القصير، يسهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق النفط، والذي يسهم بدوره في زيادة أسعار النفط وزيادة ذبذباتها، وعلى المدى الطويل يسهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج بينما يسهم في زيادة النمو في الطلب على النفط، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط. هذا الارتفاع لا يعني بالضرورة أن يكون نافعاً للدول المنتجة لأن العبرة بما يمكن أن تشتريه عوائد النفط، وليس بسعر البرميل.

5- المخزون الاستراتيجي

تعتبر حركة المخزون النفطي وخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط وأسعاره، خصوصا خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء مخزون تعني زيادة الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق، لذلك ساهم ارتفاع المخزون الاستراتيجي العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، وجاء كخطوة دفاعية لكبح أي زيادة محتملة نتيجة أزمات أو أوضاع غير مستقرة قد يشهدها العالم في أي لحظة ممكنة، وأشار تقرير أصدرته إدارة معلومات الطاقة الأميركية في أبريل عام 2014 إلى أن انتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري ساعد على رفع المخزون الأميركي في أواخر أبريل إلى نحو 400 مليون برميل ليبلغ 8040 مليون برميل مع نهاية الربع الرابع من العام وهو أكبر مخزون تحتفظ به الولايات المتحدة في تاريخها، ووصل المخزون التجاري في الدول الصناعية إلى 2713 مليون برميل مع نهاية 2014 مسجلاً بذلك ارتفاع قدره 172 مليون برميل بالمقارنة مع سنة 2013

جدول رقم 15 : تطور المخزون الاستراتيجي النفطي العالمي لسنتي 2013 – 2014

الوحدة : مليون برميل

المنطقة	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
إجمالي الدول الصناعية	2665	2487	2659	2655	2655	2718	2541	2713
بقية دول العالم	2216	2489	2274	2377	2255	2467	2363	2535
إجمالي المخزون التجاري	4881	4976	4933	5032	4910	5185	4904	5248
المخزون على متن الناقلات	1022	1034	1011	993	958	1052	989	1037
المخزون الاستراتيجي الامريكي	696	696	696	691	696	691	696	691
إجمالي المخزون العالمي	7741	7884	7668	7783	7783	7996	7845	8040
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	58.8	56.7	58.6	58.7	59.1	59.5	55.6	58.2

المصدر : التقرير السنوي لمنظمة أوابك سنة 2015

6/ العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية : يرى الكثير من الاقتصاديين أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون ليست وحدها في تحديد مسار أسعار النفط، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والتوترات والاضطرابات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين دور أساسي في التأثير على أسعار النفط وتدفع بها إلى الارتفاع أو الانخفاض، لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2014 بمجموعة من الصدمات النفطية والأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية، ومن المؤكد أن أهم الأحداث في الوقت الحالي تتعلق بالحروب في العراق وليبيا والضغوط الاقتصادية على روسيا بسبب الحرب الأهلية في أوكرانيا...

7/ عقوبات اقتصادية ضد روسيا وإيران

هناك العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين يرى ما جري في أسواق النفط، يعد "عقابا جماعيا" اذ اتفق منتجو النفط الكبار في العالم والولايات المتحدة الامريكية، رغم خسارتها من النفط الصخري، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصادياً بسبب موقفها من الأزمة في أوكرانيا، وكذلك معاقبة ايران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها، وأصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج.

لقد ركز المحلل الأمريكي الشهير توماس فريدمان في مقال نشرته صحيفة "نيويويرك تايمز" على أهمية خفض أسعار النفط عالميًّا كإحدى أدوات الضغط الأمريكية على الدول المعادية للمصالح الأمريكية، والتي تأتي في مقدمتها عالميًّا روسيا تحت حكم بوتين، والنظام الإيراني إقليميًّا في الشرق الأوسط. فكتب فريدمان: "إذا نجح التحالف النفطي السعودي الأمريكي عن طريق خفض أسعار النفط الممنهج، فلن تستطيع ميزانية موسكو أو طهران تحمل أعباء مصاريفهما، ولن يكون اقتصاد تلك الدولتين قادرًا على الحياة."

الفرع الثاني : آثار الأزمة النفطية 2014

في ظل هذه الظروف رفضت أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها. وطالما لعبت السعودية تاريخيا دور "المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودولا أخرى تتمسك بالدفاع عن حصتها في السوق، لذلك كان تأثير انخفاض الأسعار في النصف الثاني من سنة 2014 متباين بين الدول المستوردة والدول المصدرة.

الفرع الثالث : الدول المتضررة من انخفاض أسعار النفط : من البديهي أن يكون الأثر سلبياً على الدول المصدرة للنفط وخاصة التي تعتمد في ميزانياتها العامة على المداخيل المتأتية من النفط وبنسب كبيرة مثل الجزائر، ونوجز تأثير هذه الدول في الشكل الموالي :

شكل رقم 11 : الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط

المصدر : نيفين حسين، انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار مبادة الربع الثالث، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية، سنة 2016، ص10.

الفرع الرابع : الدول المستفادة من انخفاض أسعار النفط [1].

نجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة ، ويقول راجيف بيسوز كبير الاقتصاديين لمنطقة آسيا الهادي في مؤسسة " أي إتش أس غلوبال إنسايت " إن تراجع

1 – نيفين حسين، مرجع سابق، ص11.

النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1.5 تريليون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المصدرة، وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا، في إشارة إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان كما بقدر المحلل الاقتصادي لدى مؤسسة " أي بي إن أمرو "أن ما ستكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الأسعار سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار0.7 %

1/ أمريكـــا

التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي عام2014 يعزى في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة ،إذ زاد الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة % 3.98 وفي الربع الثاني بنسبة 4.6% زيادة الانفاق الاستهلاكي بأمريكا، والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد إذ أن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من عام 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر2007 انخفاض أسعار البنزين في أوائل يناير 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010.

2/ الصيـــن

انخفاض معدل التضخم بنسبة % 2.2 في أكتوبر 2014 ، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض سعر النفط. كل تراجع لأسعار النفط ب % 10 سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15%

3/ اليابـــان

ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو59 مليار دولار تراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5 %

4/ فرنســـا

أسعار المحروقات في محطات الوقود بلغت أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات هبوط فاتورة الطاقة في فرنسا ب 5.8 مليار دولار على الأقل في2014 الصناعة الفرنسية ستوفر 2.3 مليار دولار، وستكسب نصف نقطة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال سنتين

5/ منطقـــة اليـــورو

تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار تكلفة واردات الطاقة تتراجع ب11%

6/ تركيـــــا

انخفاض معدل التضخم بمقدار % 1.5 إذا بقي سعر الخام في مستوياته المنخفضة زيادة نمو الاقتصاد بنسبة0.9% الخزينة ستوفر 4.4 مليارات دولار

7/ الهنـــــد

تراجع أسعار الوقود بنسبة % 7 لأول مرة منذ يناير2009 كل تراجع لأسعار النفط ب % 10 سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.25%

8/ الأردن

السلطات تخفض مع بداية عام 2015 أجور النقل العام بنسبة % 10 على كافة وسائل نقل الركاب العاملة بالنزين والديزل، عجز الموازنة ينخفض بنسبة % 24 في 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة تراجع أسعار الخام بنسبة % 20 سيحسن الأرصدة المالية في 2015 بنسبة تصل إلى 1% من الناتج المحلى الإجمالي

9/ المغـــــرب : الرباط تخفض أسعار المشتقات النفطية مع بداية عام 2015 بنحو نصف دولار للتر انخفاض عجز الموازنة العامة من % 7 في 2012إلى % 5 في2014 . وتأمل السلطات أن يواصل الهبوط الى 4% في 2015. [1].

1 - نيفين حسين، مرجع سابق، ص11.

خاتمة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل لأهم الأسباب التي فجرت الأزمات المالية العالمية وكذا الأزمات النفطية العالمية بدءً من أزمة 1973 والتي شهدت ارتفاعا كبيرًا في سعر النفط بسبب إحدى جولات الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أحجمت الدول العربية عن إنتاجها من النفط. ونهايةً بأزمة الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمي 2014، بسبب الفائض الكبيرة في حجم المعروض النفطي في الأسواق العالمية، حين وصل إلى حدود 1 مليون برميل في اليوم، وبذلك وصل فائض العرض عام 2015 إلى 2.060 مليون برميل في اليوم.

والجزائر ليست بمنأى عن بقية دول العالم فقد أثرت الأزمات المالية والنفطية على الاقتصاد الجزائري سواء إيجابياً أو سلبياً ويتضح ذلك جلياً في المداخيل المتأتية من تصدير النفط، لذلك الفصل الثالث يعالج مدى تأثير الأزمات النفطية على الإقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث

الفصل الثالث : النفط في الاقتصاد الجزائري، تحديات وآفاق

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول : الاقتصاد الوطني وموقع النفط منه.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في الجزائر.

المبحث الثالث : تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع : بدائل النفط المتاحة أمام الاقتصاد الجزائر.

خاتمة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث

لقد كان للأزمات المالية وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان، وخاصة البلدان التي تعتمد إعتماداً كبير في اقتصاداتها على النفط ومنها الجزائر، إذ أنها كثيرًا ما سببت تدهورًا حادًا في الأسواق المالية، نظرًا لفشل الأنظمة المصرفية المحلية في أداء مهامها الرئيسية والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي أسعار الأسهم، وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية ككل.

والأزمات المالية التي انفجرت منذ سنة 1929 كان لها أثر بعيد المدى على آفاق النمو الاقتصادي العالمي والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن هذا التأثير سواء إيجابياً أو سلبياً، ولمعرفة حيثيات تأثير الأزمات المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري تطرقنا في هذا الفصل إلى المواضيع الآتية :

المبحث الأول : الاقتصاد الوطني وموقع النفط منه.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في الجزائر.

المبحث الثالث : تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الرابع : بدائل النفط المتاحة أمام الاقتصاد الجزائر.

الفصل الثالث : النفط في الاقتصاد الجزائري .. تحديات وآفاق

المبحث الأول : الاقتصاد الوطني وموقع النفط منه

المطلب الأول : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري والتطور التاريخي له :

الفرع الأول : أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري :

الحديث عن الجزائر دائما في مجال الطاقة يتركز على البترول والغاز الطبيعي، إذ تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، فهو سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء وهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الآخر في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دورًا غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستثمار والاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

الفرع الثاني : المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية :

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرفاً مهماً في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فإن أهميتها تتضح في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، وفي سنة 2002، عندما استقر سعر صرف[1] الدولار الواحد وأصبح يعادل 76 د.ج ارتبط ارتباطا مباشراً بالريع البترولي مما يعطي نتيجة إيجابية على

[1] – سعر الصرف هو نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية. أنظر محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2004، ص17.

ميزان المدفوعات، لأن قانون الميزانية لسنتي 2002 – 2003 اعتمد مبلغ مرجعي 19 دولارًا للبرميل الواحد، بينما كان في حدود 24 إلى 29 دولارًا للبرميل الواحد مما ساعد على نمو الاستثمارات، وتراجعت المديونية الخارجية إلى 24,5 مليار دولار، والتضخم أصبح أقل من 2 % هذا الوضع شجع الاستثمار الأجنبي بحوالي 900 مليون دولار، وكذلك الشراكة المحلية والأجنبية والقطاع الخاص المنتج[2] عن طريق صندوق ضبط الموارد[3].

الفرع الثالث : المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين والبوتان والزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

المطلب الثاني : التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

بدأ البحث عن النفط في الجزائر عام 1890، وقد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية عام 1949، وبدأ الإنتاج عام 1953، وشهد عام 1956 اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي بوشر في استغلاله سنة 1957. ومنذ ذلك الحين شهد تطوراً سريعاً وهاماً.

الفرع الأول : تطور قطاع المحروقات في الفترة (1962-1971) : ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات، بسبب القانون رقم 58 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958

[2] – لخضر عزي، مصطفى مقيدش، عرض وتحليل كتاب الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 09، بتاريخ جويلية 2007، ص13.

[3] – صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر تم إنشاءه في 27 جوان 2000 بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 ويقيد في هذا الحساب في بابين الإيرادات، والنفقات. وقد حددت وظائف الصندوق أساساً بـ :– أ) امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية. – ب)تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة. – ت) تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة. بوفليح نبيل صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة، ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، متاح على: (http://www.4shared.coml) تاريخ 2011/03/15

والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي[1] (Code pétrolier saharien) وبقيت في تبعية خارجية لفرنسا في مجال المحروقات.

في 1963/12/31 قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات.

أما عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية، مما أعطى دفعًا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول.

ومع بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيه اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولارات للبرميل.

هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، ودخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

الفرع الثاني : تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2009):

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص، أما إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع وحتى السنوات الأخيرة كان متذبذبا، حيث قفز مباشرة بشكل لافت وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق هذا السقف.

[1] – رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية سنة 1959 يعمل على دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، وفي سنة 1961 جاء التعديل الثاني في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر، ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي، وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار" السيادة الجزائرية "بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية. أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، متاح على :

www.jps-dir.com/Forum/uploads/1364/oilchangeeco.doc *تاريخ التصفح* 2015/11/12

في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سوناطراك"، وابتداءً من هذا التاريخ[1] أصبح لسوناطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.

- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.

- تأميم حقول الغاز.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بـ OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة.

وفي الفترة 1986-1989 فقد شهدت أحداثاً اقتصادية صعبة، تمثلت في الصدمة البترولية التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الوطني، بسبب الانخفاض الكبير في سعر النفط، كما تميزت بالتراجع في مستوى الإنتاج الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 ألف برميل يوميًا عام 1987، ومن أسباب هذا السقوط كذلك محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية.

في سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم، لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد، ولم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين750 و850 ألف برميل يوميا.

---

[1] – بلقاسم زايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008/2007، متاح على (http://theses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task...92...) ص95، تاريخ الاطلاع 2016/03/15.

وفي الفترة (2000-2007) كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) فدخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ نهاية 2005 حوالي 1.352 مليون برميل يومياً، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات، إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي مكن من التسديد وتخفيض الديون الخارجية من 15 مليار دولار إلى 400 مليون دولارًا.[1]

وفي الفترة (2008-2009) أظهرت سوناطراك عزمها على مواصلة مشاريعها البترولية ففي هذا الشأن فقد رصدت ميزانية تقدر ب 63 مليار دولار لتطوير بنيتها التحتية في مجالات التنقيب والاستكشاف والنقل والتسويق من بينها 1.5 مليار دولارات للاستكشافات الجديدة، كما تسعى الشركة لتعزيز قدرات أسطول نقلها البحري، وقد استلمت في عام 2008 ناقلتي غاز طبيعي مسيل من طراز الناقلات العملاقة، وتدرس شراء سفن جديدة من نفس الطراز، كما عززت تواجدها في مناطق عديدة في أمريكا الجنوبية و أفريقيا و أوروبا. ويُنْتَظَر أن تخوض الجزائر تجربة تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل GTL، كما شرعت سوناطراك أيضاً في مارس 2009 في إنجاز مصنع جديد لإنتاج الأمونيا واليوريا بمنطقة ارزيو، وبالإضافة إلى مشروع مماثل آخر، في مرحلة متطورة من الإنجاز، سيقوم بإنتاج الأمونيا، وهو مشروع شراكة مع شركة أوراسكوم المصرية، إضافة إلى مشاريع أخرى مع شركة توتال الفرنسية[2].

[1] – قاشي فايزة، مرجع سابق، ص58.

[2] – نشرة صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سابق، ص ص32،30.

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه مستقبل الصناعة النفطية في الجزائر

الفرع الأول : التحديات التي تواجه مستقبل الصناعة النفطية في الجزائر[1] :

يواجه استخدام واستهلاك الطاقة الاحفورية في البلدان الطاقوية على غرار الجزائر الكثير من القيود والتحديات من بينها قضايا تلويث البيئة، تذبذب إنتاجها وأسعارها وأخيرا نضوب احتياطاها، لذا غدا التوجه نحو الطاقات المتجددة أو البديلة أمرا ضروريا

التحدي الاول: ضخامة رؤوس الأموال

أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف الى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية أنفقت أموالا لا مثيل لها على النشاطات القبلية خلال العشر سنوات الماضية، ولكنها حصدت نتائج سلبية وكارثية بسبب فشل تسيير حقول حاسي مسعود وحاسي رمل، وإنتاج الحقلين بات ينخفض بسرعة هائلة، وإن الجزائر لم تستثمر بطريقة صحيحة في نشاطات تسيير المكمن مما أدى إلى إنهاك حاسي مسعود وحاسي رمل حيث تم تدميرهما خلال العشرية الأخيرة. لو نجحت الجزائر في تسيير هذين الحقلين لوحدهما بطريقة جيدة لكانت البلاد في راحة من نفسها على الأقل لمدة 10 سنوات أخرى قادمة، وإذا واصلت "سوناطراك" العمل بهذه الوتيرة فإن حاسي مسعود وحاسي رمل سيكون مصيرهما الموت النهائي بعد 10 سنوات، مشددا على أن الجزائر أمام منعرج خطير لأنها فشلت في تحويل ثروة المحروقات إلى ثروة دائمة من خلال تنويع الاقتصاد، وأصبحنا تابعين للمحروقات بنسبة 100 بالمائة.

---

[1] **(عبد المجيد عطار** أحد أهم قدماء مسيّري سوناطراك، حاصل على شهادة المعهد الجزائري للنفط ومهندس جيولوجي، يشغل منصب مستشار دولي في ميدان النفط والري منذ 2004، وكان وزيرا للموارد المائية في الحكومة خلال عام 2002 - 2003 كما شغل منصب مدير عام مجمع الشركات الدولية المسؤولة عن إدارة 59 فرعا في قطاع الصناعة الكيماوية والصيدلة والخدمات والنقل الجوي والبحري وإدارة الموانئ والبنى التحتية السياحية وشغل منصب مدير تنفيذي بسوناطراك.

التحدي الثاني : التأثيرات البيئية

تساعدنا المنتجات النفطية (المشتقات النفطية) على القيام بالعديد من الأمور المهمة في حياتنا اليومية، فهي وقود لطائراتنا وسياراتنا...، كما نستخدمها في تدفئة المنازل ولصنع مواد مثل الأدوية ومختلف أنواع البلاستيك، ومع أن مشتقات النفط تجعل الحياة تسير بشكل أسهل، إلا أن استخراج هذه المادة وإنتاجها ونقلها يضر بالبيئة عبر تلوث الهواء والماء، وما ينتج من انبعاثات سامة تضر بالإنسان نتيجة حرق المنتجات النفطية كالوقود والذي ينتج عنه انبعاث ثاني أكسيد الكربون(CO_2) هذا الغاز الدفيء هو مصدر للإحتباس الحراري، وثاني أكسيد الكبريت(SO_2) الذي يضر بالنبتات، وأكاسيد النيتروجين (NOX) ... فكل هذه المشتقات تقريبا لها آثار سلبية على البيئة وعلى صحة الإنسان وتسبب أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب، بشكل خاص عند الطفال والمسنين.

ومن أجل الحد من هذا المشكل قام المجتمع الدولي بعقد عدة اجتماعات ووضع اتفاقات للحد من التلوث البيئي، أهم هذه الاتفاقيات ما يعرف بقمة الأرض (اتفاقية كيوتو بالإنجليزية Kyoto Protocol) وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992. وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الاتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر[1].

---

[1] في 11 جانفي 1997 تم اعتماد هذه الاتفاقية والتزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين عامي 2008 و2012 بمعدل لا يقل عن 5 بالمئة مقارنة بمستويات عام 1990. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 16 فيفري 2005 وفي نوفمبر 2009 وقعت 187 دولة وصدقت على البروتوكول. وضريبة الكربون تفرض على كمية الكربون الموجودة في الوقود الأحفوري، لأن الكربون في الوقود الأحفوري يتحوّل كله تقريباً إلى ثاني أكسيد الكربون، لذا، تساوي ضريبة الكربون ضريبة الانبعاثات على أساس كل وحدة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المكافئ. أما ضريبة الطاقة فتفرض على محتوى الوقود الأحفوري من الطاقة، ما يقلّص الطلب على الطاقة، ويحدّ بالتالي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري. أما الضريبة الإيكولوجية فتهدف إلى التأثير على سلوك الإنسان (خاصة السلوك الاقتصادي) من أجل اعتماد مسار سليم إيكولوجياً=

التحدي الثالث : مادة النفط مادة ناضبة

انتشرت الأوساط العالمية المهتمة بالطاقة منذ اكتشافه، ما يعرف بنظرية (ذروة النفط)، والتي تشير إلى بداية العد التنازلي لانتهاء عصر النفط ونفاذ احتياطاته، وبداية ارتفاع مستويات الطلب العالمي عليه بمستويات تفوق العرض الذي يتناقص تدريجيا ويفشل في سد الاحتياجات العالمية المتزايدة منه.

وقد اكتسبت نظرية "ذروة النفط" دفعة جديدة مع الارتفاعات المتوالية التي شهدتها أسعار النفط عالميا خلال الفترة بين عامي (2003 – 2008)، من مستوى 30 دولارا للبرميل في عام 2003 إلى مستوى قياسي خلال شهر يوليو من عام 2008 (147 دولاراً للبرميل)، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط خاصة من الدول الصاعدة والنامية (وأهمها الصين والهند والشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية)، وتزامن ذلك مع الانخفاض التدريجي في حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة وتلاشيها في منتصف عام 2008.

وتعززت هذه الدفعة مع الانخفاض الملحوظ في حجم الاكتشافات النفطية للحقول العملاقة في السنوات الأخيرة وتأجيل وإلغاء العديد من المشروعات الاستثمارية الموجهة لتنمية وتطوير الحقول القائمة أو لعمليات البحث والتنقيب والاستكشاف، ولئن كانت نظرية "ذروة النفط"، وتحديد سنة معينة يبدأ عندها العد

=أما ضريبة الانبعاثات / الكربون / الطاقة الدولية فهي ضريبة تفرضها سلطة دولية على مصادر محددة في البلدان المشاركة. ويوزع العائد أو يُستخدم بموجب ما تحدده تلك السلطة أو البلدان المشاركة. أما الضريبة المتناسقة فتلزم البلدان المشاركة بفرض ضريبة موحَّدة المعدل على المصادر ذاتها، ذلك أن فرض معدّلات ضرائب مختلفة على اختلاف البلدان لن يكون فعلاً بالقياس إلى الكلفة. أما الائتمان الضريبي فهو خفض للضريبة، يهدف إلى تشجيع شراء منتج معين أو الاستثمار فيه، مثل تكنولوجيا الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. ويعتبر الرسم على الكربون بمثابة ضريبة الكربون. أنظر أيضاً تأثير التفاعل.

التنازلي لانتهاء عصر النفط، لا تزال محل جدل واسع، فإنه لا شك في سنة الذروة ونضوب النفط على المدى البعيد.

فإذا كانت البشرية قد استهلكت حتى عام 2006م حوالي 1103 بليون برميل وأن الاحتياطي المتبقي يقدر بحوالي 1275 بليون، وأن البشرية تستهلك بإحصائيات عام 2006م حوالي 30بليون برميل في العام، فإن ذلك يعني أنه في غضون سنوات قليلة ستكون البشرية قد استهلكت نصف البترول الذي كان موجوداً في الأرض، وأن حجم البترول المتبقي سيساوي حجم البترول المستهلك، مما يعني ان منحنى الانتاج سيكون قد وصل إلى ذروته وأنه سيأخذ في الهبوط بعد ذلك[1].

أن احتياطات الجزائر الرسمية لا ترتفع منذ بداية سنوات 2000، فالاكتشافات الجديدة المحققة، وإن كانت عديدة، إلا أن حجمها صغير، وبالتالي تعجز عن استعادة المخزون إلى سابق عهده أو تجديده، فما بين 2004 و2011، تم تسجيل 140 اكتشافاً جديداً، ولم تضف هذه الاكتشافات سوى 500 مليون طن مقابل النفط، وهي الكمية القابلة للاسترجاع، بينما بلغ مجموع الإنتاج في الفترة نفسها حوالي 1800 مليون طن مقابل النفط، أي بنسبة تجديد للاحتياطات يقل عن 30 في المائة. وعلى المستوى العالمي، تحتل الجزائر المرتبة 15 بالنسبة للنفط بـ12 مليار برميل، أو ما يعادل 0.7 في المائة من الاحتياطي العالمي، والمرتبة 10 عالميا بالنسبة للغاز بحوالي 4500 مليار متر مكعب، أو ما يعادل 2 في المائة من الاحتياطي العالمي[2].

---

(1) حاتم الرفاعي: البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، يناير 2009، ص 66.

(2) محمد سعيد بغول (المدير السابق لقسم الاستكشاف لشركة سوناطراك)، المشهد الحقيقي للنفط الجزائري، جريدة الخبر، الجزائر، 11 يناير 2015.

التحدي الرابع : تراجع الإنتاج النفطي الجزائري

أما عن الإنتاج الجزائري فقد بلغ مستوى الذروة بـ75 مليون طن في 2004، بعدها بدأ الإنتاج يتراجع تحت عتبة 65 مليون طن في السنوات التي تلته، ثم تدنت إلى 61 مليون طن في 2012 "ما يعادل 1.1 مليون برميل يوميا"، بتراجع نسبته 20 في المائة في مدة 8 سنوات، وأضحى إنتاج النفط في حدود 980 ألف برميل يوميا نصفه بالشراكة. أما بالنسبة للإنتاج الغازي، فإنه انتقل من 154 مليار متر مكعب في 2008 إلى 132 مليار متر مكعب في 2012، بانخفاض نسبته 14 في المائة خلال أربع سنوات، وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 40 في المائة من الغاز المنتج يعاد ضخه للمحافظة على ضغط وكثافة الحقول القديمة، وعلى العموم فإن الإنتاج الجزائري بكافة منتجاته انخفض من 233 مليون طن مقابل النفط في 2007، إلى 194 مليون طن مقابل النفط في 2012، أي بتراجع نسبته 17 في المائة في ظرف 5 سنوات.

التحدي الخامس : الغاز الطبيعي من البدائل المنافسة للنفط

يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والنظافة وضآلة المساهمة في تلويث البيئة وبذلك يعد وقوداً مثالياً من الناحية البيئية خاصةً في الاستعمال المنزلي، وهو أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة والبديلة من حيث القيمة الحرارية، فما يطلقه الغاز الطبيعي من الكربون لا يتجاوز 0.63 طن كربون عند اشتعال ما يعادل طن نفط من الغاز. وبالمقابل فان اشتعال طن نفط يطلق من الكربون 0.82 طن كربون، في الحين نفسه يطلق اشتعال طن من الفحم حوالي 1.05 طن كربون. وينتج من كل طن كربون عند تفاعله في الجو مع الأوكسجين نحو 3.4 طن من غاز ثاني اوكسيد الكربون CO_2 الملوث للجو، وبذلك لا يتجاوز التلوث بالغاز 60 بالمئة مما يناظره من التلويث بالفحم، ويتميز الغاز الطبيعي بخلوه التام من مركبات الكبريت المسببة للتلوث وكذلك تتضاءل فيه نسب أوكسيد النتروجين ولا يحتاج الغاز لعمليات تحويلية قبل استخدامه كما هو الحال عند تحويل النفط الخام إلى منتجات مكرره وفي ذلك ما يحمي البيئة

من التلوث المرتبط بعمليات التكرير. وبذلك يتمتع الغاز بميزات عديدة على سائر مصادر الطاقة الأحفوريه مما يجعله يحظى بمساندة المنادين بحماية البيئة.

بالإضافة إلى ما ذكر تعتمد بعض صناعات البلاستك والألياف الصناعية ومنتجات بتروكيماوية أخرى على الميثان كمادة خام Feedstock ولذلك يتوقع أن توفر صناعة البتروكيمياويات سوقاً متنامية الأهمية للغاز الطبيعي في المستقبل. وفي السنوات الأخيرة أمكن استخدام الغاز الطبيعي كوقود للسيارات، إذ تنامت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات لتوسيع نطاق استعماله في قطاع النقل سواء في النقل العام أو نقل البضائع لمسافات قصيرة، وبذلك يمكن تحسين الظروف البيئية نتيجة لانخفاض المنبعث من غازات الاحتباس الحراري[1].

التحدي السادس : التطور التكنولوجي

تعتبر التكنولوجيا العامل الحاسم للتطور وحل المعضلات الاقتصادية، وكذلك باتت التكنولوجيا تدخل في جميع مناحي الحياة، فلم تعد التكنولوجيا تستخدم كأداة أو وسيلة لزيادة الإنتاج وتحديثه بل أصبحت تستخدم في تسهيل الخدمات الإنسانية كالصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات ومعظم الخدمات الأخرى المتصلة بالإنسان، وفيما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية يستفاد من التكنولوجيا في نواحي عدة أهمها استخدام الأساليب والوسائل والمعارف الحديثة في تحديد هذه المشكلات ثم تحليلها بأحدث الطرق والتقنيات للتوصل إلى أفضل الحلول، وما يحدث من تغير في خارطة العرض والطلب العالمي للنفط إلا بسبب التطور في تكنولوجيا إنتاج النفط العالمي، والدول الغربية حاولت جاهدت منذ فترة طويلة إيجاد بدائل للنفط التقليدي الحالي باستخدام تكنولوجية عالية، وحققت بالفعل نجاحات بارزة على هذا المستوى،

---

(1) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2000، ص70.

كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً مهماً في تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع النفط، ولتحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة ينبغي أن تستمر الشركات الوطنية المصدِّرة للنفط في البلدان النامية المصدِّرة للنفط في الاستثمار في المعارف والعمليات التجارية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التحدي السابع : النفط الصخري

يشهد قطاع الطاقة حول العالم تغييرات كبيرة، نتيجة تزايد الاستهلاك وارتفاع التكاليف من جهة، وتأمين إمدادات الطاقة من جهة أخرى، وأصبح من المؤكد أن مصادر الطاقة التقليدية أو ما يعرف بالوقود الأحفوري معرضة للنضوب عاجلا أم آجلا، كونها مصادر غير متجددة، ناهيك بالاستغلال المفرط لهذه المصادر الطاقوية، قصد تأمين الطلب المتزايد على الطاقة على المستوى العالمي، وهو ما تسبب في استنزاف تلك المصادر، وعجل بالبحث عن بدائل لهذه الطاقة الآيلة للنضوب؛ وهو ما تجلى في الاهتمام ببعض المصادر الطاقوية البديلة في صورة الغاز الصخري، الذي أصبح محل اهتمام كل دول العالم، خاصة تلك التي تملك إمكانات كبيرة منها، ومن بينها الجزائر التي عليها بالمطالبة بتوفير الطاقة للمواطن من جهة، وملزمة بتنويع مصادرها المالية لتتخطى الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العالم من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس يقول الخبراء إنه من الضروري أن تبحث الجزائر عن بدائل للطاقة كاستغلال الغاز الصخري الموجود في الصحراء، رغم أنهم لم يستغربوا تخوفات المواطن الصحراوي من الآثار السلبية التي قد تنجم من وراء هذه العملية، لذلك أولت الجزائر اهتماما كبيراً للاستثمار في هذا المجال، خاصة بعد نجاح التجربة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري كبديل اقتصادي منافس للنفط الحالي التقليدي.

التحدي الثامن : ثقافة الفساد

التي عمت الدول العربية، حيث تختلف أنواع الفساد النفطي، مادام هذا الوباء مهيمناً على أجواء العمل في البلاد، فلا يمكن استثناء قطاع النفط، والجزائر كغيرها من بلدان الدول العربية شهدت خلال العقد

الأخير، سلسلة من فضائح الفساد طاولت قطاعات حيوية في البلاد، كالنفط والطاقة والأشغال العمومية والمالية، وصدمت هذه القضايا الرأي العام في الجزائر بسبب فداحتها ومستوى المسؤولين المتورطين فيها عرفت بسوناطراك 1 وسوناطراك 2، وأكبر قضية فساد في قطاع النفط، تتعلق بصفقات أبرمتها شركة النفط الجزائرية "سوناطراك"، مع أربع شركات أجنبية بينها شركة ألمانية وأخرى إيطالية، اتهمتها المحكمة بأنها حصلت على صفقات غير قانونية في الجزائر، سميت بقضية "سوناطراك1" تورط في القضية 19 متهماً بينهم كبار المسؤولين في "سوناطراك".

التحدي التاسع : النفط قطاع حساس للمتغيرات الاقتصادية والدولية

- **التغيرات الاقتصادية** : يعتبر الوضع الاقتصادي والمالي العالمي من أهم المؤثرين في أسعار الثروة النفطية، فعندما يسجل النمو الاقتصادي العالمي معدلات نمو مرتفعة تنتعش القطاعات الاقتصادية، ويزيد الطلب على النفط ومن ثم ترتفع أسعار براميل النفط في الأسواق الدولية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي سوف تحدث أزمة مالية ويؤدي هذا إلى تراجع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي سينخفض الطلب العالمي على النفط ومن ثم تنخفض أسعار النفط.

- **الحروب والصراعات الإقليمية** : لقد شهدت عدة مناطق من العالم وخاصة البلدان العربية منها نزاعات وحروبا كان النفط سببها المباشر أو غير المباشر حيث يقول محمد حسنين هيكل « كان النفط عنصرا دائما في كل أزمة كبرى وقعت في العالم العربي منذ بدأت رياح الاستقلال تهب عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان البترول يطرح نفسه على الأزمات أو كانت الأزمات تطرح نفسها على البترول وفق متغيرات الظروف »

إن سلاح النفط لم يستخدم إلا تحت ضغط الظروف العسكرية أو السياسية الحادة، ففي عام 1956 تم استخدام النفط سلاحا سياسيا لأول مرة عندما نسفت سوريا أنابيب نفط العراق التي كانت تنقل النفط

العراقي من كركوك إلى الساحل السوري على البحر المتوسط، و ذلك كرد فعل على العدوان الثلاثي البريطاني – الإسرائيلي– الفرنسي على مصر بسبب تأميم مصر لقناة السويس، والمرة الثانية حدثت في عام 1967عندما أوقفت الدول العربية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إثر العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مصر وسوريا والأردن، وبسبب موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية من هذا العدوان إلا أن وقف التصدير استمر لفترة قصيرة جدا، أما المرة الثالثة فكانت في عام 1973 وهو الاستخدام الأبرز لسلاح النفط العربي[1].

➢ **السياسة النفطية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها جهات معينة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة للنفط في كيفية التحكم بالنفط في السوق، بحيث نجد أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية وتحديد اتجاهها سواء بالزيادة أو النقصان أو الثبات أو الانعدام الكلي أو الجزئي، وتعتبر الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من طرف حكومات الدول المنتجة من جهة وحكومات الدول المستهلكة، إضافة إلى السياسات المنتهجة من طرف الشركات النفطية العالمية الكبرى، وشركات النفط الوطنية تلعب دوراً مهما في تحديد أسعار براميل النفط، ويدخل في هذا الإطار السياسة الاحتكارية للشركات النفطية العالمية في ظل سياستها شبه المطلقة، التي كانت تمارسها على السوق النفطية العالمية في فترة زمنية سابقة، بحيث كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره تلك الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع، وسياسة منظمة الأوبك من خلال تحديدها لسقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذا التزامهم بتلك

---

(1) خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر(1990 –2014) ، رسالة ماجيستر، ذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية جامعة محمد خضير بسكرة، سنة 2015/2014، ص96.

الحصص، وكذا السياسة المتبعة من طرف الدول المستهلكة فيما يخص التخزين الاستراتيجي والتجاري الذي تقوم به.

- **سعر السلع البديلة:** نقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها السلعة النفطية، كالطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر.....إلخ. فاستبدال المنتج عامل مهم يؤثر على طلب النفط سلباً أو إيجاباً، لذلك أصبح الاهتمام بهذه السلع كبيراً نتيجة للأزمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها هذه الأخيرة والتي كان سببها النفط، ومن هنا أصبحت هذه السلع تنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة، إلا أن تأثيرها على جانب العرض النفطي لا يظهر في المدى القصير وإنما يبرز بشكل كبير في المدى البعيد، ويبقى تأثير هذه السلع محدود جداً لأن تكاليف تشغيلها وإنتاجها واستخدامها مكلفة جداَ، مما يجعل أسعار هذه المنتجات البديلة عالية جداَ، وهذا ما يسبب أيضا ضعف مواقف منافسيهم ... على الأقل في المدى القصير والمتوسط[1] .

- **العوامل المناخية :** وتتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك، وهي عوامل متعلقة بتقلبات فصول السنة مثل إعصار (كاترينا) الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط وغيرها من التقلبات الجوية التي كانت السبب الرئيسي في ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية للنفط[(2)].

---

1 -Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Petrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005, P : 80-82 .

(2) لقد حدث عوامل مناخية عديدة والمرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير ومن بين هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي :

- إعصار (كترينا) و إعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول والرابع من العام 2007 ، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة.

➢ **عامل المضاربة:** المضاربة هي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الأخيرة. ويعتقد أنها ظاهرة تنسحب على جميع أسواق البورصات العالمية. فالمتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء.

ويذكر أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة انتشرت بشكل كبير وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات الورقية ....إلخ، كل ذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط[1] .

وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذ آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة[2] .

المبحث الثالث : تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني

لقد شهد الإقتصاد الجزائري مراحل عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، كان النفط أهم هذه العوامل والمؤثرة فيه، سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي، الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، المديونية و خدمتها، ونبين في كل مرة العلاقة بين هذه المؤشرات وسعر النفط خلال هذه الفترة.

– توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (إيفان) الذي حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك منتصف شهر سبتمبر 2004 ، وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار الذي خلفها هذا الإعصار بإنقاصهم الإمدادات النفطية في السوق والذي استمر توقفه عن الإنتاج لمدة تزيد عن 3 إلي 4 شهور تقريباً، بالإضافة إلى توقف مؤقت في المفاعلات النووية المولدة للكهرباء في اليابان.
عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 1 ، سنة 2013، ص338.

1– عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص58.

2– التقرير الاقتصادي العربي الموحد2011، المرجع السابق، ص191.

المطلب الأول : الأزمات النفطية في السبعينيات

الفرع الأول : أثر الأزمة الاقتصادية 1973م على الاقتصاد الجزائري :

بداية لقد شهدت أسعار النفط بذبذب كبير وتغيرات مستمرة خلال تلك الفترة، والجول التالي يوضح ذلك

جدول رقم 16 : تطور متوسط سعـر النفط خلال الفترة (1970 – 1979)

الوحدة : دولار/برميل

السنوات	1970	1973	1974	1977	1979
سعر البرميل	2.1	**3.1**	10.4	12.6	29.2

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

يتضح لنا من خلال الجدول:

-أن ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1973 من 3.1 دولار للبرميل إلى 29.2 دولار للبرميل سنة 1979 كان له الأثر الايجابي في تحقيق انتعاش العائدات المالية المحققة والتي ارتفعت من 681 مليون دولار سنة 1970 إلى1.522 مليون دولار سنة 1973 ورجع هذا إلى حضر النفط الذي فرضته الدول العربية من خلال تلك الاتفاقية التي جمعت اكبر الدول المصدرة والمنتجة له في تلك الفترة ازاء الحرب العربية الاسرائيلية مما شكل لدول المنتجة آنذاك ثروة هائلة نتج عنها ارتفاع الأسعار الى ما يتجاوز 50 بالمائة وهو ما يوضحه الجدول اعلاه.

1- الناتج المحلي الإجمالي(PIB) :

يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع والخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات بإعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات بإعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الإقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للإقتصاد.

جدول رقم 17 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 – 1979

الوحدة : مليون د.ج.

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الناتج المحلي الإجمالي	21210	21628	26522	**30533**	49295	53647	65252	76887	92080	2904 11

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

شكل رقم 12 : **تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1970 – 1979**

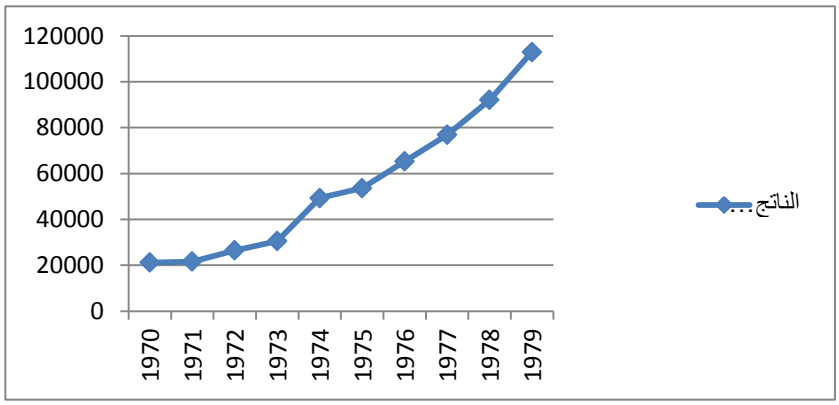

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

- لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً منذ منتصف السبعينات، حيث انتقل من 21210 مليون دج سنة 1970 إلى 112904 مليون دج سنة 1979، ويرجع سبب هذا النمو إلى تزايد الإيرادات النفطية خاصة بعد أزمة 1973 والتي كان الناتج المحلي بها يساوي 30533 مليون دج ، والتي استخدمت لدفع آلة الإنتاج الوطني وتحفيز القطاعات الاقتصادية من خلال ما تم إقراره في المخططات التنموية، توجيه أكبر قدر ممكن من الإستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من 45% من الإستثمارات الوطنية، وقد سادت خلال تلك الفترة فكرة تشييد التنمية.
- بإعتبار أن رصيد الميزان التجاري يظهر من خلال الفرق بين الصادرات والواردات فسيتم تحليل الصادرات والواردات، ومن ثم تطور الميزان التجاري.

جدول رقم 18 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1970 – 1979

الوحدة : مليون دج

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام %
1970	6205	4981	11186	29.25	23.48
1971	6028	4208	10236	27.87	19.46
1972	6694	5854	12548	25.24	22.07
1973	**8876**	**7479**	**16355**	**29.07**	**24.49**
1974	17754	19594	37348	36.01	39.75
1975	23755	18563	42318	44.28	34.60
1976	22227	22205	44432	34.06	34.03
1977	29475	24410	53885	38.33	31.75
1978	34439	24234	58673	37.4	26.32
1979	32378	36754	69132	28.67	32.56

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

- شهدت الصادرات إرتفاعا بارزاً بسب إرتفاع أسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من 4981 مليون دج سنة 1970 إلى 36754 مليون دج سنة 1979 أي تضاعفت بـ أكثر من 7مرات خلال الفترة، بينما شهدت سنة الازمة زيادة في صادرات الجزائر بنسبة أكثر من 50 % ويعود ذلك للأسباب الآتية :

- بسط سلطة الجزائر وشركتها الوطنية على ثرواتها بعد تأميم البترول في 24 فيفري 1971.
- الإنتصار العربي في حرب أكتوبر 1973 و إرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته.
- توجيه الجزء الأكبر من الإستثمارات من الخطط التنموية منذ الإستقلال إلى قطاع المحروقات وخاصة المخطط الرباعي 1970-1973 الذي وجه أكثر من 9 مليار دولار للقطاع البترولي.

جدول رقم 19 : رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 1979

الوحدة : مليون دج

السنوات / البيـــان	الواردات	الصادرات	الصادرات من النفط	نسبة صادرات النفط %	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1970	6205	4981	3456	69.4	1224-	80.27
1971	6028	4208	3150	74.86	1820-	69.80
1972	6694	5854	4816	82.27	840-	87.45
1973	**8876**	**7479**	**6206**	**82.9**	**1397-**	**84.26**
1974	17754	19594	18261	93.2	1840	110.36
1975	23755	18563	17273	93	5192-	78.14
1976	22227	22205	21097	95	22-	99.90
1977	29475	24410	23445	96	5065-	82.81
1978	34439	24234	23279	96	10205-	70.36
1979	32378	36754	35859	97.5	4376	113.51

المصدر: O.N.S, restropective statistique 1970 – 1996, Edition 1999, pp.101 - 102 .
op – cit, p. 45 Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie,

شكل رقم 136 : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 1979 (الوحدة ك مليون دج)

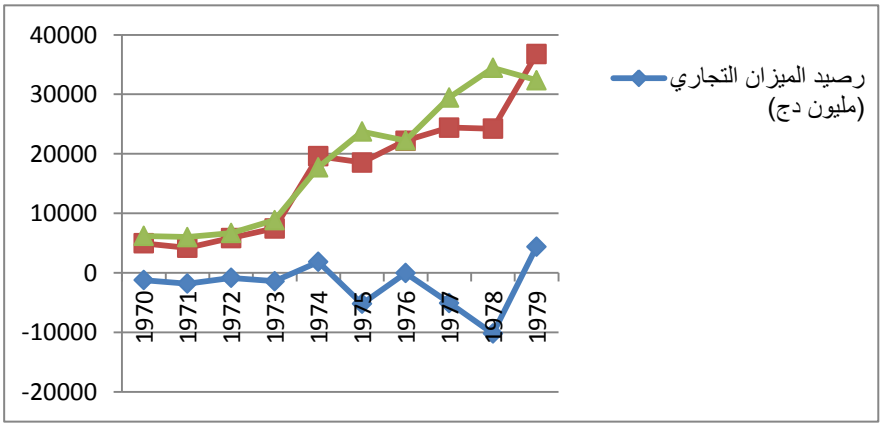

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

- تبعا للمعطيات المسجلة في الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 الى 1973 سجلت انخفاضا متتاليا في رصيد ميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى ضعف الصادرات النفطية حيث شهدت أدنى مستوياتها، كما أن طبيعة هذه الفترة ارتبطت بالمخططات الاقتصادية والحاجة لسلع التجهيز والمواد الأولية ومستلزمات الانتاج باستثناء سنة 1974 التي سجل فيها ارتفاعا قدر بـ : 1840 مليون دج في فائض الميزان التجاري، وإلى الإرتفاع في نسبة الصادرات

النفطية حيث قفزت إلى 93.2 % من مجموع الصادرات، ليعاود الانخفاض ما بين سنتي 1975 الى 1978، ليعرف الميزان التجاري فائضا بداية من 1979، ثم يستمر العجز حيث بلغ أدنى عجز سنة 1978 مقدر بـ 10205 مليون دج ثم إرتفع إلى 4376 السنة الموالية مباشرة. و لم تشهد هذه الفترة سوى تحقيق فائض واحد سنة 1974 قدر بحوالي 1840 مليون دج، بالرغم من الإرتفاع المستمر لأسعار النفط وزيادت في قيمة الصادرات من المحروقات منذ 1973 والصدمة النفطية آنذاك، إلاّ أن ذلك لم يلغي العجز المستمر للميزان التجاري وهذا راجع إلى النمو السريع لقيمة الواردات لمواكبة متطلبات الإقتصاد والتنمية مقابل نمو بطئ نسبيا للصادرات نتيجة تولي الشركة الوطنية زمام الأمور لقطاع المحروقات و الإرتفاع التدريجي للأسعار من 10.4 دولار للبرميل سنة 1974، إلى 12.6 دولار للبرميل سنة 1977.

3- المديونية وخدمتها :

تعتبر الديون الخارجية وخدمتها من أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول وخاصة الدول النامية، وتعتمد الجزائر على المداخيل المتأتية أساسا من الإيرادات البترولية في تسديد وتقليص المديونية وخدمتها، الجدول الآتي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970 – 1979.

جدول رقم 20 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970 – 1979

الوحدة مليار دولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الدين الاجمالي	0.95	1.26	1.55	**2.99**	3.41	4.59	6.09	10.59	15.67	18.44
خدمة الدين	0.01	0.02	0.05	**0.07**	0.22	0.22	0.35	0.41	0.61	1.25

المصدر: احصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي

شكل رقم 14 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1970– 1979 (الوحدة : مليار دولار)

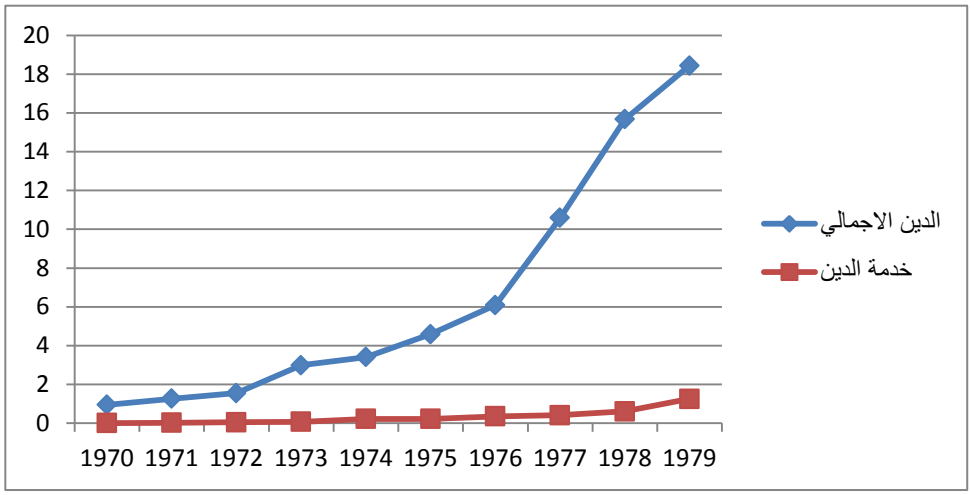

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

- من خلال الشكل السابق يتضح أن الصدمة البترولية سنة 1973 ساهمت بشكل كبير في توفير موارد مالية ضخمة للجزائر، فتراوحت قيمة المديونية بين 0.95 مليار دولار و 3.412 مليار دولار بين سنتي 1970 و 1974 على التوالي، فإستخدمت الدولة هذه الأموال في العمل على تنمية إستثمارات عمومية كبرى من خلال مخططاتها التنموية أثناء الفترة، مما دفعها سواء عند بداية المشاريع أو خلال فترة التنفيذ للجوء للإقتراض الخارجي، فإرتفعت قيمة المديونية بشكل كبير، حيث تضاعفت خلال 5 سنوات فقط بدء من سنة 1975 بأكثر من 5 مرات لتبلغ نهاية 1979 حوالي 18.44 مليار دولار رغم إرتفاع مقابل في أسعار النفط.

أما عن خدمة الدين، فقد إرتفعت قيمتها أيضا، رغم الزيادة في الأسعار ومن ثم الإيرادات التي تساهم في التقليل من الخدمة، و يرجع ذلك بسبب التزايد الذي عرفته الواردات مقابل الصادرات.

جدول رقم 21 : تطور بعض المتغيرات الكلية خلال الفترة 1970 – 1979

الوحدة مليار دولار

المؤشرات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
الوحدة / السنوات	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
1970	2.1	4.8	-	1.28
1971	2.6	2.8	4.91	12.8
1972	2.8	4	4.48	28
1973	**3.1**	**6.9**	**3.96**	**26.6**
1974	10.4	2.8	4.18	25.8
1975	12.75	8.6	3.949	26.6
1976	13.05	8.3	4.716	27.4
1977	14.20	11.00	4.1470	28.3
1978	15.12	15.6	3.9659	22
1979	24.80	10.40	3.8531	22.6

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على – احصائيات بنك الجزائر

- بوعتروس عبد الحق وقارة ملاك، آثار سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007، ص 212.

من خلال الجدول اعلاه نجد ان ارتفاع اسعار النفط في الفترة المذكورة صحبه ارتفاع طفيف كذلك في معدلات التضخم في الجزائر بلغت اقصاها الى 15.6 بالمائة سنة 1978 وكنتيجة حتمية نسجل ارتفاع كذلك في قيمة الدينار الجزائري في المعاملات الخارجية بسبب تزايد دخول العملة الصعبة الناتجة عن بيع الذهب الاسود للخارج وقد صحب ذلك تزايد وتذبذب في معدلات البطالة في الجزائر وذلك كون ان اقتصادها ريعي حساس لأسعار النفط والتي تبني من خلالها الدولة الجزائرية استراتيجيتها التنموية والتشغيلية.

الفرع الثاني : آثار الأزمة النفطية 1979م على الاقتصاد الجزائري

كان للأحداث الخارجية دورها في التأثير على أسعار النفط بالارتفاع منذ نهاية فترة السبعينات نتيجة الثورة الإيرانية، والتي نتج عنها تخفيض الانتاج بأكثر من 3.9 مليون برميل، وانخفض إنتاج الدول النفطية في "أوبك" الى 22.480 مليون برميل يومياً، أين انتقل سعر البترول الجزائري من 15,12 دولار للبرميل في 1978 إلى 29,2 دولار للبرميل سنة 1979.

بداية لقد شهدت أسعار النفط بذبذب كبير وتغيرات مستمرة خلال تلك الفترة، والجول التالي يوضح ذلك

جدول رقم 22 : تطور متوسط سعـــر النفط خلال الفترة (1979 – 1984)

الوحدة : دولار/برميل

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
سعر البرميل	**29.2**	35.21	35.50	31.71	30.05	28.06

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

يتضح لنا من خلال الجدول أن ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1979 من 29.1 دولار للبرميل إلى 35.50 دولار للبرميل سنة 1981 وهو أعلى سعر خلال هذه الفترة، لكن سرعان ما تراجع إلى 28.06 دولار للبرميل وكان لهذا الارتفاع الأثر الايجابي في تحقيق انتعاش العائدات المالية المحققة والتي ارتفعت من 92080 مليون دج سنة 1978 إلى 231010 مليون دج سنة1984 ورجع هذا إلى ارتفاع سعر النفط كما أسلفنا سابقاً.

1- الناتج المحلي الإجمالي(PIB) :

شهد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1978 و 1984 تطوراً لا بأس به وهذا ما يبرزه الجول الآتي :

جدول رقم 23 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1978 – 1984 (الوحدة : مليون د.ج.)

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الناتج المحلي الإجمالي	92080	**112904**	143343	169035	181077	203580	231010

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

شكل رقم 15 : تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1978 – 1984

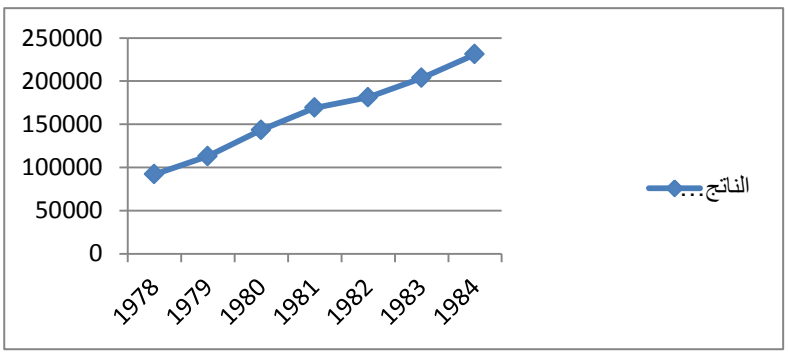

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

- لقد واصل الناتج المحلي الإجمالي نمواً مستمراً منذ منتصف السبعينات، حيث انتقل من 92080 مليون دج سنة 1978 إلى 231010 مليون دج سنة 1984، ويرجع سبب هذا النمو إلى تزايد الإيرادات النفطية خاصة بعد أزمة 1973 والتي كان الناتج المحلي بها يساوي 30533 مليون دج ، والتي استخدمت لدفع آلة الإنتاج الوطني وتحفيز القطاعات الاقتصادية من خلال ما تم إقراره في المخططات التنموية، توجيه أكبر قدر ممكن من الإستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من 45% من الاستثمارات الوطنية، وقد سادت خلال تلك الفترة فكرة تشييد التنمية.

جدول رقم 24 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1978 – 1984

الوحدة : مليون دج

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام%	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام%
1978	34439	24234	58673	37.4	26.32
1979	**32378**	**36754**	**69132**	**28.67**	**32.56**
1980	40519	52648	93167	28.27	36.72
1981	48780	62837	111617	28.85	37.18
1982	49384	60478	109862	27.27	33.4
1983	49782	60722	110504	24.45	29.83
1984	51257	63758	115015	22.19	27.59

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

- واصلت الصادرات في الارتفاع أمام الارتفاع المستمر لأسعار النفط منذ تاريخ تأميم القطاع، حيث إنتقلت من 24234 مليون دج سنة 1978 إلى 63758 مليون دج سنة 1984 أي تضاعفت بـ أكثر من 2.5 مرات خلال الفترة، بينما شهدت سنة الازمة زيادة في صادرات الجزائر بحوالي أكثر من 50%، كما شهدت الواردات زيادة مستمرة بلغت سنة 1979 حوالي 32378 مليون دج، تمثلت في السلع الغذائية والإستهلاكية والتجهيزات المختلفة والمواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة، وتعود الزيادة في الواردات إلى التوجه الإشتراكي الذي تبنته الجزائر في فترة السبعينيات في بناء إقتصادها عن طريق تدعيم قواعد التنمية باستيراد تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية والمنتجات

نصف مصنعة، وعملت السلطات آنذاك على تغطيتها من خلال عوائد صادراتها النفطية التي صادفت إرتفاع أسعار النفط بعد 1973.

جدول رقم 25 : تطور الصادرات من المحروقات، ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1978 – 1984

الوحدة : مليون دج

البيـــان / السنوات	الواردات	الصادرات	الصادرات من المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1978	34439	24234	-	-	10205-	70.36
1979	**32378**	**36754**	**35859**	**97.56**	**4376**	**113.51**
1980	40519	52648	51831	98.45	12129	129.93
1981	48780	62837	61567	97.98	14057	128.81
1982	49384	60478	59232	97.94	11094	122.46
1983	49782	60722	59701	98.32	10940	121.97
1984	51257	63758	62297	97.70	12501	124.38

المصدر: O.N.S, rétrospective statistique 1970 – 1996, Edition 1999, pp.101 - 102 .
op – cit, p. 45 Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie,

شكل رقم 16 : تطور الصادرات من المحروقات، ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970 – 1979

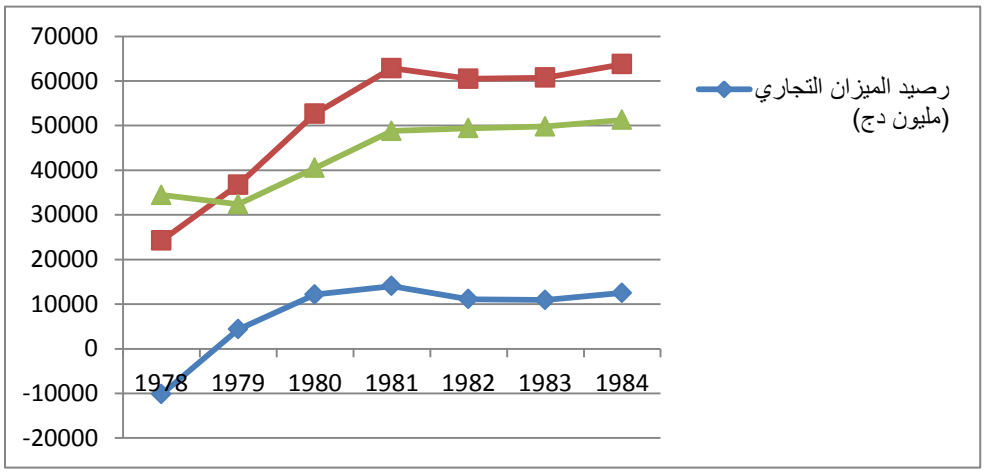

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

- تبعا للمعطيات المسجلة في الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1978 الى 1984 والتي انطلقت مسجلة بانخفاض قدره (10205) في رصيد ميزان التجاري ويرجع

هذا إلى طبيعة هذه الفترة والتي ارتبطت بالمخططات الاقتصادية، كما شهدت هذه المرحلة استقراراً نسبياً في رصيد الميزان التجاري خاصة بعد سنة الأزمة 1979م، وسجل الرصيد أكبر نتيجة له سنة 1981 بقمة قدرها 14057 مليون دج، كما أبقت هذه المرحلة على الارتفاع الكبير في صادرات النفط بالمقارنة مع إجمالي الصادرات.

3- المديونية وخدمتها :

تعتبر الديون الخارجية وخدمتها من أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول وخاصة الدول النامية، وتعتمد الجزائر على المداخيل المتأتية أساسا من الإيرادات البترولية في تسديد وتقليص المديونية وخدمتها، الجدول الآتي يوضح تطور حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1978-1984.

جدول رقم 26 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1978 – 1984

الوحدة مليار دولار

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الدين الاجمالي	15.67	**18.44**	17.86	16.92	15.77	15.12	14.98
خدمة الدين	0.61	**1.25**	1.44	1.36	1.43	1.27	1.38

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي

شكل رقم 17 : **تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1978 – 1984**

الوحدة مليار دولار

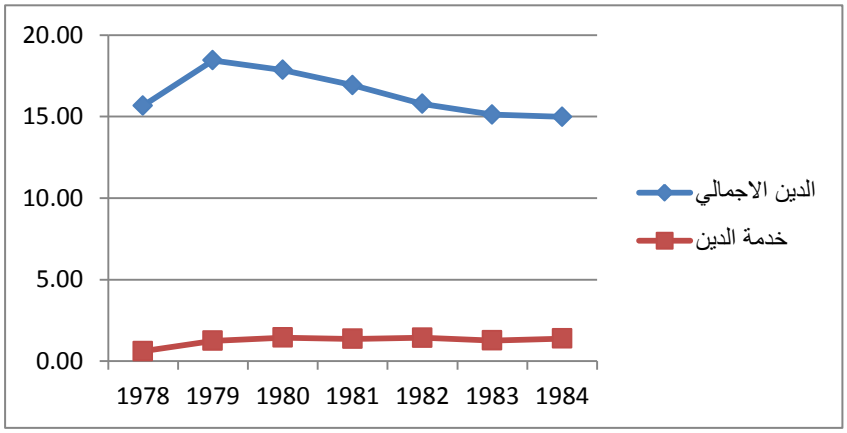

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

- من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح حجم المديونية الخارجية قد زاد في هذه الفترة رغم إرتفاع أسعار النفط، إلا أن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة لم تكن مداخيل المحروقات لتكفيها، خاصة سنة الأزمة حين بلغت المديونية الخارجية إلى حوالي 18.44 مليار دولار، لكن سرعان ما انخفضت في السنوات التي تلتها لتصبح في سنة 1984 حوالي 14.98 مليار دولار.

أما عن خدمة الدين، فقد إرتفعت قيمتها أيضا، رغم الزيادة في الأسعار ومن ثم الإيرادات التي تساهم في التقليل من الخدمة، و يرجع ذلك بسبب التزايد الذي عرفته الواردات مقابل الصادرات.

جدول رقم 27 : بعض المؤشرات الكلية خلال الفترة 1978 – 1984

المؤشرات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
الوحدة / السنوات	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
1978	15,12	17,20	3,9659	17
1979	**24,80**	**11,50**	**3,8531**	**19**
1980	35,21	9,2	3,8375	22
1981	35,50	14,7	4,3158	22
1982	31,71	6,2	4,5921	20
1983	30,05	6,0	4,7885	19
1984	28,06	8,2	4,9835	19

المصدر : احصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي.

لقد شهدت فترة السبعينات تقلب مستمر في قيمة العملة نتيجة الإنتعاش في أسعار النفط ومن ثم في إحتياطي الصرف الذي إرتفع من 1,040 مليار دولار سنة 1975 إلى 2,518 مليار دولار سنة 1979 وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث إنتقلت من 1 دولار = 4,147 دينار سنة 1977 إلى 3,853 دينار سنة 1979، سنحاول تسليط الضوء حول أهم الآثار على الجانب النقذي ودرجة الإرتباط بين أسعار النفط وبعض المؤشرات النقدية كالتضخم وسعر الصرف.

المطلب الثاني : الأزمات النفطية في الثمانينات

الفرع الاول : آثار الأزمة النفطية 1986م على الاقتصاد الجزائري

لقد كان الانهيار الكبير في سعر النفط في السوق الدولي للبترول خلال سنة 1986م له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وكشف عن ضعف المنظومة الاقتصادية في الجزائر، إن انهيار سعر البرميل الواحد ووصوله إلى أقل من 13 دولار، انخفضت معه العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة، هذا الانخفاض كان له الأثر السلبي على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بحيث أصبتها اختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات، ووصل حجم التضخم إلى 42 بالمائة، وانخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50 بالمائة، كما تدهورت المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي وأصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي سنتي 1986 م و1987 م إلى معدل1 بالمائة بعدما كان 3.5 بالمائة في سنة 1985 م، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4 بالمائة، مع انخفاض الاستثمار ب 4.2 بالمائة، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159.6 بالمائة، وهبوط الواردات بنسبة 16.4 بالمائة، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا أي بنسبة 40 بالمائة.

الجداول والأشكال الآتية توضح وضعية الاقتصادية الجزائري خلال الفترة 1985 و 1990م.

بداية لقد شهدت أسعار النفط بذبذب كبير وتغيرات مستمرة خلال تلك الفترة، والجول التالي يوضح ذلك

جدول رقم 28 : تطور متوسط سعر النفط خلال الفترة (1979 – 1984)

الوحدة : دولار/برميل

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
سعر البرميل	27,52	**12,97**	17,73	14,24	17,31	18,66

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 2005at:www.opec.org

يتضح لنا من خلال الجدول:

-أن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بنسبة أكثر من 55% بالمقارنة مع السنة التي قبلها حيث وصل سعر البرميل الواحد 12.97 دولار للبرميل وهو أدنى سعر خلال هذه الفترة، لكن سرعان ما تراجع سعر البرميل الواحد ويستعد عافيته خلال السنوات التي تلي سنة الأزمة ليصل معدل سعر البرميل الواحد في سنة 1990 حوالي 18.66 دولار للبرميل.

الناتج المحلي الإجمالي (PIB) :

شهد الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1985 و 1990 تطوراً لا بأس به بالرغم من الأزمة وانخفاض أسعار النفط وهذا ما يبرزه الجول الآتي :

جدول رقم 29 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1985 – 1990

الوحدة : مليون د.ج.

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج المحلي الإجمالي	252836	250466	260754	290039	357045

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

شكل رقم 18 : **تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1985 – 1989**

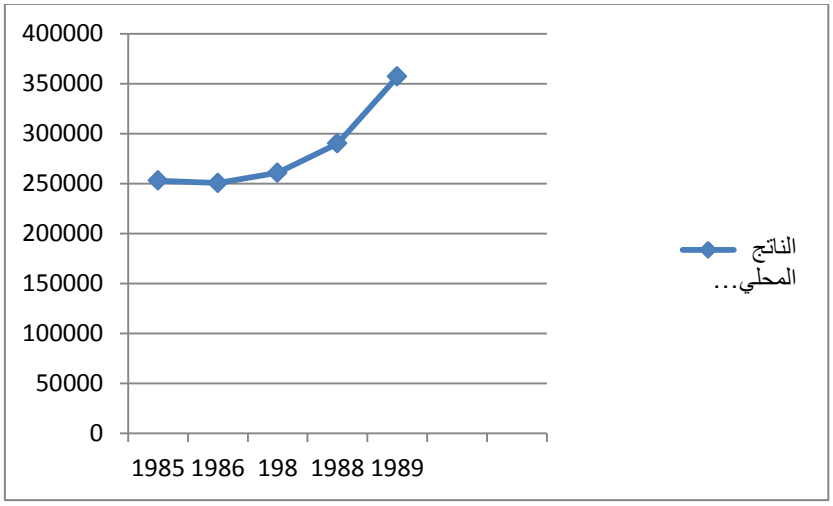

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي كانت تتواصل بنسب موجبة حيث وصل إلى 357045 مليون دج في سنة 1989 مسجلا بذلك ارتفاع بنسبة فاقة 40% بالمقارنة مع سنة الأزمة التي شهدت انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي قدر بحوالي 2370 مليون دج بالمقارمة مع السنة التي قبلها. وعلى العموم كشفت أزمة 1986 محدودية نموذج برامج النمو الذي تينته الحكومة الجزائرية في سنوات السبعينات، وأدت الآثار السلبية الناتجة عنها إلى فشل نظام الاقتصاد المركزي المخطط، وبذلك توقفت عملية التخطيط في منتصف الطريق وتم التفكير في التحول إلى اقتصاد السوق.

جدول رقم 30 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1985 – 1989

- الوحدة : مليون دج

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام%	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام%
1985	49491	64564	114055	19.57	25.54
1986	43394	34935	78329	17.32	13.95
1987	34153	41736	75889	34153	41736
1988	43427	45421	88848	43427	45421
1989	70072	71927	141999	70072	71927

- المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

- شهدت الصادرات الجزائري تذبذب واضح خلال هذه الفترة وكان أقل قيمة سجلتها سنة الأزمة 1986م قدرت بـ 34935 مليون دج، وهذا أمام انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ثم استعادت عافيتها في السنوات الموالية لتصل أعلى قيمة لها خلال الفترة بـ 71927 مليون دج سنة 1989 بنسبة فاقة 100% . بنفس الوتيرة شهدت الواردات.

جدول رقم 31 : تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري
خلال الفترة 1985 – 1989

الوحدة : مليون دج

البيـــان / السنوات	الواردات	الصادرات	الصادرات من المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
1985	49491	64564	62962	97.52	15073	130.45
1986	**43440**	**34935**	**34003**	**97.33**	**8505-**	**80.50**
1987	34153	41736	40700	97.52	7583	122.20
1988	43427	45421	42934	94.52	1994	104.59
1989	70072	71937	68927	95.82	1865	102.66

المصدر: O.N.S, restropective statistique 1970 – 1996, Edition 1999, pp.101 - 102 .
op – cit, p. 45 Toudjine Abdelkrim, comment investir en Algérie,

شكل رقم 19 : تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري
خلال الفترة 1985 – 1989

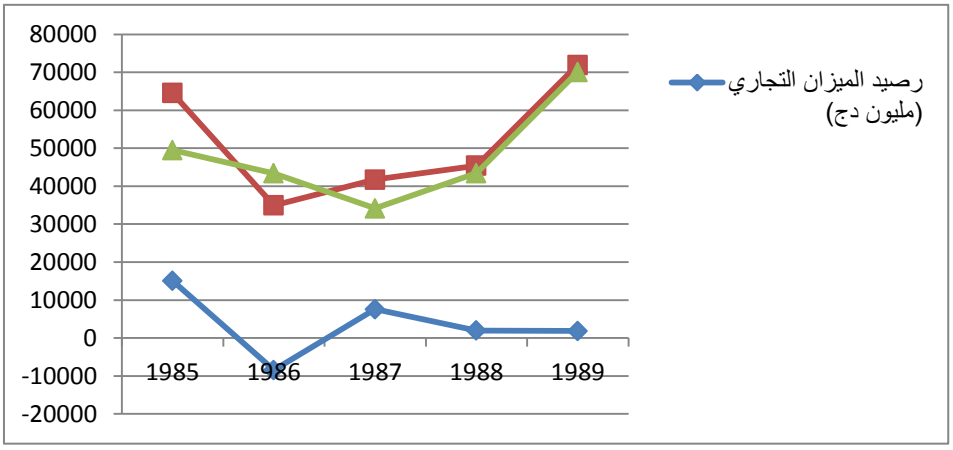

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

تبعا للمعطيات المسجلة في الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1985 إلى 1990 والتي انطلقت مسجلة بقيمة قدرها 15073 في رصيد ميزان التجاري ويرجع هذا إلى طبيعة الفترة قبل الازمة، أما عن العجز المسجل في سنة 1986 والذي قدر بـ (8459) مليون دج يعود في جزء كبير منه إلى الإنخفاض الشديد في أسعار النفط والذي تزامن مع انخفاض سعر الدولار الأمريكي في سوق الصرف.

3- المديونية وخدمتها :

بسبب اعتمادها الكبير على مداخيل الصادرات الطاقوية، وبسبب ما شهدته البيئة الاقتصادية العالمية من ركود كبير في قطاع النفط بسبب أزمة سنة 1986 والتي لم تحتط منها الجزائر، اتجهت للاقتراض وبشدة من الخارج كوسيلة سهلة لتغطية احتياجها تم التوصل في خضم اتفاقية stand bay[1] على تمويل الجزائر بقرض قيمته 300 مليون دولار قابلة للزيادة مقابل أن تضع الجزائر برنامجا جيدا لإعادة هيكلة اقتصادها ليتماشى ومتطلبات الاقتصاد العالمي. واستخدمت جزءاً كبيراً من هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجتمع الصناعي الحكومي الذي يعاني من مشاكل عديدة، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى % 13 من إجمالي الناتج وارتفعت معها تكاليف خدمة الدين إلى أكثر من 1 بلايين دولار، لذلك قامت السلطات الجزائرية بعملية إعادة جدولة ديونها استنادا إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدة.

الجدول الآتي يوضح تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1985 - 1990

جدول رقم 32 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990

الوحدة مليار دولار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الدين الاجمالي	17.5	**21**	24.7	25.1	25.8	26.5
خدمة الدين	4.79	**5.13**	5.28	6.55	7.01	8.89

المصدر: بنك الجزائر والبنك العالمي

1- كان هذا الإتفاق في 03 جوان 1991 وهو يتعلق ببرنامج تهجم اقتصادي قصير المدى (10 أشهر) تنتهي مدته في 31 مارس 1992 بموجب هذا الاتفاق يلزم الصندوق بتحرير قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ويغمر تحديد الأقساط بناءً على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية التي وافق عليها الصندوق و هذه الأهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية لتخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف و أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية والتحكم في التضخم وتنويع الصادرات من غير المحروقات وتحرير التجارة وتثبيت نمو الكتلة النقدية إلى 2% في سنة 1991.

شكل رقم 20 : **تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1985 – 1990**

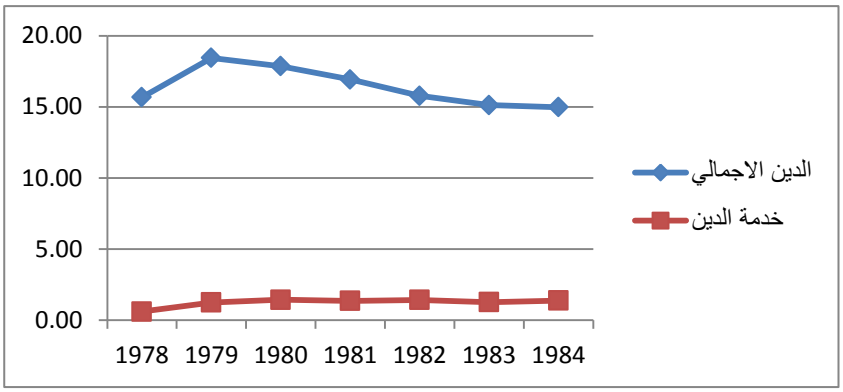

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

- من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح حجم المديونية الخارجية قد زاد في هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط، وعجز الموازنة، ولمواصلة تمويل برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تلك الفترة، أما عن خدمة الدين، فقد إرتفعت قيمتها أيضا تبعاً لارتفاع قيمة المديونية.

جدول رقم 33 بعض المؤشرات الكلية خلال الفترة 1985 – 1990

المؤشرات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
الوحدة / السنوات	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
1985	27,52	10,50	5,03	16.5
1986	**12,97**	**12,30**	**4,71**	**18**
1987	17,83	7,50	4,84	17
1988	14,24	5,90	5,93	18
1989	16,10	9,30	7,61	17.2
1990	21,15	20,20	8,93	19.2

المرجع : زيرمي نعيمة التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستر في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، 2011/2010 ، ص118.

من خلال الجدول يظهر أن هذه الفترة شهدت تقلب مستمر في قيمة العملة نتيجة الإنتعاش في أسعار النفط، وهو ما يدعم قيمة العملة المحلية حيث انتقلت من 1 دولار = 5,03 دينار سنة 1985 إلى 8,93 دينار سنة 1990، كما شهدت أوضاع المستوى العام للأسعار تذبذباً نسبياً حيث كان معدل التضخم في

سنة الأزمة مرتفعاً إذ وصل إلى 12.30% ، بعد ما كان 10.50 في السنة التي قبلها، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد شهد استقراراً نسبياً خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث : الأزمات النفطية في التسعينيات

الفرع الأول : الأزمة النفطية سنة 1998

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض و الطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، و قد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل. وأثرت أزمة النفط عام 1998م على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998 ومع بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك والدول الأخرى غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

جدول رقم 34 : تطور أسعار النفط خلال 1990 – 1999

(الوحدة : دولار للبرميل)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
متوسط سعر النفط	17.40	21.33	19.62	13.02	18.12

المصدر : التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

عادت أزمة انخفاض أسعار البترول بالتوازي مع الانكماش الاقتصادي الآسيوي سنة 1997 م، ومع التخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبك خاصة فنزويلا حصص الإنتاج المقررة لهم، قررت منظمة الأوبك رسميا رفع مستويات إنتاج النفط في مواجهة ركود الطلب العالمي على النفط، لكن سرعان ما تحول ذلك القرار إلى كارثة، وفي ظل انهيار أسعار البترول العالمية

اجتمعت الأوبك في 23 مارس1999 م بفيينا، لمناقشة الحالة السيئة لهذا الانخفاض الكبير للأسعار واتفقت على القيام بمزيد من التخفيضات في الإنتاج لإنعاش أسعار النفط العالمية من جديد، وقد انخفاض الأسعار حيث وصل متوسط سعر برميل النفط إلى ما دون 13 دولا، وانعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة OPEC أثر سياسة خفض الإنتاج، لإعادة التوازن إلى السوق النفطية، فخفضت الجزائر انتاجها بنسبة 3.3% سنة 1998 لتصل إلى حوالي 818 ألف برميل يومي، ثم خفضت الانتاج بنسبة 11.4% أي 749,6 ألف برميل / يومي سنة 1999 ، مقارنة مع سنة1997، وأدى هذا الانخفاض إلى تقليص منظمة OPEC لحصتها في السوق ب 2600 برميل يومي، انعكس هذا الوضع سلبا على العوائد البترولية، حيث انخفضت ب32% حيث تقلصت إلى 5,970 مليون دولار عما كانت عليه سنة 1997 ب 8,8 مليون دولار.

لقد أثرت الأزمة النفطة لسنة 1998م على ميزانية الدولة، وعلى الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.

جدول رقم 35 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 1999

الوحدة : مليار د.ج.

السنة	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي	1966.6	2584.8	2762.4	2781.6	3142.0

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2002-2007-2012-2013.

شكل رقم 21 : تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1997 – 1999

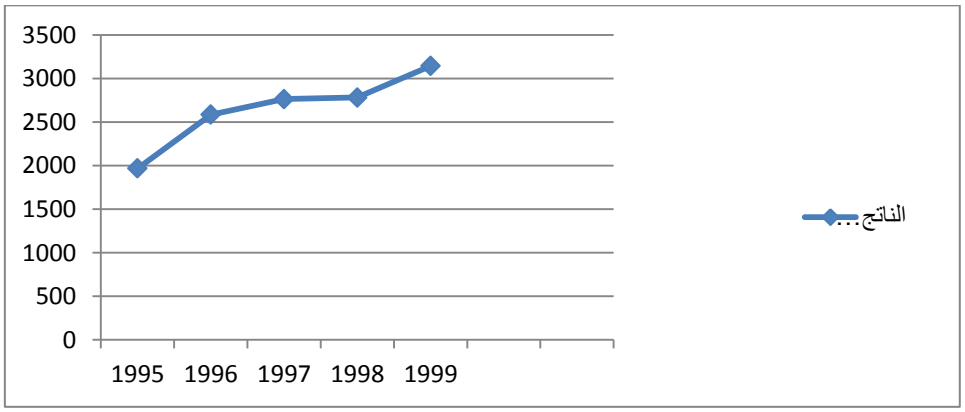

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال ملاحظة الجدول رقم 21 يتبين أن القطاع النفطي قد ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ في المتوسط من سنة 1997 إلى غاية 1999 ما قيمته 2952.97 مليار دج. مسجلاً تطوراً بنسبة تعادل 16,83 %، وهذا راجع إلى السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة عن طريق فتح مجال الاستثمار في القطاع النفطي. وبالنسبة للناتج المحلي للقطاع النفطي فقد سجلت هذه السنة أقل قيمة حيث بلغت 638.2 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في هذه السنة والتي كان نتيجتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. ثم انتعشت السوق النفطية بعد ذلك مسجلة بذلك الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال السنوات الموالية.

جدول رقم 36 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 1995 – 1999

– الوحدة : مليار دينار

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام %
1995	513191	446385	959576	26.1	22.7
1996	498325	610649	1108974	19.2	23.6
1997	501579	801969	1303548	18.1	29.0
1998	**552356**	**577756**	**1130112**	**19.8**	**20.7**
1999	610528	834685	1445213	19.4	26.5

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

– شهدت الصادرات الجزائري تذبذب واضح خلال هذه الفترة وكان أقل قيمة سجلتها سنة الأزمة 1998م حيث قدرت بـ 577756 مليون دج، وهذا أمام الانخفاض الحاد لأسعار النفط في تلك السنة، ثم استعادت عافيتها في السنة الموالية لتصل أعلى مستوياتها خلال الفترة بقيمة 71927 مليون دج سنة 1999 بنسبة فاقة 44%، كما أن هذه السنة قد سجلت أضعف نسبة في المساهمة في الناتج المحلي إذ قدرت بـ 20.7%، متأثر بانخفاض أسعار النفط. بنفس الوتيرة شهدت الواردات.

جدول رقم 37 : تطور الصادرات من النفط ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995 – 1999

الوحدة : مليار دولار

البيـــان / السنوات	الواردات	الصادرات	الصادرات من المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات	الرصيد	معدل التغطية %
1995	10.126	10.422	9.913	95.12	0.296	102.92
1996	9.106	12.599	11.718	93.01	3.493	138.36
1997	8.688	13.923	13.412	96.33	5.235	160.26
1998	**9.834**	**10.956**	**10.598**	**96.73**	**1.122**	**111.41**
1999	12.735	15.824	15.986	97.23	3.089	124.26

المصدر: O.N.S , Retrospective statistique 1970-1996 , op-cit, pp.130-132.

شكل رقم 22 : تطور الصادرات من النفط ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995 – 1999

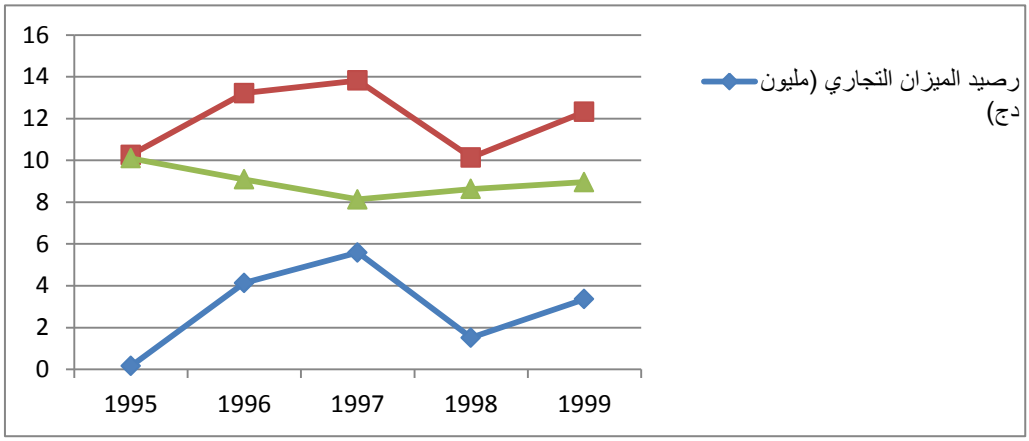

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

تبعا للمعطيات المسجلة في الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995 الى 1999 والتي انطلقت مسجلة بقيمة قدرها 1.122 مليار دولار في رصيد ميزان التجاري حيث ساهم القطاع النفطي في هذا الرصيد 96.73% محافظاً على نفس المستوى خلال الفترة، بالرغم من انخفاض في قيمة الصادرات الكلية بسبب انخفاض في قيمة الصادرات النفطية والتي تأثرت بانخفاض في أسعار البرميل الواحد من النفط.

جدول رقم 38 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1995 – 1999

الوحدة مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الدين الاجمالي	32,60	33,42	30,89	30,68	28,01
خدمة الدين	2,17	2,09	2,05	1,99	1,81

المصدر: بنك الجزائر والبنك العالمي.

شكل رقم 23 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 1995 – 1999

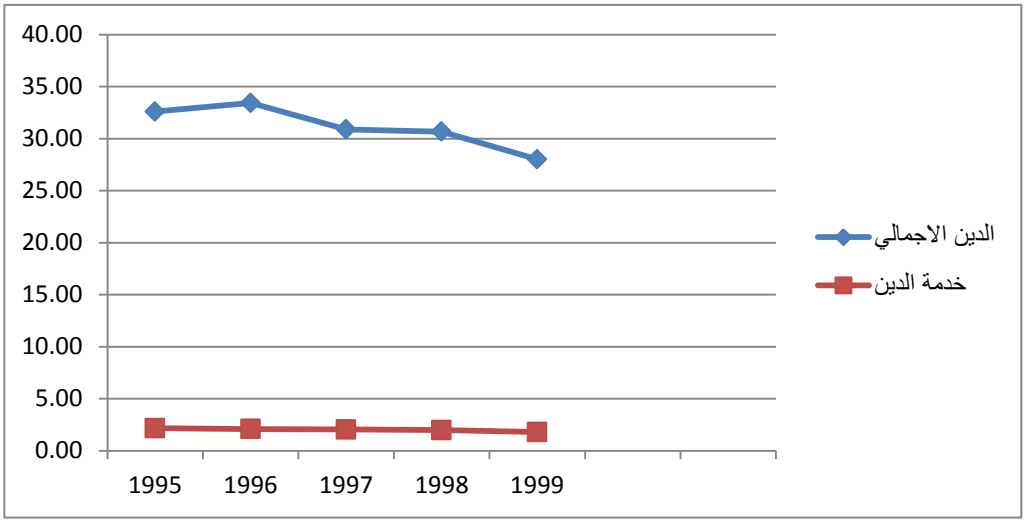

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

مع بداية هذه المرحلة شرعت الحكومة الجزائرية في التصحيح الهيكلي للإقتصاد الوطني، حيث فلجأت إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض فكان لها ذلك، حيث كان مبلغ القرض 260 مليون دولار من أجل دعم ميزان المدفوعات نتج عن ذلك ارتفاع الديون الخارجية بنسبة 13.36%من سنة 1994 (التي كان حجم المديونية الخارجية بها قد بلغ 29.48 مليار دولار)، إلى سنة 1996، ومثلت سنة 1997 نقطة تحول في وضع المديونية الخارجية للجزائر، حيث سجل خدمة الدين تنازليا ليبلغ 1.81 مليار دولار سنة 1999 أي إنخفض بنسبة 13.39% منذ سنة 1996 مما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين بنسبة 16.18%.

جدول رقم 39 : بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 1995 – 1999

المؤشرات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
الوحدة / السنوات	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
1995	17,40	21,70	47,66	28

1996	21,33	18,70	54,75	28
1997	19,62	7,00	57,71	28,2
1998	**13,02**	**5,00**	**58,74**	**28**
1999	18,12	2,60	66,57	29

المصدر: - بنك الجزائر.- البنك العالمي.- منظمة الأوبك.

من خلال الجدول يظهر أن معدلات التضخم خلال هذه الفترة فقد شهدت تذبذب واضح وجلي حيث انتقل من 21.70% (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة) سنة 1995 إلى 2.60% خلال سنة 1999 مسجلاً بذلك انخفاض نسبته 88%، ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 5.00% سنة 1998.[1]

أما عن سوق الشغل فقد بقية نسبة البطالة تراوح مكانها خلال هذه الفترة بنسبة 28% رغم جهود الحكومة في محاولة دعم عالم الشغل ببرامج والإصلاحات الاقتصادية.

الجدول رقم 40 : حجم الصادرات الواردات الميزان التجاري للفترة 1997 – 1998

الوحدة :مليون دولار.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	النسبة إلى الناتج المحلي
1997	13,820	8,130	5,690	11,90%
1998	10,150	9,190	1,020	2,20%
نسبة التغير%	(34)	10,9	(82)	/

المصدر: - بنك الجزائر.- البنك العالمي.- منظمة الأوبك.

1- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 2006/1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2008،،ص279

شكل رقم 24 : **حجم الصادرات الواردات الميزان التجاري للفترة 1997 – 1998**

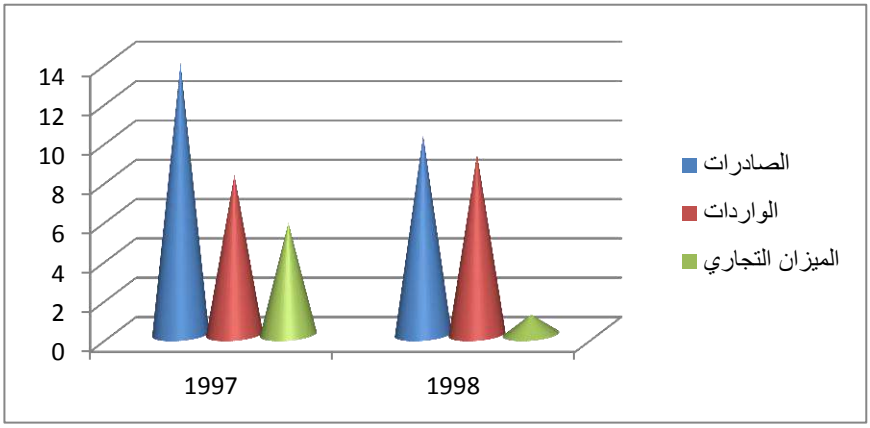

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم : 24

يبين الجدول الشكل السابقين أن فائض الميزان التجاري قد تقلص بنسبة % 82 سنة 1998 ، مقارنة بعام 1997 ، وهذا ما أثر على نسبة الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفضت إلى % 2,2 خلال هذا العام، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد المصنعة بدرجات متفاوتة والاعتماد الكبير على العائدات من الصادرات النفطية في تغطية الواردات، أدت هذه الوضعية إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط، وإلى استمرار الاعتماد على الواردات لمجابهة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس الأوضاع الحقيقية في الجزائر.

3) ميزان المدفوعات

لم تكن سنة 1998م بأفضل حال من سابقتها حيث سجل عجزا بقيمة 1,640 مليون دولار، بعد أن شهد فائضا في عام 1997 لأول مرة منذ 1993 يقدر بحوالي 1,160 مليون دولار. حيث سجلت مكونات ميزان المدفوعات تراجع سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997، فمثلا تحول الفائض الموجود في ميزان الحسابات الجارية في عام 1997 والبالغ 3450 مليون دولار، إلى عجز في عام 1998 بلغ 1220 مليون دولار، ونفس الشيء بالنسبة لميزان السلع والخدمات، أدى هذا الوضع إلى نقص في الاحتياطي خلال هذا العام بحوالي 15%، بعدما شهدت ارقام قاسية سنة 1997 إذ كانت تفوق 8,0406 مليار دولار.

المطلب الرابع : الأزمات النفطية في الألفينيات

الفرع الأول : الصدمة البترولية لعام 2004 وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

في سنة 2004 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ليعود على الاقتصاد الجزائري بالإيجاب بإعتبارها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة، وكغيرها من الصدمات كان لها الأثر على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري نذكر منها :

جدول رقم 41 : تطور أسعار النفط خلال 2001 – 2006

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
متوسط سعر النفط	24,86	25,00	28,99	**38,53**	54,87	66,31

المصدر : تقرير منظمة الأوبك لسنة 2012.

من خلال الجدول يتضح أن أسعار النفط الخام في تزايد مستمر منذ سنة 2001 حيث تطورت بنسبة 154.99 % إلى سنة 2004. واستمرت في الزيادة إلى ما بعد سنة الأزمة والتي تعود بالأساس إلى الاضطرابات والصراعات التي شهدتها نيجيريا، وفنيزويلا.

لقد كان لقرار قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل في اليوم بالرغم من الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية زاد من أوجه التوتر.

لقد أثرت الأزمة النفطة لسنة 1998م على ميزانية الدولة، وعلى الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.

جدول رقم 42 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2006

الوحدة : مليار د.ج.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج المحلي الإجمالي	4227.10	4522.80	5252.50	**6149.10**	7562.0	8501.60

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات **2010** و **2008**.

شكل رقم 25 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2006

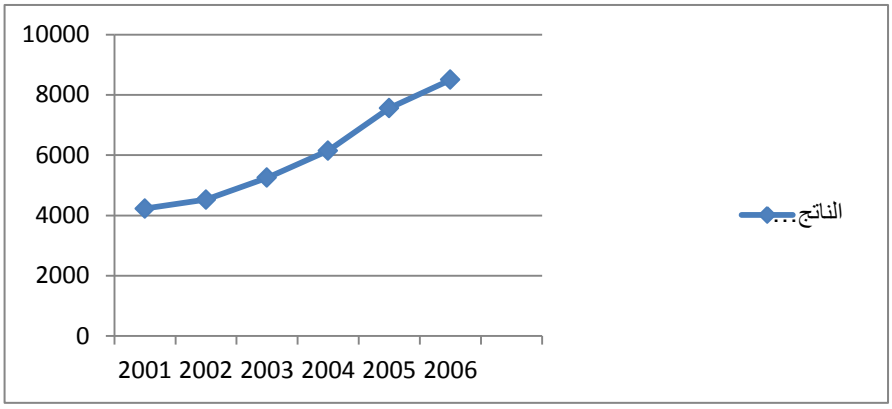

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال ملاحظة الجدول رقم : 25 يتبين أن القطاع النفطي قد ساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ في المتوسط من سنة 2001 إلى غاية 2006 ما قيمته 6037.70 مليار دج. مسجلاً تطوراً بنسبة تفوق 100 %، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي مست العالم في سنة 2004 حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار النفط الخام، والتي كان نتيجتها زيادة المداخيل في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم 43 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2002 – 2006

الوحدة : مليار دولار

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام%	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام%
2002	12009	19554	31563	37.66	24.16
2003	13534	24468	38002	38.77	21.44
2004	**18293**	**32144**	**50437**	**33.62**	**19.13**
2005	20357	46001	66357	37.15	16.44
2006	21456	54613	76069	39.71	15.60

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

شهدت الصادرات الجزائري تطور واضح خلال هذه الفترة وكان سنة الأزمة 2004م تقدر بـ 32144 مليار دولار، وهذا أمام الارتفاع المستمر للبرميل النفط خلال هذه المرحلة، في حين شهدت الواردات نفس الوتيرة.

جدول رقم 44 : تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002 – 2006

الوحدة : مليار دولار

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات	الصادرات من المحروقات	نسبة الصادرات من المحروقات	الرصيد	نسبة التغطية %
2002	12009	19554	18820	96.24	7545	162.82
2003	13534	24468	23800	97.26	10934	180.78
2004	**18293**	**32144**	**30980**	**96.37**	**13851**	**175.71**
2005	20357	46001	44989	97.80	25644	225.97
2006	21456	54613	53433	97.83	33157	254.53

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

شكل رقم 26 : تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2002 – 2006

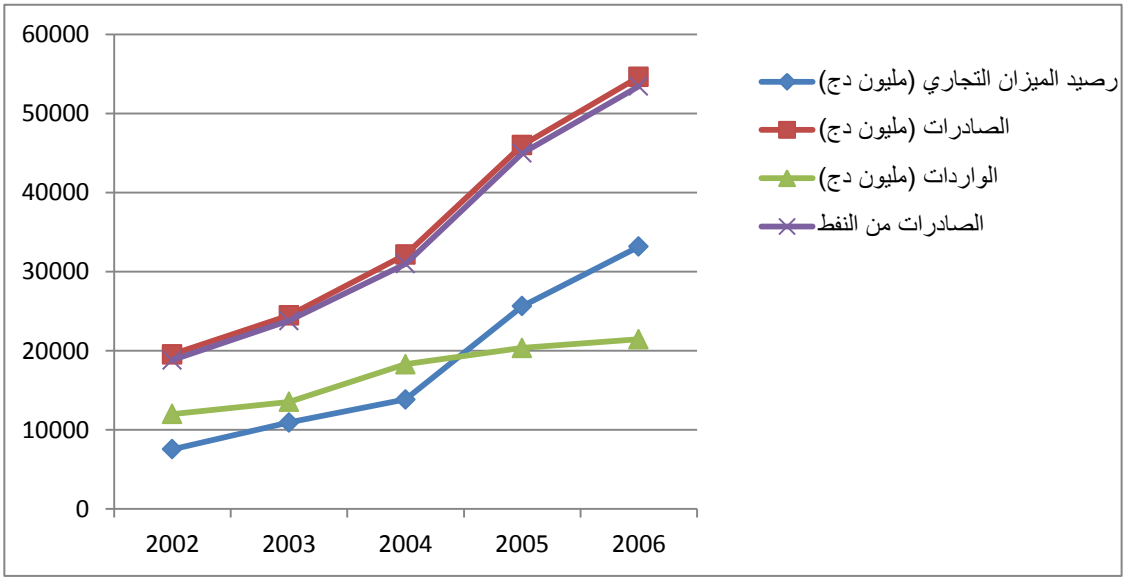

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين سجلت بداية هذه الفترة انخفاضا في قيمة الصادرات الكلية 23.041 مليار دولار، وفي الصادرات النفطية (22.393 مليار دولار) في الجزائر يرجع هذا الانخفاض إلى تدهور وركود الاقتصاد الأوروبي والأمريكي وقد زاد الوضع عند حادثة 11 سبتمبر2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم منذ سنة 2004 تزايدت قيمة الصادرات لتصل الى 34.178 مليار دولار.

جدول رقم 45 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2001 – 2006 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدين الاجمالي	22.70	22.64	23.35	**21.82**	17.19	5.60
خدمة الدين	4.46	4.15	4.35	**5.65**	5.84	13.31

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007 .

شكل رقم 27 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2001 – 2006 (الوحدة : مليار دولار)

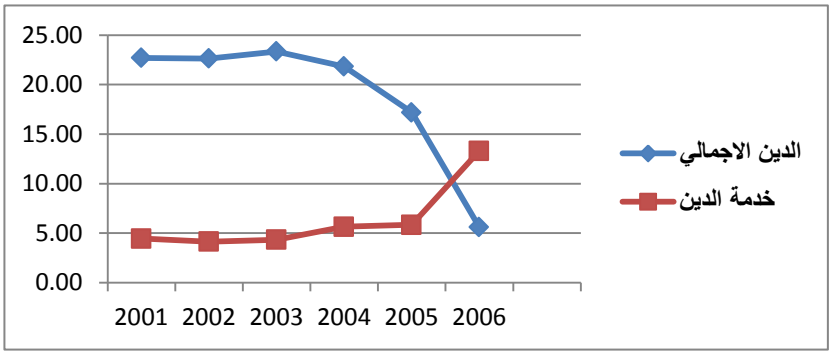

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن المديونية خلال الفترة 2001 إلى غاية 2003 بقية على حالها تقريباً وذلك بسبب الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر، وامتناع المؤسسات المصرفية الدولية على منح قروض جديدة ، لكن وبعد تحسن أوضاع السوق النفطية وانتعاش الاسعار سنة 2004 حي بلغ سعر البرميل الواحد من النفط حوالي 38.53 دولار أي بارتفاع نسبته 54.98% بالمقارنة مع سنة 2001، جعل الميزان التجاري يحقق فائض قدره 14.271 مليار دولار مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى الإسراع في التخلص من ديونها لتصل إلى 21.82 مليار دولار، ثم إلى 15.5 مليار دولار سنة 2006.

جدول رقم 46 : بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2001 – 2006

المؤشرات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
الوحدة / السنوات	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
2001	24.86	4.2	77.21	27.30
2002	25.00	1.4	79.68	25.90
2003	28.99	4.3	77.39	23.70
2004	**38.87**	**4.0**	**72.06**	**20.08**
2005	54.87	1.4	73.27	15.27
2006	66.31	2.3	72.64	12.27

المصدر: - بنك الجزائر.- البنك العالمي.- منظمة الأوبك، - O.N.S الديوان الوطني للإحصائيات

تواصل التذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة 2001 –2006 ليصل أعلى نسبة له في سنة 2003 والمقدرة بـ 4.3%. أما بالنسبة لسعر الصرف هو الآخر يشهد عدم الاستقرار حيث بلغ أعلى نسبة له في هذه المرحلة 79.68 دينار مقابل دولار واحد، أما ما تميزت به سوق الشغل منذ بداية 2001 الى غاية عام 2006 فقد شهدت انخفاض واضح وخاصة سنة الأزمة 2004 وما بعدها حيث تقلصت إلى 12.27 % سنة 2006.

الفرع الثاني : الصدمة النفطية سنة 2008

لم تستقر ولم تتراجع أسعار البرميل الواحد من النفط بل واصلت في الارتفاع، حيث ومع بداية 2008م بلغت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في التاريخ متخطية 100 دولار للبرميل في مارس 2008م للمرة الأولى، ثم وصل في جويلية 2008 إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى شهده تاريخ سوق النفط العالمي.

جدول رقم 47 : تطور أسعار النفط خلال 2007 – 2011 (الوحدة : دولار للبرميل)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط سعر النفط	74.95	**97.6**	61.9	79.6	110.9

المصدر: علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، الدوحة، 7نوفمبر 2015، ص 13.

من خلال الجدول يتضح أسعار النفط الخام في تزايد مستمر منذ سنة 2007 حيث تطورت بنسبة 33.38 % إلى سنة 2008. واستمرت في الزيادة إلى ما بعد سنة الأزمة والتي تعود بالأساس إلى الاضطرابات التي شهدها الاقتصاد العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري.

لقد كان لقرار قرار الأوبك في مؤتمرها بوهران في ديسمبر 2008 بخفض الإنتاج بمقدار 4.2 مليون برميل في اليوم الأثر الكبير في المحافظة على أسعار النفط مرتفعة، كما تميزت هذه الفترة بأنه لم يكن هناك تصعيد جيوسياسي حيث كان الاستقرار في ليبيا والعراق ولم يكن هناك حظر على مبيعات النفط الإيرانية ولم يبدأ أي تحول في السوق الأمريكية نتيجة النفط الصخري.

لقد أثرت الأزمة النفطة لسنة 2008م على الاقتصاد الجزائري على النحو التالي

جدول رقم 48 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007 – 2011

الوحدة : مليار د.ج.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	9352.8	**11043.7**	9968.0	11991.5	14526.6

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة 2013.

شكل رقم 28 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007 – 2011

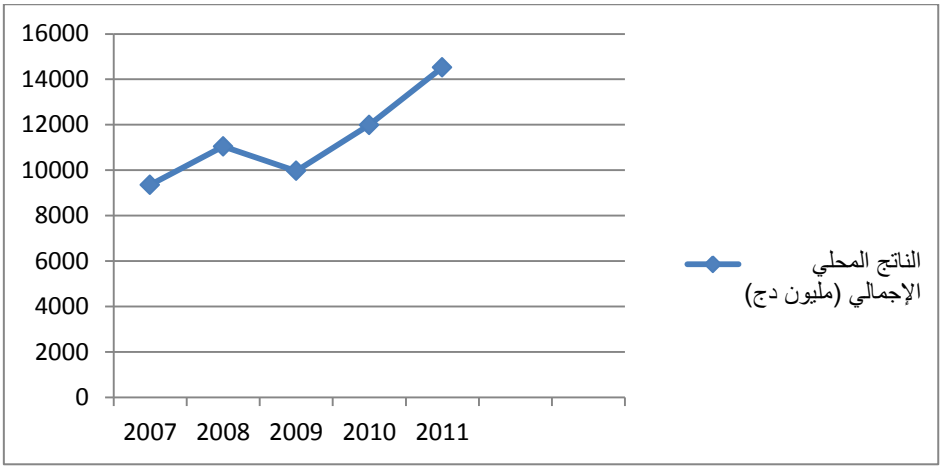

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال ملاحظة الجدول والشكل السابقين يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تطوراً كبيراً خلال هذه المرحلة إذ بلغ في المتوسط من سنة 2007 إلى غاية 2011 ما قيمته 113658.60 مليار دج. مسجلاً تطوراً بنسبة تفوق 56 %، وهذا راجع إلى انتعاش السوق النفطية بارتفاع أسعار البرميل من النفط بدء من سنة الأزمة 2008م، كان نتيجة هذا الارتفاع زيادة المداخيل في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 11043.7 مليار دولار.

جدول رقم 49 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2007 – 2011

الوحدة : مليون دولار

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام %
2007	27296	60163	87459	29.33	64.65
2008	**39479**	**79298**	**118777**	**35.75**	**71.80**
2009	39294	45194	84488	39.42	45.34
2010	40473	57053	97526	33.75	47.58
2011	47247	73489	120736	32.54	50.61

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

- شهدت الصادرات الجزائري تطور واضح خلال هذه الفترة وكانت سنة الأزمة 2008م عرفت أكبر قيمة في الصادرات الجزائرية قدرت ب 79298 مليون دولار، وهذا أمام الارتفاع المستمر لبرميل النفط خلال هذه المرحلة، في حين شهدت الواردات هي الأخرى تزايد مستمر.

جدول رقم 50 : رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 – 2011

الوحدة : مليون دج

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات	الرصيد	نسبة التغطية %
2007	27296	60163	32867	220.41
2008	**39479**	**79298**	**39819**	**200.86**
2009	39294	45194	5900	115.02
2010	40473	57053	16580	140.96
2011	47247	73489	26242	155.54

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

شكل رقم 29 : رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 – 2011

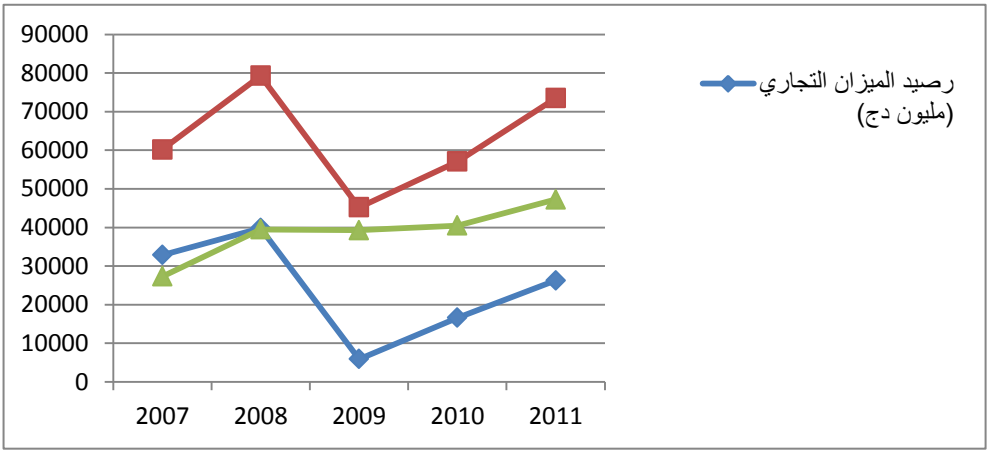

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الشكل والجدول السابقين بدأ واضحا أن التجارة الخارجية في الجزائر تميزت بفائض تجاري، بالرغم من ضعفه سنة 2009 بسبب انخفاض سعر النفط، ليعاود بعد ذلك في الارتفاع سنة 2010، ويتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2007 إلى 2011 كان إيجابيا على العموم، وبقية نسبة التغطية مرتفعة بشكل ملحوظ كذلك.

جدول رقم 51 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2007 – 2011

الوحدة مليار دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الدين الاجمالي	5.60	**5.58**	5.41	5.58	4.40
خدمة الدين	1.43	**1.21**	1.00	6.67	6.17

المصدر: احصائيات بنك الجزائر والبنك العالمي 2009 ، 2011

شكل رقم 30 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2007 – 2011

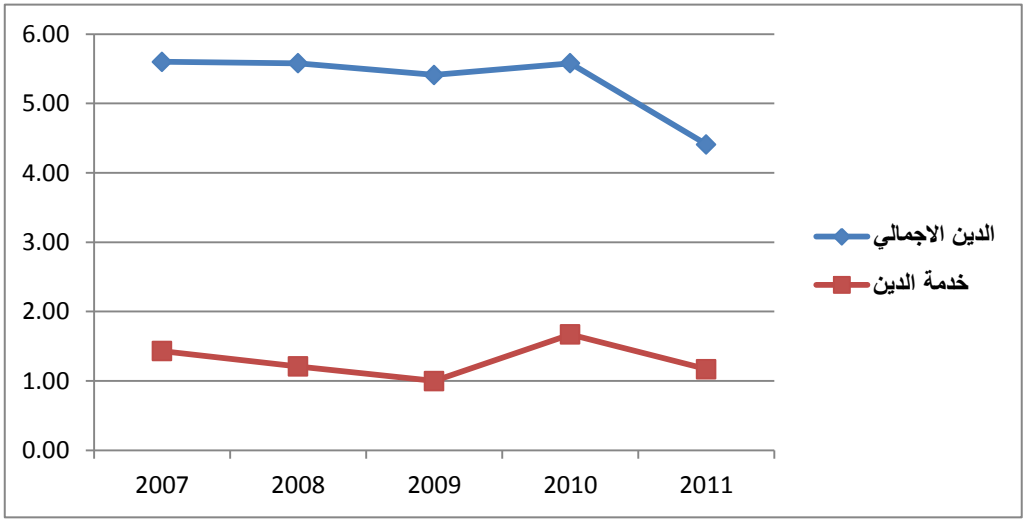

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن حجم المديونية الخارجية شهدت انخفاض طفيفاً من 2007 إلى سنة 2011، ويعود سبب هذا الانخفاض في خدمة الدين إلى إعادة جدولة الديون الخارجية التي قللت

بشكل كبير بعض أعباء هذه الديون، حيث سجل مؤشر خدمة الدين عام 2007 ما قدره 1.68 مليار دولار.

جدول رقم 52 : بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2007 – 2011

المؤشرات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
الوحدة / السنوات	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
2007	74.95	3.7	69.38	13.80
2008	**97.6**	**4.9**	**64.58**	**11.30**
2009	61.9	5.7	72.60	10.20
2010	79.6	3.9	73.00	10.00
2011	110.9	4.5	72.86	9.90

المصدر: علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، الدوحة، 7نوفمبر 2015، ص 13.

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع احتياطات الصرف وبشكل كبير خلال هذه الفترة، حيث كانت لا تتجاوز 4.4 مليار دولار سنة 1999 ووصلت إلى أكثر من 194 مليار دولار كأقصى حد لها سنة 2013، وقد سمح ارتفاع سعر البترول وتراكم احتياطات الصرف من الدفع المسبق لنسبة كبيرة من الديون الخارجية خاصة في سنة 2011 حيث انخفضت من 5.6 مليار دولار سنة 2007 إلى 4.41 مليار دولار، أما معدل التضخم فقد حقق أدني قيمة له في سنة 2007 بمعدل3.7 %،ويعود هذا الانخفاض إلى السياسة الحذرة التي انتهجتها الحكومة في مجال الإنفاق والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، وعلى العموم لم يشهد معدل التضخم تذبذبات كبير خلال هذه الفترة.

لقد سمحت معدلات النمو المحققة ورغم ضعفها حيث كان متوسط معدل النمو خلال السنوات الخمس 2.76 % ، من تخفيض معدل البطالة من 13.80 % سنة 2007 إلى 9.9 % سنة 2011 ، حيث

تم استحداث 850.000 منصب شغل في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي، كما تم استحداث أكثر من 5.000.000 منصب شغل في إطار برنامج دعم النمو (2005 ما بين سنتي 2005 و 2009.

الفرع الثالث : الصدمة النفطية 2014

على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة واجه العالم صدمة جديدة حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار إلى حوالي أقل من 30 دولار للبرميل وهو أكبر انخفاض تشهده السوق النفطية منذ أزمة عام 2008.

جدول رقم 53 : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2012 – 2016 (دولار للبرميل)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
متوسط سعر النفط	111.6	108.7	**99.0**	52.4	43.7

المصدر: علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، الدوحة، 7نوفمبر 2015، ص 13.

شكل رقم 31 : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008 – 2015 (الوحدة : دولار للبرميل)

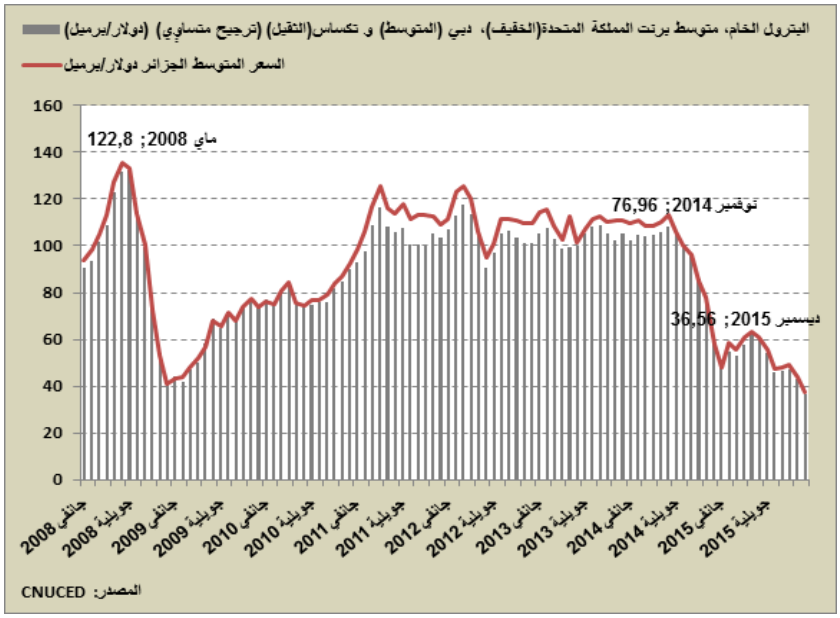

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2016

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض كبير في أسعار النفط الخام من سنة 2012 إلى سنة 2016. حيث قدر الانخفاض بأكثر من بنسبة 49.90 % وتعود الأسباب بالأساس إلى الاضطرابات التي شهدتها كثير من دول العالم، والعوامل الجيوسياسية، وإلى التخمة في المعروض النفطي في الأسواق العالمية والتي قابلها عدم نمو الطلب العالمي على النفط حتى يتناسب مع زيادة العرض، حيث بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر 2014 حوالي 2.44 مليون برميل يومي أي معدل سنوي قدره 5.4% وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة، كما أن هناك عامل آخر ويتمثل في ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات، الشكل الموالي يوضح الانحدار المفاجئ في أسعار النفط نهاية سنة 2014.

شكل رقم 32 : الانحدار المفاجئ في أسعار النفط مع نهاية عام 2014

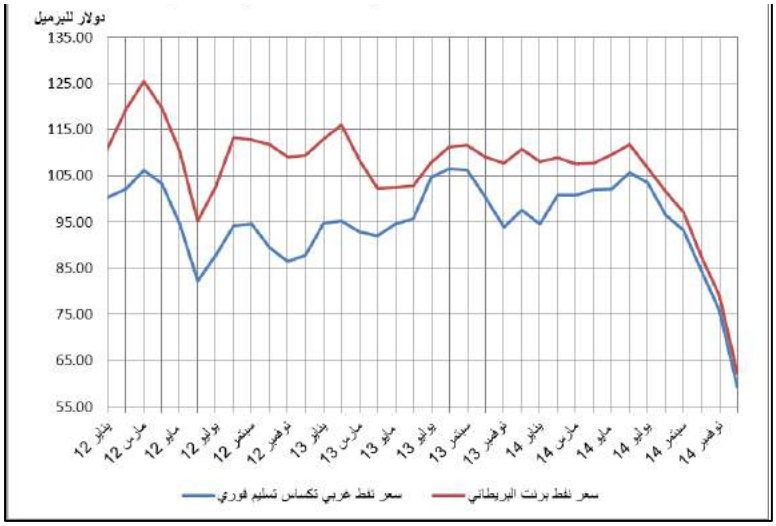

المصدر : أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2015، ص3

من خلال الشكل السابق يظهر أن أسعار النفط شهدت انتعاش كبير في السنوات 2012 ، 2013 حيث وصل الذروة في هذه الفترة 126 دولار للبرميل،

وبدون سابق إنذار، بدأت أسعار النفط بالانخفاض، ومما زاد المشكل حدة هو قرار أوبك في شهر نوفمبر 2014 بعدم خفض الانتاج والابقاء في حدود 30 مليون برميل يومي، والذي أعقبه انخفاضات حادة أخرى وصلت إلى أكثر من 50 % من قيمة برميل النفط خلال شهر ديسمبر 2014.

كما يبدو من الشكل أنه قد سبق لبرميل النفط الخام أن وصل إلى مستويات متدنية حصلت في الربع الثاني من عام 2012 ، عندما انخفضت الأسعار بشكل ملحوظ بين شهري مارس وجوان إلى ما دون 85 دولار للبرميل.

جدول رقم 54 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012 – 2016

الوحدة : مليار د.ج.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	16115.4	16569.3	**17730.7**	16702	17406

المصدر: التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنة **2016**.

شكل رقم 33 : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2012 – 2016

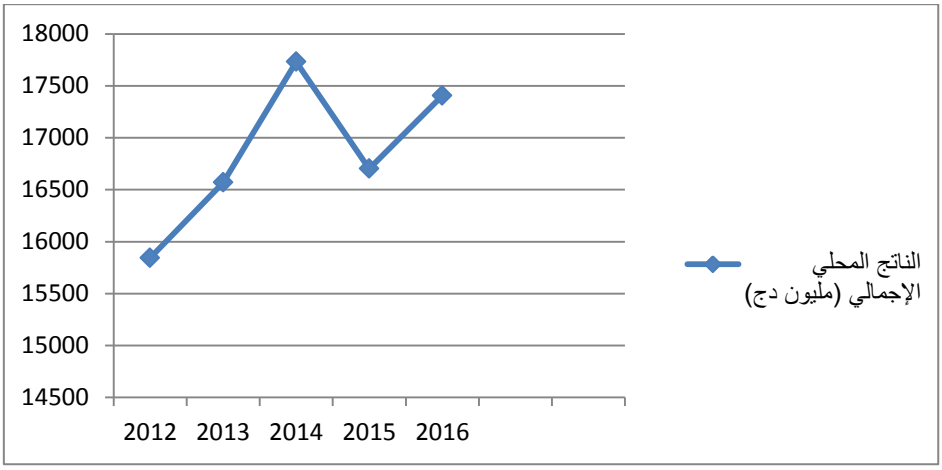

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجول والشكل السابقين يظهر أن الناتج المحلي الاجمالي شهد تطوراً خلال السنوات الأولى للفترة حيث قفز من 15843 مليون دولار إلى 17731 مليون دولار أي بنسبة تفوق 11.9% ، لينخفض

في سنة 2015 بنسبة 5.8% تقرياً، وذلك بسبب ضعف المداخيل المتأتية من الصادرات من المحروقات ثم يعاود الارتفاع سنة 2016 بنسبة تفوق 4.2%.

جدول رقم 55 : حجم الصادرات والواردات خلال الفترة 2012 – 2016

الوحدة : مليون دولار

السنة	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام %	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام %
2012	50376	71866	122242	317.97	453.61
2013	54852	65917	120769	331.03	395.80
2014	**58580**	**62886**	**121466**	**330.38**	**344.66**
2015	51702	34668	86370	309.55	207.56
2016	46727	28883	75610	268.45	169.93

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء، 2014.

شهدت الصادرات الكلية الجزائري تقهقر واضح خلال هذه الفترة مما أثر على إجمالي التجارة الخارجية حيث بلغت أكبر قيمة لها سنة 2012، بـ 122242 مليون دولار، وأقل قيمة لها سنة 2016 بـ 75610 مليون دولار انخفاض نسبته 38.15%، وهذا أمام الانخفاض المستمر لبرميل النفط خلال هذه المرحلة، كما شهدت الواردات هي الأخرى تذبذب مستمر خلال هذه الفترة.

جدول رقم 56 : تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2012 – 2016

الوحدة : مليون دولار

البيان / السنوات	الواردات	الصادرات	الصادرات من المحروقات	نسبة صادرات المحروقات %	الرصيد	نسبة التغطية %
2012	50376	71866	69804	97.13	21490	142.65
2013	54852	65917	63752	96.71	11065	120.17
2014	**58580**	**62886**	**60304**	**96.37**	**4306**	**107.35**
2015	51702	34668	32699	94.32	(17034)	(67.05)
2016	46727	28883	1781	6.16	(17844)	(61.81)

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، التقرير السنوي 2016 (الأرقام بين قوسين تعني سالبة)

شكل رقم 34 : تطور الصادرات من المحروقات ورصيد الميزان التجاري

خلال الفترة 2012 – 2016

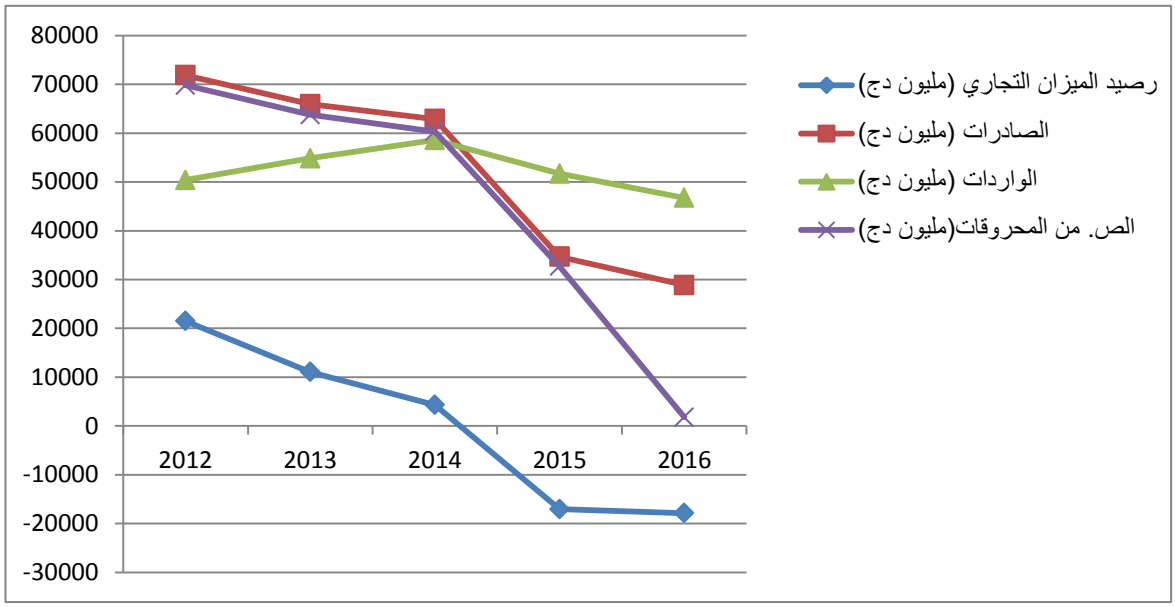

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال الشكل والجدول السابقين بدأ واضحا أن التجارة الخارجية في الجزائر تميزت بفائض تجاري خلال السنوات الثلاث الأولى رغم أنه متناقص وخاصة سنة 2014 حيث انخفض عن سنة 2012 بحوالي 80%، أما سنتي 2015 و 2016 فقد تأثر الرصيد مسجلاً عجز قيمته 17034 مليون دولار سنة 2015، و 17844 مليون دولار سنة 2016.

جدول رقم 57 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2012 – 2016

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015
الدين الاجمالي	3.694	3.396	**3.735**	3.553

المصدر: إعداد الباحث وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2016

شكل رقم 35 : تطور المديونية الخارجية وخدمة الدين خلال الفترة 2012 – 2016

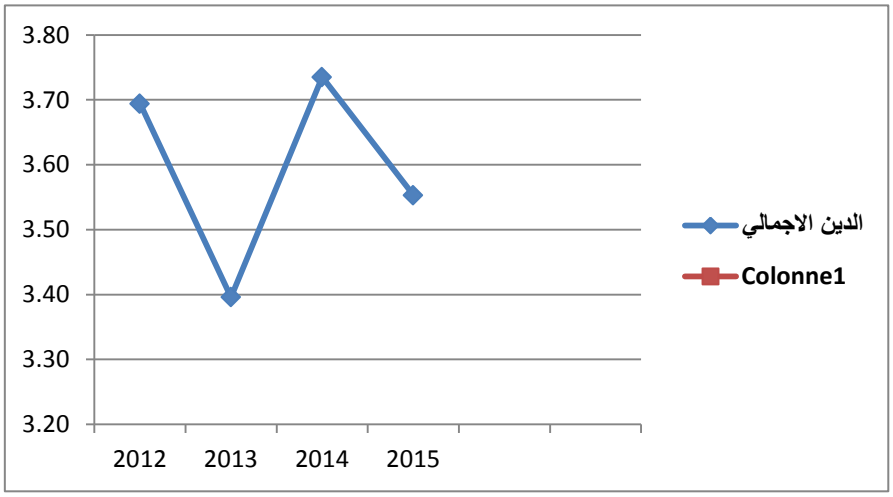

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل والجدول السابقين أن حجم الدين العام الخارجي بلغ حوالي 3.7 مليار دولار سنة 2012، ثم أنخفض مباشرة إلى حوالي 3.5 مليار دولار سنة 2015 أي بانخفاض نسبته 5.4%، ويعد ذلك من انعكاسات أزمة 2014 نتيجة لانخفاض المداخيل النفطية، لكن الملاحظ سنة 2014 شهدت ارتفاع في حجم المديونية بنسبة قليلة.

جدول رقم 58 : بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2012 – 2016

المؤشرات / الوحدة / السنوات	أسعار النفط	التضخم	سعر الصرف	معدل البطالة
	دولار للبرميل	%	1دولار مقابل الدينار	%
2012	111.6	8.89	77.55	11
2013	**108.7**	**3.25**	**78.61**	**9.80**
2014	99.0	2.92	80.56	9.80
2015	52.4	4.78	100.46	11.34
2016	43.7	6.40	109.47	

المصدر: - الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار- بنك الجزائر.- البنك العالمي.- منظمة الأوبك، - O.N.S الديوان الوطني للإحصائيات

المبحث الرابع : بدائل النفط المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : النفط ومصادر الطاقة الأخرى في الميزان

شهد القرن العشرون عدداً من مصادر الطاقة الجديدة التي دخلت سوق الطاقة العالمي، وتوسعت بسرعة، وحلت محل الحطب بصورة شبه كاملة، فقد تجاوز الفحم الحجري الحطب في حوالي سنة 1895، لكن تجاوزه النفط سنة 1951، ثم الغاز الطبيعي بعد سنوات قليلة. يضاف إلى ذلك أنّ توليد الطاقة الكهربائية باستخدام مساقط المياه ظهر حوالي سنة 1890 وتوليد الطاقة النووية سنة 1957 لتغدو مصادر قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية أكثر تنوعاً[1] .

وتُمثل مصادر الطاقة البديلة الأخرى مثل تكنولوجيات استخدام الطاقة الضوئية للشمس[2] وحرارتها والحرارة الأرضية آخر ما توصلت إليه التطورات في مصادر الطاقة وتوضح قراءة إحصائيات الاستهلاك العالمي للطاقة، أن النفط الخام يغطي حالياً حوالي 36 % من الاحتياجات العالمية بينما يسهم الغاز الطبيعي بحوالي 24 % والفحم الحجري[3] 29 % والطاقة النووية 6,3 % بينما تسهم الطاقات المتجددة بنسبة 6% (منها 5,8 % طاقة كهرومائية). إلاّ أن التوقعات المستقبلية لمساهمة الطاقات المتجددة في حجم المستهلك عالمياً سوف تصل إلى 30 % بحلول العام 2030 وهذا يعني تزايد التوجه نحو هذه المصادر.

وتتوقع العديد من الدراسات أن مستقبل الطاقة سيشهد تغيراً كبيراً، وخاصة بعد وصول النفط ذروته ليبدأ منحنى الإنتاج في الانحدار عبر الزمن ومع مسألة نضوب النفط يعيد الاتزان كله أو بعضه إلى مستقبل مصادر الطاقة البديلة. خاصةً إذا أضفنا نظافة معظم هذه المصادر مقارنة بالنفط، وهي صفة

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص ص164،168.

[2] تبني الصين آملاً كبيرة في المستقبل على ما يسمى " الشمس الاصطناعية " كمصدر للطاقة البديلة التي لا تنضب. فهي تخطط لبناء مفاعل خاص للتجربة النووية الحرارية في "لوشان" الواقعة بمقاطعة سيتشوان جنوب غربي الصين. وقد أجريت أبحاث على هذا الموضوع منذ 40 عاماً. علي حسين باكير، مرجع سابق، ص184.
والطاقة الشمسية من مصادر الطاقة المتجددة يقصد بها الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس اللذان قام الإنسان بتسخيرهما لمصلحته منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار. ويتلقى سطح الأرض يومياً ما يعادل 63,8 × 10^{16} كيلو واط/ ساعة من الطاقة الشمسية وهي تعادل مجموع احتياطي النفط العالمي، لكن رغم كل هذه الوفرة فهي لا تشكل في الوقت الحاضر بسبة لا تتعدى 0,3 % . و.يتم توليد طاقة كهربية من الطاقة الشمسية بعدة طرق منها الخلايا الشمسية، التحويل الحراري، المقطر الشمسي،...وغيرها. أنظر حبيب الحمزي، مرجع سابق، ص 138.

[3] يتكون الفحم الحجري في باطن الأرض على مدى ملايين السنين نتيجة تحلل مصادر نباتية بسبب عمليات بيولوجية ثم تفحمها، **وهو** صخر أسود أو بني اللون قابل للاشتعال والاحتراق. وعند احتراقه يعطي طاقة على شكل حرارة يمكن استعمالها في تدفئة المنازل، وفي عمل منتجات عديدة مختلفة. إلا أن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو في إنتاج الكهرباء. وتعطي معامل إنتاج الطاقة باحتراق الفحم الحجري ثلثي الكهرباء المستهلكة في العالم. ويستعمل الفحم الحجري كذلك في إنتاج فحم الكوك وهو مادة خام أساسية في صناعة الحديد والفولاذ. وتنتج مواد أخرى عن عملية إنتاج فحم الكوك، يمكن استعمالها بدورها في صناعة بعض المنتجات كالأدوية والأصباغ والأسمدة. وكان الفحم الحجري في فترة ماضية المصدر الرئيسي للطاقة في جميع البلدان الصناعية. وقد أنتجت المحركات العاملة بالبخار الناتج عن احتراق الفحم الحجري، معظم القدرة اللازمة لهذه البلدان منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين. حبيب الحمزي، نفس المرجع، ص90.

أصبحت حيوية بعد تزايد الاتهامات عن مسؤولية الوقود الأحفري في معاناة سكان الأرض من ظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها من المشاكل البيئية المقلقة الأخرى.

- **الغاز الطبيعي المسيل :** يعتبر الغاز الطبيعي المسال من أكثر بدائل النفط أهمية، حيث تم منذ عدة سنوات العمل على إحلاله محل النفط في العديد من الاستخدامات، فبعد أن كان يستخدم على نطاق محلي أو إقليمي فقط أو يضيع عبر الاشتعال المسيء للبيئة، أصبح مصدراً يزداد حجم تداوله عالمياً في الأسواق الرئيسة.
- **المفاعلات النووية Nuclear Energy** [1] والتي بلغ عددها سنة 2006 حوالي 442 مفاعل نووي وبطاقة إنتاجية تبلغ 370 جيغاواط، تولد الكهرباء حالياً في 31 دولة عبر العالم وتقع معظم تلك المفاعلات في الولايات المتحدة وغربي أوربا وفي دول آسيا المتقدمة، وتزود الطاقة النووية دول العالم بما يفوق 16 % من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها فهي تلبي ما يقرب من 35 % من احتياجات دول الاتحاد الأوربي، إذ تستحوذ فرنسا وحدها على 78,5 % من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية و 69,6 % في ليتوانيا و 55,6 % في بلجيكا و 44 % في كوريا الجنوبية و25 % في اليابان و 19 % في الولايات المتحدة[2].
- ومع كون الطاقة النووية طاقة واعدة بزيادة إسهاماتها في تأمين احتياجات الطاقة العالمية وحلاً مهماً لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتحقيق الامتثال لأحكام بروتوكول كيوتو[3]، إلا أنها تعد

---

[1] المفاعلات النووية عبارة عن منشآت ضخمة يتم فيها السيطرة على عملية الانشطار النووي. تستخدم المفاعلات النووية لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية وتصنيع الأسلحة النووية وإزالة الأملاح والمعادن الأخرى من الماء للحصول= =على الماء النقي وتحويل عناصر كيميائية معينة إلى عناصر أخرى وإنتاج نظائر عناصر كيميائية ذات فعالية إشعاعية وأغراض أخرى. يتكون المفاعل النووي من الأجزاء التالية : ① مركز المفاعل أو قلب المفاعل ② السائل المهدئ moderator ③ حاويات تحيط بقلب المفاعل والماء، مصنوعة من الحديد الصلب ذات جدران سميكة(نحو 25 سم) للاحتفاظ بضغط البخار عاليا، ولمنع تسرب الإشعاعات الناتجة من الانشطار النووي إلى الخارج والوقاية منها. ④مبادلات حرارية. ⑤ مولد كهربائي عملاق. متاح على موسوعة المعرفة http://www.marefa.org/ تاريخ 2001/05/05

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص165.

[3] بروكوكول كيوتو *(بالإنجليزية: Kyoto Protocol)* تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، في الفترة من 3-14 جوان 1992. نصت المعاهدة على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور التي تنتجها الدول الصناعية، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتبارا من عام 2008 م، صادق 183 طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005. وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2٪ مقارنة بعام 1990. ألزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8 ٪، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6 ٪ . الموسوعة الحرة متاح على

طاقة غير آمنة، يقترن استخدامها بعدد من المحاذير، تجعل عدداً من دول العالم تتردد في اعتمادها مصدراً أساسياً في تأمين احتياجاتها الطاقوية.

- **الفحم الحجري** : هناك خطط ومبادرات لاستخدام وقود الفحم الحجري، لكن دون إنبعاثات وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيات لتوليد الكهرباء، وإنتاج الهيدروجين، واحتجاز الكربون المنبعث من الفحم الحجري، كذلك تقوم شركات النفط العالمية، مثل (شركة BP) بأبحاث كبيرة في مجالات الطاقة الشمسية، والطاقة المكتسبة من قوة الرياح، ومصادر متجددة[1] أخرى وتخصص مليارات الدولارات لهذا الهدف، وتعد هذه الشركة واحدة من أهم الشركات المنتجة للخلايا المولدة للطاقة الشمسية.
- وتركز الأبحاث الأمريكية، على المدى الطويل، على "المباني التي لا تستهلك الطاقة أبداً" والتي يمكنها أن تنتج، بمتوسط الأحوال، طاقة أكثر مما تستهلك عن طريق الجمع بين تصاميم عالية الفعالية، وبين خلايا الوقود، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، وغيرها من الطاقة الموزعة الأخرى، وتكنولوجيات التوليد المشترك.
- **المنطقة العربية :** في منطقتنا العربية تشكل الطاقات المتجددة نسبة 7,32 % من إجمالي الطاقة الكهربائية، منها 7,04 % طاقة كهرومائية، ويتوزع الباقي البالغ 0,28 % بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية.

إن الأفضل لمنطقتنا العربية أن تبدأ الاستثمارات في الطاقة الشمسية، لأنها الأوفر حظاً مقارنة بمصادر الطاقة الواعدة الأخرى كما أنها الأنسب لجغرافيتنا ولمناخنا، والأهم من ذلك كله الاستثمار في الإنسان، فلا جدل في أنّ الإنسان ثروة لا تنضب ومتجددة لذا فإن إعداده وتنميته أفضل اختيار لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

المطلب الثاني : أسباب البحث عن مصادر بديلة للنفط

يبدو أن لدى دول العالم غير النفطية أسباباً وجيهة ومنطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتقوم هذه الأسباب على أسس سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لا يمكن تجاهلها، أهمها[2]:

- القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان مثل الهند والصين.

---

[1] الطاقة المتجددة Les énergies renouvelables هي تلك الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن أن تنفذ (الطاقة المستدامة). وتشمل هذه الطاقات الرياح، الشمس، المياه، الكتل الإحيائية، المد والجز الهيدروجين، طاقات حرارية أرضية. ومصادر الطاقة المتجددة، تختلف جوهريا عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم والغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية. ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة في العادة مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الانحباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضارة الناتجة من مفاعلات القوي النووية. حبيب الحمزي، مرجع سابق، ص23.

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص183.

- القلق من نضوب النفط أو نفاد احتياطاته، وما سيترتب على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها. فوفقاً للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة يتبين أن الاحتياطي النفطي لسنة 2010 المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود.
- التخلص من عبء الأزمات النفطية ومن ارتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة، وما يترتب عليها من تداعيات سيئة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.
- منع تكرار استخدام النفط سلاحاً اقتصادياً أو سياسياً، خاصة وأن أهم احتياطيات الطاقة التقليدية توجد في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات والنزاعات الإقليمية والدولية.
- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج الوقود الأحفوري وحرقه (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، مثل التلوث، وزيادة درجة حرارة سطح الأرض وتدمير الطبيعة وتلوث الهواء والمياه وقطع الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور المناخ العالمي هي مشاكل مقلقة يعاني منها العالم حالياً.

وللحيلولة دون أن تستفحل تلك العوامل الهدامة لتوازن العالم، العمل على تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، والتي تعني ببساطة "تأمين الحاجات الحاضرة دون تهديد إمكانيات الأجيال المستقبلية في الحصول على حاجاتها، مع الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". المتجددة في تأمين احتياجاتها الطاقوية المستقبلية بتبنيها سياسات أهمها :

1. استمرار البحث العلمي المكثف لتطوير تقنيات استثمار الطاقات المتجددة بما يمكن من تخفيض كلفة استخدامها.
2. اتخاذ إجراءات ضريبية تهدف إلى الحد من استهلاك مصادر الوقود التقليدي، مثل ضريبة التغير المناخي، المفروضة حالياً على المستهلكين في بريطانيا وضريبة الكربون[1] المطبقة في النرويج وغيرها.
3. تقديم إغراءات مالية هادفة إلى تشجيع التوظيفات المالية في مجال الطاقات المتجددة وفرض استهلاك الطاقة البديلة على المستهلكين.

---

[1] ضريبة الكربون، أو ما يطلق عليها أحياناً " ضريبة الطاقة " هي رسوم جمركية ذات قيمة متصاعدة تعتزم بعض الدول الصناعية الكبرى فرضها على وارداتها من البترول ومشتقاته. بدأت هذه الضريبة ب3 دولار على البرميل الواحد من النفط عام 1993 لتصل إلى 10 دولارات عام 2000. ومع أن هذه الضريبة ما تزال مشروعاً لم يتم تنفيذه بعد إلا أنها أثارت جداً كبيراً في أوساط الدول المنتجة للبترول وبالأخص الدول ذات الإنتاج الكبير مثل دول الخليج العربي، كما أثارت جداً بين الدول الصناعية، مثل أسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا وكذلك كندا تعارض فرض هذه الضريبة لاعتقادهم أنها سوف تضر بصناعاتها ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة صناعة تلك الدول على المنافسة في السوق الدولية. متاح على : http://faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Pages/Essays.aspx تاريخ التصفح 2015/05/20.

المطلب الثالث : ترشيد استهلاك الطاقة ضرورة حتمية لاستمرار التنمية

تؤدي الطاقة دورًا حيويا وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتلبية تطلعات الشعوب في تحقيق مستوى معيشي أفضل.

وإذا ما استعرضنا الموقف العالمي لموارد الطاقة المتاحة، حسب ما ورد بتقرير إدارة معلومات الطاقة بوزارة الطاقة الأمريكية في شهر سبتمبر 2010 ، يتضح لنا أن البترول والغاز يمثلان مركز الصدارة من حيث الأهمية في أسواق الطاقة العالمية. فالفحم وهو أُقدم مصادر الطاقة الأحفورية ، يسهم بحوالي 26.5 % من استهلاك العالم من الطاقة الأولية، وتسهم الطاقة النووية بحوالي 5.4 % كما أن مصادر الطاقة المائية والطاقة المتجددة تسهم بحوالي 10.2% من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة.

أصبح الترشيد في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم من الناحية الاقتصادية والبيئية وتزداد هذه الأهمية بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان والبرامج التنموية الطموحة ومحدودية الموارد المتاحة والترشيد لا يعني التوقف جزئياً أو كلياً عن الاستهلاك، ولكن المقصود به زيادة العائد وكفاءة الاستخدام ومن المزايا التي يحققها ترشيد الطاقة نذكر ما يلي :

1. المسار الأمثل للتنمية الاقتصادية بما يترتب عليه توفير الموارد الطبيعية المطلوبة للاستثمار لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد .
2. تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد حيث أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الأنشطة الاقتصادية تعنى خفضًا لتكلفة إنتاج السلع والخدمات على ضوء الارتفاع المستمر في تكلفة الطاقة التي تمثل جزءاً مؤثرا في عناصر التكاليف .
3. التنمية المستدامة لمصادر الثروة القومية بالاستخدام الرشيد بما يتضمن استمرارية إمدادها للأجيال الحاضرة والمستقبلية .
4. الحفاظ على البيئة عن طريق خفض الانبعاثات الملوثة للهواء والغازات المسببة للاحتباس الحراري

المطلب الرابع : السياسات اللازمة لتنفيذ برنامج ترشيد الطاقة

1. تفعيل دور البحث العلمي في مجالات تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة وتطبيقاتها فضلا عن طاقة الكتلة الحية من المخلفات الزراعية والحيوانية.
2. اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصدار المواصفات القياسية في مجال كفاءة استخدام الطاقة
3. تنفيذ مشروعات استرشاديه لكفاءة استخدام الطاقة.

4. تطوير السوق حتى يقتصر العرض على المهمات المتوفرة للطاقة من أجهزة منزلية وأجهزة إضاءة وغيرها خلال فترة زمنية مناسبة .
5. تشجيع التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في كافة الأنشطة المستهلكة للطاقة، وعدم الاقتصار على مجالات إنتاج الطاقة ومثال ذلك التسخين الشمسي في الصناعة وطاقة الرياح لتشغيل مضخات الري.
6. تحفيز الجهات المستهلكة للطاقة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بالوسائل المالية والضريبية.
7. الإسهام في تمويل مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة بناءًا على القواعد المنظمة لذلك.
8. تشجيع التصنيع المحلي لكافة المعدات الموفرة للطاقة وتجهيزات الطاقة الجديدة والمتجددة.
9. تدعيم شركات خدمات الطاقة التي تقوم بتنفيذ مشروعات تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
10. إعداد قاعدة بيانات شاملة عن كفاءة استخدام الطاقة تتضمن أساليب إدارة نظم الطاقة ووسائل رفع كفاءتها والتكنولوجيا والمعدات التي تحقق ذلك وقنوات الاتصال بمجلس كفاءة استخدام الطاقة.
11. وضع الخطط اللازمة لتدريب العاملين في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
12. القيام بحملة إعلامية دائمة في وسائل الإعلام لتوعية المواطنين بقضية الطاقة وتثقيفهم في مجال المحافظة على الطاقة وأهمية ترشيد استهلاكها.
13. الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم على تدريس برامج الطاقة وأهمية ترشيدها للحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم تلوث البيئة في جميع مراحل التعليم .

يبقى تطبيق برنامج البحث عن مصادر الطاقة والترشيد في استهلاكها محدودًا ما لم يكن الاهتمام مرتكزاً بالأساس على تكوين الإنسان وتنميته معرفياً ليكون بذاته اقتصاداً دائم القوة بفكره وإبداعه وإنتاجه، إنه اقتصاد المعرفة الذي يعتبر أقوى البدائل التي تحقق التنمية المستدامة.

المطلب الخامس : إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة

أ- الطاقة الشمسية :

تمتلك الجزائر واحدة من أهم القدرات الشمسية في العالم، إذ تتعدى مدة الإشراق الشمسي 2000 ساعة سنويا على كامل التراب الوطني، وتصل 3900 ساعة بالهضاب العليا والصحراء يبلغ متوسط الطاقة المتحصل عليها يوميا على مساحة أفقية عتبة 5 كيلوواط ساعة لكل 1متر مربع، ما يعادل 1700 كيلوواط ساعة/متر مربع في السنة بالشمال، و 2263 كيلوواط ساعة/متر مربع في السنة بالجنوب.

ب- طاقة الرياح :

تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزتين، الشمال والجنوب الشمال، الذي يحده البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم، وتضاريس جبلية كالأطلس التلي والأطلس الصحراوي، حيث تتموقع بينهما السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، المتميز بمعدل سرعة رياح غير مرتفعة جداً، غير أننا نجد مناخات فصلية على المواقع الساحلية لوهران وعنابة، وبالهضاب العليا لتيارت، وكذا المناطق التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا. أما الجنوب فهو يتميز بسرعة رياح أكبر منها بالشمال، خاصة الجنوب الغربي، إذ تتعدى4 م/ثانية، وتصل إلى 6 م/ثانية بمنطقة أدرار.

ج- الطاقة الكهرومائية :

تبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة % 1 أي 286 ميغاواط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود من جهة، والى عدم استغلال الموارد المتوفرة. وتتمركز هذه المنشاة في المناطق الشمالية، وتتوزع على : درقينة، إيغيل أمدا، منصورية، إراقن، سوق الجمعة، تيزي مدان، إغزنشبل، غريب، قوريات، بوحنيفية، واد فوضة، بني بهدل، تسالة.

د- الطاقة الحرارة الجوفية :

يشكل الكلس الجراسي بالشمال، احتياطياً هاما لحرارة الأرض الجوفية، أدى إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة متوزعة أساسا بالشمال الشرقي والشمال الغربي للبلاد، إذ تبلغ غالبا درجة حرارة هذه المنابع 40 درجة مئوية، وأقصاها منبع حمام المسخوطين، بدرجة حرارة تصل الى90 درجة مئوية. تعتبر هذه الينابيع الطبيعية تسربات لخزانات باطنية حارة ذات تدفق طبيعي ذاتي يبلغ 2 متر مكعب بالثانية، ولا تمثل إلا جزءا يسيرا من إمكانيات إنتاج هذه الخزانات .وأكثر هذه الخزانات يمتد نحو الجنوب، إذ يشكل التكون القاري الكبيس خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية، يمتد إلى ألاف الكيلومترات المربعة، ويتم استغلال هذا الخزان، المسمى بالطبقة الألبية، من خلال الحفر للحصول على

تدفق يصل إلى 4 متر مكعب بالثانية، حيث تصل درجة حرارة هذه الطبقة إلى57 درجة مئوية. إن استغلال تدفق الطبقة الألبية والتدفق الطبيعي للمنابع يمثل استطاعة تبلغ 700 ميغاواط.

هـ- الكتلة الحيوية :

-**القدرات الغابية :** تنقسم الجزائر إلي منطقتين:

- منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل مساحة تقدر بحوالي 25 مليون هكتار أي أكثر بقليل من 10 % من المساحة الإجمالية للبلاد، تغطي الغابات 1.8 مليون هكتار، في حين إن ويعتبر كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، لكن لا يحتلان حاليا سوى 5% من الغابة الجزائرية.
- المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي أكثر من 90 % من مساحة البلاد.

-الفضلات الحيوانية:

إن تثمين النفايات العضوية و بالأخص الفضلات الحيوانية لإنتاج الغاز الحيوي (الطاقة) يمكن أن تعتبر حلا اقتصاديا وايكولوجيا من شأنها تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الريفية على المدى المتوسط.

و- مصادر الطاقة الأخرى:

-اليورانيوم:

تقدر احتياطيات اليورانيوم ب 29000 طن من معدن اليورانيوم و الذي يمكن أن يوفر إنتاجية من الكهرباء تعادل 400 مليون (ط.م.ن) باستخدام المفاعلات التي تستعمل الماء الخفيف.

لقد مكنت الدراسات التنفيذية لإدخال الالكترونووي من إمكانية إنشاء محطة نووية ذات قدرة 1000 ميغاوات، مما يسمح بإنتاج حوالي 8% من إجمالي إنتاج الكهرباء بحلول سنة 2040، إلا إن الصعوبات المتعددة التقنية منها والاقتصادية بينت عدم تشغيل محطات من هذا النوع على المدى القريب.

-الفحم:

تقدر احتياطيات الفحم المتواجدة بالجنوب الغربي للبلاد حوالي 40 مليون طن ورغم قلتها إلا انه يمكن استخدامها محليا لإنتاج الكهرباء.

المطلب السادس : الأسس والتوجهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر

الفرع الأول : الاتجاهات المستقبلية في استهلاك وإنتاج الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة من قطاعات والأنشطة الصناعية والتجارية والمنزلية، لذا يكتسى هذا الملف أهمية بالغة ضمن الدراسات والبحوث الراهنة للدول النامية والمتقدمة على السواء، حيث لم يعد أمرا يقتصر على فئة من الأكاديميين وصانعي القرار فقط بل تعدى تلك الأطر ليصبح موضع اهتمام الجميع، حيث أن مجمل الدراسات وأفكار الباحثين تصب في كيفية تأمين الطاقة حاضراً ومستقبلاً وعن البحث في استخلاف الطاقة الناضبة أي كيفية التخلي عن الطاقة الاحفورية غير قابلة للتجديد والبحث عن مصادر أكثر أمناً وأقل تلويثا للبيئة، وعليه إن التنوع في مصادر ومدخلات الطاقة غدا أمرا ضروريا إن لم نقل حتميا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن المطلوب بين الاقتصاد والبيئة، ولذا احتلت الطاقة مكانا بارزا في مجمل محاور التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

من جهة أخرى عملت الجزائر على اعتماد استراتيجية طاقوية في آفاق 2040 تمكنها من تكثيف الاستثمارات في مجال إنتاج الطاقة، إرساء قاعدة اقتصادية متينة نتيجة للدور والوظيفة الموكلان إلى قطاع الطاقة بالموازاة مع وضع ورسم سياسة طاقوية متجانسة وتوفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار.

تهدف سياسة الطاقة الوطنية إلى :

- تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية من أجل إمداد السوق الوطنية بموارد الطاقة.
- تطوير الصادرات لتمويل الاقتصاد الوطني .
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.

- خلق القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني الأسس والتوجهات العامة لسياسات الطاقة في الجزائر

لقد أدت عمليات التشاور القطاعية إلى إعداد إطار شامل لسياسات الطاقة الذي يحدد الدور المنوط لقطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لا سيما تحديد الخيارات الأساسية فيما يخص الاستعمال الداخلي والخارجي للطاقة على جميع مستويات السلسلة الطاقوية. وقد أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقوية الوطنية إلى ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من اجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة من جهة أخرى، وترتكز الاستراتيجية الطاقوية الوطنية في افاق 2040 على :

- استعمال الغاز وذلك بتحفيز استخدام غاز البترول المسال و الغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل.
- تثمين استخدام الموارد الطاقوية من خلال تطوير الصناعة التحويلية كالبتروكمياء، التكرير،...الخ
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة على نطاق واسع وذلك برفع نسبة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة إلى 30 بالمائة.
- الشروع في دراسة إمكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية.
- الاعتماد على مبادئ الحيطة والوقاية والمحافظة على البيئة في اطار التنمية المستدامة.

بهدف تخفيض وتيرة الطلب على الموارد الطاقوية الرئيسة ، تولي الدولة أهمية لسياسات التحكم في الطاقة و ترشيد استعمالها، من خلال إدماجها في الحياة اليومية للمواطن و في قطاعي الخدمات و النقل، و إدراج برنامج الفعالية الطاقوية، الذي يهدف إلى تحسيس المواطنين من اجل استهلاك راشد و عقلاني.

أما عن استعمال الطاقة النووية والذي سيساهم في تعزيز توفير الكهرباء على المستوى الوطني ،

فانه يبقى محدود جدا لما يواجه من تحديات و صعوبات لاسيما التبعية التكنولوجية فيما يخص إعادة معالجة المواد المشعة ، وكذا التزود بالوقود المخصب.

ولدعم هذا الاتجاه لابد أولا من وضع الأطر القانونية والتنظيمية من اجل تطوير واستغلال هذه الطاقة و كذلك تكوين الإطارات في هذا المجال ، مراعية بذلك التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية للنفط والغاز من جهة ، والتحديات التي تفرضها إجراءات الأمن و السلامة لهذه المادة الحيوية من جهة أخرى.

الفرع الثالث : أسباب البحث عن مصادر بديلة للطاقة

إن القراءة في إحصائيات الاستهلاك العالمي للطاقة توضح أن النفط الخام يغطي حاليا حوالي 36% من الاحتياجات العالمية بينما يسهم الغاز الطبيعي بحوالي 24%، والفحم الحجري 25% والمصادر الأخرى المتجددة بنسبة 15%. إلا أن التوقعات المستقبلية لمساهمة الأخيرة في حجم المستهلك عالميا سوف تصل إلى 30% بحلول العام 2030 وهذا يعني تزايد التوجه نحو هذه المصادر البديلة عن المصادر التقليدية، لذلك يبدو أن لدى دول العالم غير النفطية كانت أو غير نفطية أسبابا وجيهة ومنطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة غير التقليدية، وتقوم هذه الأسباب على اعتبارات سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لا يمكن تجاهلها نذكر من أهمها:

- التخلص من عبء ارتفاع أسعار البترول وطفراته الحادة على ما في ذلك من تداعيات سيئة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.
- التخلص من عبء الأزمات النفطية، منع تكرار سيناريو استخدام النفط سلاحا اقتصاديا أو سياسيا وسلب الدول النفطية لا سيما العربية وعلى رأسها تلك الدول المتهمة بدعم الإرهاب امتيازاً هاماً ومؤثراً، خاصة وأن أهم احتياطيات الطاقة التقليدية توجد في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات والنزاعات الإقليمية والدولية، لاسيما منطقة الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين،

الأمر الذي يهدد استمرار تدفق النفط إلى الدول المستهلكة، يضاف إليه سيطرة القوى الدولية والإقليمية التي تدير تلك الصراعات وابتزازها.

- القلق العالمي المتزايد من نضوب البترول أو نفاد احتياطاته وما سيترتب على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها، فوفقاً للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة يتبين أن الاحتياطي النفطي الحالي المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود.
- القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان، مثل الهند والصين.
- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج وحرق الوقود الحفري (البترول والغاز الطبيعي والفحم) مثل التلوث وزيادة درجة الحرارة على سطح الأرض وتدمير الموائل الطبيعية وهي مشاكل مقلقة يعاني منها كل العالم حاليا.

الفرع الرابع : تطوير المحروقات والمحافظة عليها :

إن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بفضل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، خاصة في ميدان الحفر والإنتاج، حيث وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 2000 و2013 حوالي 30 مليار دولار أمريكي أي بمعدل 2.3 مليار دولار سنويا، % 87 منها خصصت لتطوير المكامن، وترمي الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات إلى :

1. رفع وتحسين احتياطيات المحروقات وظروف استغلالها وذلك بإنعاش وتكثيف البحث والاستكشاف.
2. تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين نسب الاستخلاص في المكامن المستغلة.
3. خلق القيمة المضافة وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة.

الفرع الخامس : تطوير الطاقات المتجددة :

مع أن الجزائر تمتلك من الطاقات الاحفورية التقليدية (النفط والغاز) كميات لابأس بها إلا أن هناك أسباب عدة تدعو إلى الاهتمام بمجال الطاقات المتجددة أهمها :

- الميزة الجغرافيا والمناخية التي تتمتع بها الجزائر والملائمة في إنتاج الطاقات المتجددة.
- تساعد الطاقات المتجددة في حل مشاكلات البيئة كالتلوث وتخفيض غازات الاحتباس الحراري، ومواجهة تغيرات المناخ.
- تساهم في تخفض كميات النفط والغاز المستعملة في انتاج الطاقة الكهربائية محلياً واستغلالها في مجالات أخرى.
- تمكن الجزائر من تنويع اقتصادها وذلك بإقامة مشاريع استثمارية في مجال الطاقات المتجددة، وتوفير فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا.

لذلك فقد قامت الجزائر بوضع برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وهذا سنة 2011، وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد الطبيعية التي لا تنضب كالموارد الشمسية والرياح من اجل استعمالها لتنويع مصادر الطاقة ، حيث يهدف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة، إلى إنتاج 22000 ميغاواط آفاق2030 ، منها10000 ميغاواط موجهة للتصدير، إذا توفرت الظروف المناسبة.

يشتمل البرنامج من الآن وإلى غاية 2030 على إنجاز ستون (60) مشروع منها محطات شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية ومزارع لطاقة الرياح ومحطات مختلطة.

الفرع السادس : إجراءات الحفاظ على الطاقة و ترشيد استهلاكها

لقد بلغ الاستهلاك النهائي للطاقة في كل القطاعات الصناعة، السكن، الخدمات، النقل والزراعة، حوالي 18مليون طن م ن في سنة 2000 و 36 مليون طن م ن في سنة 2012، وسيصل في آفاق في

2030 إلى حوالي 66.42 مليون طن م ن إذا بقي الاستهلاك على نفس الوتيرة حسب القطاعات الخمس، أي ما يعادل نسبة نمو سنوي متوسط ب % 4.7 بين سنة 2011 و2030 .

شكل رقم 36 : تطور الطلب على الطاقة ما بين 2011 و 2030 (مليون طن م ن)

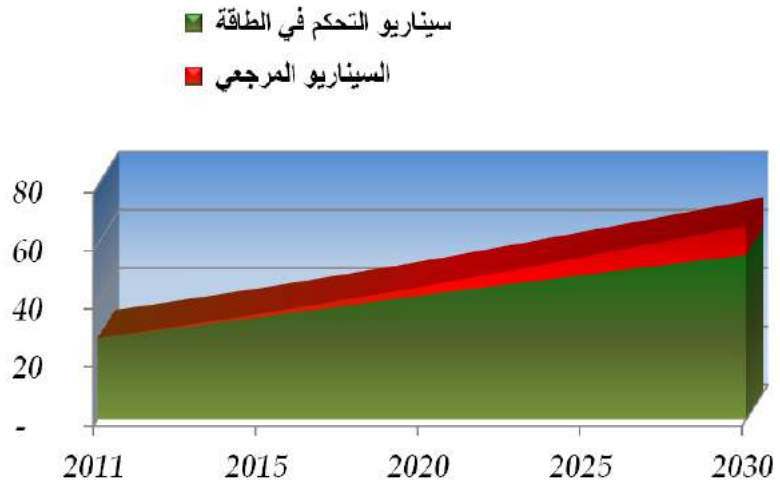

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، يومي 27 – 28 أكتوبر 2014، ص 31.

إمكانية اقتصاد الطاقة في آفاق 2030 هي الفرق في الطلب بين السيناريو المرجعي وسيناريو التحكم في الطاقة معبر عنه ب 1000 طن مكافئ نفط وبالنسبة المئوية كما يلي :

جدول رقم 59 : إمكانية اقتصاد الطاقة في آفاق 2030

1000 طن م. ن.	سيناريو التحكم في الطاقة	السناريو المرجعي	إمكانية اقتصاد الطاقة	الحصة %
المنزلي	11453	13262	1809	14
الصناعة والأشغال العمومية	21464	26046	4582	18
النقل	18079	19770	1691	9
الخدمات	2660	4387	1727	39
الفلاحة	2780	2960	180	6
	56436	**66425**		

المصدر : وزارة الطاقة والمناجم، نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما سمحت الأعمال الاستشرافية الناجمة عن هذه النتائج بإنشاء سياسة التحكم في الطاقة و وضع إجراءات على المدى البعيد (2030) المعبر عنها في برامج ذات المدى المتوسط والقصير والمتمحورة حول البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة .

الفرع السابع : البحث والتطوير في صناعة الطاقة:

باعتبار العنصر البشري هو مصدر الأفكار والأداة الرئيسة في تحويل التحديات والمعوقات إلى فرص وقدرات تنافسية، وذلك باستثمار فاعليته وطاقاته الذهنية، والسهر على الإعداد الجيد وتطوير معارفه التي تمثل الثروة الحقيقية التي تمتلكها البلاد، يولي قطاع الطاقة اهتماما بالغ بعملية تكوين الموارد البشرية، وهو ما يظهر جليا من خلال التغيرات المؤسساتية والتنظيمية التي تم إدماجها حديثا ضمن إستراتيجية القطاع، للسعي قدما بالكوادر البشرية وتحويلها من مرحلة التكوين إلى مرحلة التمكين. كما أن الإعداد والتكييف المستمر للمهارات البشرية الناشطة بقطاع الطاقة لدعم التغيرات السارية على سياسة الطاقة التي تسهر الدولة على تحقيقها وكذا التحكم في المهن الجديدة ، أضحى من بين أهم اهتمامات مسيري مؤسسات و أجهزة قطاع الطاقة بالجزائر ، إذ يستحوذ قطاع التكوين على ما يقارب % 12 من القيمة الإجمالية للأجور سنويا. وقد تم اتخاذ عدة إجراءات على المستوى المركزي و كذا المؤسسات، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

الفرع الثامن : صعوبات تنمية مصادر الطاقة البديلة:

تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون تنميتها لمصادر الطاقة البديلة وخاصة منها المتجددة، بالرغم من الجهود والتدابير التي وجهتها إلى ذلك، سواء من ناحية إصدار القوانين أو من خلال الاجراءات المتخذة، ومن بين أهم هذه العوائق نذكر ما يلي :

- ❖ استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية نظراً إلى الأرباح الهائلة التي يحققها القطاع.
- ❖ الافتقار إلى التكنولوجيا والخبرات اللازمة لترقية وتطوير المصادر المتجددة.
- ❖ عدم وجود أسواق دولية نشطة لبعض المصادر كالغاز الطبيعي.
- ❖ حالة اللاستقرار السياسي والظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات القرن الماضي

وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب.

❖ عدم توجيه الفوائض والعوائد الى تنمية المصادر البديلة، نتيجة تركيز الجهود في تغطية عجز الموازنات، و تسديد الديون الخارجية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحسين البنى التحتية لتشجيع الاستثمارات.

❖ المصادقة على الكثير من اتفاقيات حماية البيئة وخاصة بتروكول " كيوتو " وهو ما يجعل أهم محاور السياسة الطاقية متعلقا بترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا على حساب المصادر الملوثة ومنها الفحم.

خاتمة الفصل الثالث

تطرقنا في هذا الفصل إلى تأثير الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث قدمنا جداول وإحصايات ومؤشرات خاصة بالاقتصاد الكلي، وقد بين بأنه يتأثر إيجابياً إذا كان سعر النفط مرتفعاً والعكس إذا إنخفض مؤثراً بذلك على قطاعات أخرى كالعمالة، وما ينتج عنه من إعادة توزيع للدخول والثروات بسبب انها تعتمد في تموين معظم قطاعاتها على مداخيل المحروقات.

كما تطرقنا إلى التحديات التي تواجه الصناعة النفطية في الجزائر، والبحث عن بدائل النفط المتاحة أمام الاقتصاد الجزائر.

الخاتمة العامة

خـــاتـمـــــــــة الـبـحـــــــــث

لقد أكدت الأزمات الاقتصادية العالمية ضعف اقتصاديات الدول الريعية بوجه عام والجزائر على الخصوص وقابليتها الكبيرة للصدمات، ويعزى هذا الأمر كله بصورة رئيسية إلى ضيق القاعدة الإنتاجية التي أدت إلى تمركز هيكل الصادرات حول عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام منها النفط والذي يشكل أكثر من 70% من التجارة الخارجية لهذه الدول.

فهذه السلعة وكما رأينا أصبحت تتحدد أسعارها في السوق العالمية وهي تتعرض لعدة عوامل منها الطلب والعرض والمخزون الاحتياطي والظروف الطبيعية والسياسية والتطور التكنولوجي...

لقد تحولت السوق البترولية العالمية من مرحلة كانت فيها لصالح البائعين إلى مرحلة لصالح المشترين هذا الوضع أدخل الاقتصاد العالمي إلى حالة عدم الاستقرار، فتذبذبت أسعار البترول بين ارتفاع شديد وهبوط مقلق للبلدان المنتجة يجعلها في بلبلة من أمرها مثلما حدث في كل الأزمات البترولية التي تعرض لها. ومن خلالها يمكننا تثبيت ما يلي :

- ✓ النفط من السلع الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المستقبل المنظور وتتأكد من خلال الاستعمالات الكثيرة والمتنوعة، وهو ما يثبت الفرضية الأولى وينفي الفرضية الثانية.
- ✓ إن الأزمات النفطية وما خلفته من آثار إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول والتحديات الكبرى في سياسة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على السواء، بدءًا من المشاكل البيئية ونهايةً بما سيتعرض له من نضوب، تجعلنا نفكر وبكل جدية في البحث عن بدائل عن النفط تكون أكثر أمنًا واستقراراً، وترشيدها، وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة.
- ✓ كان للأزمات المالية العالمية أثر كبير على التجارة الخارجية الجزائرية مما أثر على مداخيلها بالإيجاب أو السلب، باعتبار أن الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي في تجارتها الخارجية بشكل متباين، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط كان الأثر إيجابياً والعكس كان الأثر سلبياً، حيث أدت إلى اختلال مكونات الطلب الكلي والذي انعكس بدوره على الإنتاج العالمي، والإنتاج الجزائري بالخصوص، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا خلص البحث إلى النتائج التالية :

- ✓ إن العولمة الاقتصادية أدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة ما بين الأسواق.

- تأثرت الدول النامية وخاصة الجزائر من جراء الأزمات المالية العالمية حسب قوة الارتباط والعلاقات التبادلية ما بين هذه الدول والاقتصاد العالمي.
- لقد كان تأثير أسعار النفط بالانخفاض بسبب تعمق الأزمات المالية العالمية، تأثير كبير على الدول النفطية خاصة العربية وخاصة الجزائر.
- يعود تراجع الطلب على النفط إلى تغير أنماط الاستهلاك العالمي كرد فعل للأسعار المرتفعة.
- التدهور في النمو الاقتصادي العالمي قد أدى إلى تدمر الطلب على النفط مما أدى إلى الضغط على الأسعار بالانخفاض.
- لقد كان للعوائد النفطية في الجزائر الدور الكبير في تجاوز أزماتها وزيادة استثماراتها خاصة في البنى التحتية.
- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الجزائري وهو ما أكدته أزمة 2014م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية إلى حالة العجز بعد ما كانت في حالة الفائض أو التوازن.
- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، والتي تنعكس مباشرة على الطلب والعرض العالمين.
- تتوفر الجزائر على العديد من الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وحتى المالية مما يؤهلها لأن تكون قطباً اقتصادياً هاماً لذلك وجب إستغلالها بطرقة جيدة وبكل مسؤولية.

توصيات البحث :

واستنتاجا مما سبق يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات والمتمثلة في أهم النقاط التالية :

- ✓ السعي نحو تنويع الاقتصاد الجزائري سواء في قطاع المحروقات من خلال توسيع افق إنتاج الطاقة، أو البحث في قطاعات أخرى تكون أكثر أمناً واستقراراً.
- ✓ السعي نحو الإستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة وإشراكها كمورد مالي مهم من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تضمن حق الأجيال القادمة.
- ✓ تشجيع التوسع في استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة في كافة الأنشطة المستهلكة للطاقة وعدم اقتصار على مجالات إنتاج الطاقة ومثال ذلك التسخين الشمسي في الصناعة والمنازل وطاقة الرياح لتشغيل مضخات الري.

- ✓ أصبح الترشيد في استخدام الطاقة ضرورة حتمية على مستوى العالم والجزائر بالخصوص من الناحية الاقتصادية والبيئية وتزداد هذه الأهمية بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان والبرامج التنموية الطموحة ومحدودية الموارد المتاحة.
- ✓ النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهدد بسلع منافسة له (التطور التكنولوجي) لذلك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تنضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها، إنها الثروة البشرية (المتمثلة في الإنسان) ! .

فلا جدل في أن الإنسان ثروة لا تنضب لذا فإن إعداده وتنميته أفضل اختيار لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

رغم الجهود التي نظن أنها مثمرة إلا أن نطاق البحث واسع، ولعل متغيرات طارئة قد تحدث من حين لآخر، تؤثر في مجريات الأمور نذكر منها :

- مدى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة.
- الأزمات المالية وضرورة ترشيد استهلاك الطاقة.
- أي مستقبل للنفط التقليدي في ظل بروز النفط الصخري.

هي تساؤلات نعتبرها إشكالات لدراسات مستقبلية نتمنى من الباحثين الاهتمام بها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

1.الكتب

1. أحمد البار، التطورات في سوق البترول، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة و النشر، جدة، 1986.
2. أديب ديمتري، **دكتاتورية رأس المال**، الطبعة 01، سوريا، دار الثقافة و النشر، 2002.
3. أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت.
4. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، اقتصاد النفط ، جزء1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
5. إيمان العيداني، دراماتيكية انخفاض أسعار النفط – الأسباب وطرق العلاج، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الحلول المصدرة له: المخاطر والحلول، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 7–8 أكتوبر 2015.
6. جمال الشرقاوي،الأزمة المالية عالمياً ومحلياً، مجلة المجتمع، الكويت، العدد 1828، بتاريخ 22 نوفمبر 2008.
7. حاتم الرفاعي: البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، يناير 2009.
8. حاتم الرفاعي: البترول ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، يناير 2009.
9. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، لبنان، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
10. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، لبنان، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.
11. حبيب الحمزي، الطاقات المتجددة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وتنظيم المجال، تونس، مركز النشر الجامعي، 2009.

12. حبيب الحمزي، الطاقات المتجددة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وتنظيم المجال، تونس، مركز النشر الجامعي، 2009.

13. حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

14. حسين القاضي، سمير الريشاني، محاسبة البترول، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

15. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

16. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.

17. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2000.

18. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.

19. رحمان آمال، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008

20. رضا صاحب أبو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2016 .

21. سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت لبنان1992.

22. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 1999.

23. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

24. صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجزائرية، بن عكنون، الجزائر،1991.

25. ضياء مجدي الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

26. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1989/1986 الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر، 1990.

27. عبد الهادي حسن ظاهر، تنمية و تطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم إلى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد، 1973.

28. عصام الجلبي وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2008.

29. علي حسين باكير، ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل، لبنان، الطبعة الأولى 2010.

30. علي لطفي، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.

31. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.

32. العيد صالحي، العولمة والسيادة المستحيلة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر، 2006.

33. عيسى عبده، تقديم إسماعيل يحي، بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، 1982.

34. فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة – قراءات استراتيجية–، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

35. فريد النجار، إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءات استراتيجية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية 2006.

36. لوركان ليوفز، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس2008 .

37. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

38. محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق، 1979.

39. محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2010.

40. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، مصر، الدار الجامعية، 2004.

41. محمود أمين، البترول والطاقة، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد 2، دار المعارف، القاهرة، 1974.

42. محمود يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، الطبعة الأولى، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 1982.

43. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في العالم النقد والمال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، 2000.

44. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر

45. منير إبراهيم الهندي ، الأسواق المالية وأسواق رأس المال. الإسكندرية، مكتبة دالتا للطباعة، 1998 .

46. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول التوريق، الإسكندرية، دار المعارف.

47. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، الطبعة الأولى، بغداد، 1992.

48. هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على إستراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق، 2008.

49. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

50. يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1996.

2. المذكرات والبحوث العلمية:

51. أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

52. بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2008/2007.

53. بن دخيس عبد الكريم، أثر الأزمة العالمية 2007 على قطاع النفط، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة بشار، 2011-2012.

54. خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر(1990 -2014) ، رسالة ماجيستر، ذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و إستراتيجية جامعة محمد خضير بسكرة، سنة 2015/2014.

55. سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2009.

56. العقون نادية، تحرير حركة رؤوس الأموال و آثارها على ميزان المدفوعات- دراسة حالة الجزائر الفترة 1990- 2000 . رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003- 2004.

57. العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2007.

58. عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

59. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 – 2003، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005/2004، معهد العلوم الاقتصادية.

3. الملتقيات العلمية:

60. سعيدي فاطمة الزهراء، تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة(1990-2015) وأهم العوامل المؤثرة فيها، الملتقى الدولي حول انعكاس انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة د.يحي فارس المدية، يومي 7-8 أكتوبر2015.

61. عبد السلام مخلوفي، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20 – 21 أفريل 2004.

62. عبد القادر خليل، تقلبات أسعار الدول وتداعياتها على اقتصاديات الدول، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له : المخاطر والحلول، جامعة يحي فارس المدية، يومي 7-8 أكتوبر 2015.

63. فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة وزهية كواش، الأزمات المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الملتقى الدولي الثاني، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5 – 6 ماي 2009.

4. المجلات العلمية:

65. حسين شحاتة، وقعت الكارثة ولا حل لها إلا بالإسلام، مجلة المجتمع الكويتية، تاريخ 2008/11/15، العدد 1827.

66. جمال الشرقاوي،الأزمة المالية عالمياً ومحلياً، مجلة المجتمع، الكويت، العدد 1828، بتاريخ 22 نوفمبر 2008.

67. حسين شحاتة، الإقتصاد الإسلامي هو المخرج من الإنهيارات المالية التي تضرب لماذا؟ مجلة المجتمع الكويتية، تاريخ 2011/10/18 ، العدد 1823، السنة39.

68. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، السيدة مصطفى إبراهيم، إيمان محب ذكى ، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الناشر قسم الاقتصاد ، 2005 .

69. على خليفة الكواري، وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية،

70. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد 15، العدد 1، سنة 2013.

71. قاشي فايزة، الأزمة الإقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية، حوليات جامعة بشار، العدد 08(خاص) سنة 2010.

72. لخضر عزي، مصطفى مقيدش، عرض وتحليل كتاب الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 09، بتاريخ جويلية 2007.

73. محمد دويدار، دراسات في الاقتصاد المالي، السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

74. محمد سعيد بغول (المدير السابق لقسم الاستكشاف لشركة سوناطراك)، المشهد الحقيقي للنفط الجزائري، جريدة الخبر، الجزائر، 11 يناير 2015.

5.التقارير، النصوص والدراسات العلمية:

75. أحمد زكي يماني وآخرون، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

76. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.

77. تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط،

78. التقرير العربي الموحد لصندوق النقد العربي، نظرة عامة على اقتصاديات الدول العربية خلال عام 2011.

1. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

79. عصام الجلبي، الاضطرابات في الأسواق النفطية (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

80. مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005.

مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط.. الأسباب، التداعيات، التوقعات، دراسات اقتصادية، 88. الجزائر، مركز البصيرة، جويلية 2006، العدد 08 .

81. المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت.

II. باللغة الأجنبية:

1 . Les ouvrages :

83.Oel Maurle, prix du pétrole, PAO, Paris, 2001

84.-Organization Of OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2013

85. Statistical review of world energy , edited by peter brigg (london the british petroleum company 1985)
86. Jean- Marie Harribey, Dominique Plihon, Sortir de la Crise Globale, France, CPI Bussière, Avril 2009.
87. Nassima Hamidouche, l'équilibre du Marché Petrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés ,Valorisation des Hydrocarbures, CREAD ,2005.

III. مواقع الانترنت:

89. http://ar.wikipedia.org
90. التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، نوفمبر 2015، ص5، متاح على الرابط : http://www.oapecorg.org. Studies/Economic-Studies visited :02-02-2016
91. www.oapecorg.org
92. الموسوعة العربية،: http://www.arab-ency.com
93. http://muhtawa.org/index.php موسوعة المعرفة
94. http://www.aawsat.com/details.asp?section=46&article=459264&issueno=1
95. www.annaharkw.com/ANNAHAR/Article.aspx?id،
96. http://studies.aljazeera.ne
97. http://www.staralgeria.net
98. نبيل حشاد ، جذور الأزمة ، المصدر ، متاح على -www.aljazeera.net
99. http://www.alhabar.wordpress.com/2014/02/25
100. http://www.imf.org.
101. http://saiyedalkhouli.com/cms/images/books/part3.pdf./
102. http://www.3aden.com/vb/showthread.php?t=7952
103. http://www.annabaa.org/nbanews/69/065.htm
104. http://www.alaswaq.net/views/
105. www.alaswaq.net/views/l
106. www.jps-dir.com/Forum/uploads/1364/oilchangeeco.doc
107. http://theses.univbatna.dz/index.php?option=com_docman&task...92
108. موسوعة المعرفةhttp://www.marefa.org/
109. http://faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Pages/Essays.aspx.